وزارة التعليم العالى و البحث العلمى

جامـــعة 8 مـــــاي قالـــــمة 1945

كليـــــة العلـــوم الإنسانية والاجتماعية

قســـــم: التاريـــــــــــــخ

الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية بعد الاستقلال 1962-1998

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شـــهادة الماستر في التاريـــــــــــــخ

تخـــصص: تاريـــــــــــخ المغرب العربي المعاصر

من اعـــــداد:

- أية درغوم
- مروة أشواق قرقاح

تحـــت إشراف:

✓ أ- ياسر فركوس

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعـة
غربي الحواس	أستاذ محاضر أ	مناقشـا	جامعة 8 ماي 1945 قالمـة
شايب قدادرة	أستاذ تعليم العالي	رئيســـا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
ياسر فركوس	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقرار	جامعة 8 ماي 1945 قالمـة

السنة الجامعية: 2025/2024

شكروعرفان

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، حمدا كثيرا ونستعينه فهو خير المعين.

إذ كان ولا بد من الإعتراف لذوي الفضل بفضلهم، فإنه لا يسعنا إلا أن نوجه بكل فخروإمتنان، نتقدم بخالص الشكروعظيم الإمتنان إلى أستاذنا المشرف الدكتور"فركوس ياسر" الذي كان لنا نعم السند الموجه طوال مراحل إعداد هذه المذكرة. لقد كان دعمه العلمى وتوجيهه المتواصل مصدرإلهام لنا، نشكره على كل ما قدمه لنا من توجهات ومعلومات ومصادرقيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جو انبها المختلفة، وإصراره وتفانيه الأثر الكبيرعلى إخراج هذا العمل المتواضع في أحسن صورة فله منا جزيل الشكروالإمتنان.

كما نتقدم بجزيل الشكرو الإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة و الحكم عليها لنا عظيم الشرف أن نعمل بنصائحهم و إرشاداتهم التي ستثرى بحثنا، راجين من المولى أن يوفقهم في سبيل خدمة العلم.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكرو التقديرإلى كل عمال مكتبة متحف المجاهد بقالمة الذين قدموا لنا كل سبل التعاون و ساعدونا في الوصول إلى المراجع و المصادرالتي إحتجناها بكل رحابة صدروتفان فالعمل ، دون أن ننسى عمال مكتبة كلية سودانى بوجمعة وكذلك عمال مكتبة البلدية ، و إلى عمال مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية بهيليوبوليس على تسهيلهم لعمليات بحثنا هناك.

نتقدم بأسمى عبارات الشكروالعرفان إلى كل من شجعنا لإخراج هذا البحث وأمدنا بيد العون من قريب أو بعيد، راجين من المولى التوفيق والسداد أينما حلت خطاهم. جعل عطائكم في ميزان حسناتكم.

إهداء

الحمد لله الذى أنعم على بنعمة العلم و أكرمنى بهذا الإنجاز المتواضع و الذى إهديه إلى: أولى الناس الذين قال فيهما الله عزوجل:" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربى ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم.

إلى من كلله الله بالوقاروبالمهيبة إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إلى الذي كان يدفعنى قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى مدرستي الأولى فالحياة ومهد لي الطريق دائما لغد أفضل ومستقبل زاهر صاحب القلب الطيب الذي كان سندي في الحياة «أبى رحمه الله" الذي سعى إلى تلبية مطالبي على حساب جهده وطاقته. الذي رغم غيابه مازال حضوره يملأ روحى وتمنيت وجوده إلى جانبي، أسأل الله أن يطيب ثراك ويتغمدك برحمته الواسعة.

إلى من حملتنى وهنا على وهنا، سهرت الليالي من أجلى، إلى من ربتنى على المثل الأعلى التي علمتنى معنى الأخلاق والقيم «والدتى الكريمة" التي منحتنى القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، أهدى ثمرة هذا الجهد عرفانا بجميلها أدمها الله لنا وأطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية.

أهدى تخرجى إلى من تمنولي النجاح والتوفيق، على من كان وجودهم حولى نعمة إخوتى الأعزاء:

"بلقيس-لجين-عبد الرحمان-سارة "

أدام الله وجودكم حولى.

إلى كل العائلة الكريمة التي تستحق التقدير.

وإلى رفيقات دربى "أميمة ولميس وخلود"، صدقاتي اللاتي جمعنني بهم القدرداخل أسوار الجامعة " يسرى كوثر" أمنياتى لكم بالنجاح والتوفيق والسعادة. إلى" إكرام" التي كانت تر افقني في كل عمليات البحث عن المصادروالمراجع، لك خالص الشكروالعرفان.

إلى شريكة الجهد واللحظات التي تقاسمناها معا في هذه المذكرة أهديك كل المحبة و الإمتنان صديقتي "مروة"

إلى ظل كان رفيق الطريق يقرا أسمه بين السطور.

إلى كل من سقط إسمه سهوا.

"آية"

إهداء

وقل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون

الحمد لله الذي بفضله تحقق الغايات من بعد الاستعانة به و إنهاء الدرب بتوفيقه وتحقيق الحلم بفضله كالذي ينظر إلى معجزته.

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمرا إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، و إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي وقوتي من بعد الله والدي الغالي وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتحرجي إلى من أكرمني الله به وجعله من صفوف الرجال أبا لي، إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا، يردد إسمي عاليا في عنان السماء حاملا شرف لقبك، و إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من حصد الأشواك عن دروبي وزرع لي الراحة بدلا منها إلى أبي الذي لم ينحني ظهره مما كان يحمله بل انحنى ليحملني. ، شكرا لوجودك ، و أفخر كوني ابنتك

و إلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها إلى الجسر الذي صاعد بي إلى الجنة، إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحاتي، من كانت ملجئي، ويدي اليمنى في هذه المرحلة وكل المراحل، إلى القلب الحنون، رفيقة روحي وملاكي الحارس، أمي التي تحاوطني دعواتها وتسعدني وتسند روحي، أهديك نجاحي الذي يعود فضله إليك بعد الله أحبك ياروح إبنتك

إلى من خضو الحياة للأجلي إلى من غرسوا في قلبي الحلم وسقوه بالدعاء إلى من كانو نور دربي هذا النجاح لكم شكرا للأنكم كنتم وستظلون دوما أعظم إنتصارتي إخوتي {أشرف . محمد أمين .أريج } إلى شريك دربي وسندي في كل خطوة كنت لي العون بعد الله بصبرك وتشجيعك ودعمك المستمر، وقفت بجانبي في أصعب اللحظات "زوجي الغالي"

وإلى من سقت الفؤاد دوما بطيب كلماتها وبوجدها و أيقنت معها أنني حظيت بخير "صديقتي آية" وإلى من ضاقت بيا الدنيا وسعت بخطاهم وإن سقطت كان أول من رفعني بكالماتهم . إلى من رفقني بقلب قبل الدرب ...."أصدقائي وأحبتي

وأخر ما أقول

"الحمد الله .....الحمد الله رب العالمين "

"مروة أشواق"

قائمة المختصرات:

ح م ج ج	حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية
G P R A	Gouvernement Provisoire de la Rèpublique

المقدمة

المقدمة:

تعد الدبلوماسية أداة محورية في صياغة العلاقات الدولية وإدارة التفاعلات بين الدول والشعوب، إذ تمثل الواجهة الرسمية التي تعتبر من خلالها الدول عن موقفها في الحفاظ على مصالحها. وتسعى من خلالها لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ولطالما ارتبطت الدبلوماسية بالتطور التاريخي للدول القومية، غير أن حركات التحرر في القرن العشرين، لاسيما في العالم العربي [2]وإفريقيا، قد أعادت تعريف مفاهيم العمل الدبلوماسي، بحيث لم يعد مقتصرا على الكيانات المعترف بها رسميا، بل أصبح يشمل أيضا حركات المقاومة الوطنية التي سعت لإيصال صوت شعوبها إلى المحافل الدولية وكسب الشرعية الدولية.

شكل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم19 سبتمبر 1958م، محطة بارزة في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، إذ مثل هذا الحدث تتوجا لجهود الدبلوماسية و تنظمية تهدف إلى نقل الكفاح الجزائري من بعده العسكري إلى الساحة السياسية و الدولية فقد جاء تأسيس هذه الحكومة في سياق إقليمي و دولي متغير، اتسم بتصاعد الحركات التحررية و تراجع الهيمنة الاستعمارية التقليدية، وهو ما شجع جبهة التحرير الوطني على تبنى أليات العمل الدبلوماسي في سبيل كسب الاعتراف الدولي بالقضية الجزائرية، وقد هدفت (G.P.R.A) منذ نشأتها إلى إثبات الوجود السياسي لثورة الجزائرية و إبراز الطابع الشرعي لتمثيلها للشعب الجزائري، و التصدي للادعاءات الفرنسية التي حاولت التسويق بأن الثورة أنها مجرد "تمرد داخلي". ومن هذا المنطلق انخرطت الحكومة المؤقتة في مساع حتمية لربط علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والإفريقية والأسيوية بل وحتى مع بعض الدول الأوروبية وإمريكا اللاتينية، كما عملت على تعزيز حضور القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

إن دراسة ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة وأهدافها وتحليل نشاطها الدبلوماسي يسمح بفهم أعمق لطبيعة التحولات التي عرفها الكفاح الجزائري، كما يكشف عن الأبعاد الاستراتيجية التي تبنتها جبهة التحرير الوطني في إدارة الصراع مع القوة الاستعمارية الفرنسية ليس فقط بالاعتماد على الصور التي أرفقتها في تناول موضوع السياسة الخارجية الجزائرية والدبلوماسية منذ الاستقلال.

يعد استقلال الجزائر سنة1962م، نقطة تحول مفصلية في تاريخها السياسي والدبلوماسي، حيث انتقلت الدولة خنق المقاومة المسلحة إلى معترك العلاقات الدولية، حاملة معها إرث المقاومة التحررية ومبادئها، لقد وجدت الجزائر نفسها منذ الأيام الأولى من استقلالها أمام السياسة الخارجية التي سعت إلى إثبات حضورها على الساحة الدولية. وفق رؤية تقوم على مناصرة القضايا العادلة، ودعم حركات

التحرر، ورفض كل أشكال الهيمنة والتبعية. ولقد اتسمت السياسة الخارجية منذ تأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1958م، برؤية واضحة جعلت من مبدأ عدم الانحياز والتضامن مع الشعوب المستعمرة ركائز أساسية وهو ما تجلى في مواقفها من النزاعات الدولية والإقليمية، وخاصة دعمها للقضايا المناهضة للاستعمار على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية من أجل الاستقلال. كما تميزت الدبلوماسية الجزائرية بنشاط مكثف على مستوى المنظمات الدولية وبدور فعال في الوساطة لحل النزاعات، ما منحها مكانة مرموقة بين الدول العالم الثالث.

انطلاقا من هذه الخلفية التاريخية والسياسية يهدف هذا البحث إلى تحليل تطوور السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال واستقراء دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية، من خلال التركيز على المواقف العامة التي تبنتها الجزائر عبر مختلف المراحل.

أهمية الموضوع:

تكتسي دراسة موضوع الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية بعد 1962م، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأهمية علمية وتاريخية بالغة الأهمية بتسليط الضوء على الدور المحوري الذي لعبته الجزائر فور خروجها من نير الاستعمار والتوجه إلى صياغة توجهات سياسية خارجية للدول حديثة الاستقلال، وفى إعادة تشكيل التوازنات داخل النظام الدولي أنداك. ولقد انتهجت الجزائر خلال الفترة الممتدة منذ تأسيس الحكومة المؤقتة إلى ما بعد استرجاع السيادة الوطنية بإتباع نمط مميز جمع بين الكفاح المسلح والنضال السياسي مما أكسبها وزننا سياسيا في المحافل الدولية.

حيث لم تكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مجرد هيئة سياسة تدير شؤون الثورة فقط بل كانت جهازا دبلوماسيا فعالا عمل على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولي وحشد الدعم الدولي لها وتحقيق اعتراف متزايد بشرعية تمثيلها للشعب الجزائري.

كما أن موضوعنا يتيح إعادة قراءة الأحداث والتطورات من منظور تحليل السياسة الخارجية الجزائرية الناشئة بما في ذلك موقفها من القضايا الدولية الكبرى، والدور الفعال الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية كوسيط لتدخل ولحل العديد من النزعات العالمية والتي من خلالها إستطاعات الجزائر إرساء مكانتها العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية ب عد1962م، لم يكن اعتباطيا بل كان نتيجة لتضافر عدة دوافع أهمها:

الدعم والإسناد الذي حضينا به من قبل الأستاذ المشرف الذي شجعنا على هذه الدراية.

تأثرنا العميق بمسار الثورة الجزائرية والرغبة في التعمق بدراسة أبعادها السياسية والدبلوماسية خصوصا في ظل التحديات التي واجهتها لاسيما جهود الحكومة المؤقتة في كسب الدعم الدولي وتثبيت شرعية القضية الجزائرية وإيصال صوت الثورة إلى العالم وما مدى تأثير ذلك في بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

التعرف وإزالة الغموض عن الدور الفعال الذي تميزت به الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال من خلال إتباع سياسة خارجية فريدة لحل النزعات العالمية والتي بدورها مكنتها من إعطاء وزن سياسي عالمي.

كما تتجلى الأهمية الموضوعية في قلة الدراسات التي تطرقت بعمق إلى الجانب الدبلوماسي للجزائر في فترة ما بعد الاستقلال، ومن هذا المنطلق نهدف إلى إثراء مكتبة الجامعة ببحث يبرز مدى النشاط الخارجي للدولة الجزائرية بعد1962م و تسليط الضوء عليه.

حدود البحث:

تتناول هذه الدراسة مسار الدبلوماسي الجزائرية في المحافل الدولية منذ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958م، إلى غاية نهاية التسعينيات مركزة على طبيعة العلاقات التي سعت الجزائر إلى رسمها خلال أهم الفترات الحاسمة في تاريخ الدولة. ضف إلى إبراز دور الجزائر في إبراز الأزمات الإقليمية والدولية مثل القضية الموريتانيا والنزاع حول الصحراء الغربية، والقضية الفلسطينية كذلك أزمة الرهائن بغيران، والنزاع الإثيوبي الأريتيري.

تنحصر هذه الدراسة زمانيا منذ سنة 1958م، تاريخ إعلان الحكومة المؤقتة وبداية النشاط الدبلوماسي الرسمي إلى غاية سنة 1998م التي تمثل ذروة الأداء الدبلوماسي للجزائر في تسوية النزاعات الحاصلة في العالم.

أما بالنسبة للحدود المكانية فتشمل دراستنا الحضور الجزائري في الساحة الدولية من خلال المحافل الدبلوماسية الإقليمية والدولية مثل حركة عدم الإنحياز القاهرة الرحلات الدبلوماسية لرؤساء الجزائر "أديس أبابا دكار، أندونيسيا القاهرة...".

إشكالية البحث:

ومن هذا المنطلق قد عالجنا في بحثنا إشكالية أساسية تمثلت في ما مدى إسهام الدبلوماسية الجزائرية في رسم مكانتها الدولية في الهيئات العالمية منذ استقلالها، في فض النزاعات والصراعات الدولية، وكيف عملت من خلال مبادئ الدولة وتوجهاتها في إنجاح هذا العمل.

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات الفرعية منها:

ماهي الظروف التي كانت وليدة تأسيس الحكومة المؤقتة وميلاد الخارجية الجزائرية

إلى أي مدى استطاعت الجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال أن تؤسس لدبلوماسية فاعلة تمكنها من فرض مكانته في المحيطين الشرقي والغربي

إلى أي حد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق التوازن بين المبادئ الثورية والمصالح الاستراتيجية في علاقاتها الخارجية بعد1962م

ماهي الأسس والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية بعد مرحلة ما بعد الاستقلال

ما هو الدور الذي لعبته الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات، خصوصا ملف الصحراء الغربية وإيران والقضية الفلسطينية

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة التاريخية والسياسية لموضوع البحث، و الذي يتمحور حول تطور الدبلوماسية الجزائرية في الحافل الدولية بعد1962، إقتضت الضرورة العلمية إتباع المناهج المتكاملة التي ساهمت في مقاربة الموضوع من زوايا مختلفة وهى كما يلى:

المنهج التاريخي: إعتمدنا هذا المنهج لتتبع مسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية منذ تأسيس الحكومة المؤقتة عام1958م، إلى غاية تطور الازمات الدولية والإقليمية والتي إنخرطت فيها الجزائر كطرف فعال لحل هذه الأزمات مما ساعدنا على فهم السياقات التاريخية التي واجهت مواقف الجزائر الرسمية.

المنهج الوصفي: تم توظيفه لرصد خصائص السياسة الخارجية الجزائرية وملامح نشاطها الدبلوماسي وذلك من خلال وصف دقيق لمواقفها وتحليل بياناتها الرسمية والقرارات الصادرة عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

المنهج السردي: وظفنا هذا المنهج لسرد الوقائع والأحداث الدبلوماسية بأسلوب تسلسلي ومنهجي من اجل إبراز تطور الدور الجزائري في العلاقات الدولية، وتوثيق تدخلاتها وسعيها للوساطة في النزاعات. ساهم هذا المنهج في تقديم المادة العلمية بأسلوب متماسك ومترابط زمنيا.

إن تظافر هذه المناهج أسهم في بناء تصور علمى دقيق ومقاربة شاملة للموضوع بما يضمن الإحاطة بجميع أبعاده وتحقيق أهداف الدراسة.

خطة البحث:

للإجابة عن أهم التساؤلات المطروحة لمعالجة بحثنا إعتمدنا على خطة بحث تتكون من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات صلة مباشرة بالموضوع.

حيث خصصنا الفصل الأول للحديث عن ميلاد الدبلوماسية الجزائرية، الذي تناولنا فيه أربعة مباحث، المبحث الأول بعنوان ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و المبحث الثاني مبادئ قيامها و الأسس التي قامت عليها الحكومة المؤقتة، أما المبحث الثالث فقد تناول المواقف الداخلية و الدولية من تأسيسها، أما بالنسبة للمبحث الأخير فقد خصصنها للحديث عن العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة من خلال مكاتبها في الخارج ضف إلى نشاطاتها في المحافل الدولية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد جاء بعنوان الجمهورية الجزائرية وعلاقاتها الدولية بعد1962م، تناولنا فيه أربعة مباحث، المبحث الأول خصصناه للحديث عن الأسس والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية للجزائر، أما المبحث الثانى فتناول الحديث عن علاقاتها مع دول الجوار. والمبحث الثالث خصصناه للحديث عن علاقاتها على الصعيد العربى والإفريقي والمبحث الأخير تحدثنا فيه عن علاقاتها مع المعسكرين الشرقي والغربي.

أما الفصل الثالث المعنون بدور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات. وجاء في هذا الأخير أخير خمسة مباحث الأول للتعريف بالوساطة كآلية حديثة لحل النزاعات، اما المبحث الثاني فقد تناول الجزائر و القضية الفلسطنية, المبحث الثالث قد تناول إستراتجية الجزائر في التعامل مع ملف أزمة الصحراء الغربية، والمبحث الرابع خصصناه للحديث عن أليات التدخل في أزمة الرهائن بطهران ، أما المبحث الأخير كان بعنوان الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع الإثيوبي الأريتيري.

وفى الأخير أنهينا دراستنا بخاتمة حيث كانت عبارة عن خلاصة شملت مجموعة من النتائج الخاصة بالفصول وللإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة.

أهم المصادروالمراجع:

لقد حرصنا خلال إعدادنا لهذا العمل على الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي ثمنا بها بحثنا، وقد تنوعت هذه المصادر بين كتب ومقالات علمية، بالإضافة إلى دراسات حديثة كانت قد مست جوانب عديدة من موضوعنا، وهي كالآتي:

المصادر: وأهمها محمد العربى الزبيرى، كتاب مرجعى عن الثورة التحريرية، الذي ساعدنا في الفصلين الأول والثانى، ضف إلى أحمد توفيق المدنى، حياة الكفاح، أيضا سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، وأخر هذه المختارات فتحى الديب عبد الناصر وثورة الجزائر.

كما لا بمكننا أن نفوت الإشارة عن المنشورات الرئاسية التي إعتمدناها والتي كانت عبارة عن تصرحات ومقابلات وكلمات ألقاها رؤساء الجزائر خاصة في فترة مابعد الإستقلال، مع الإشادة إلى جريدة المجاهد بمختلف اعدادها التي تعتبر الناطق الرسمي للسان جبهة التحرير الوطنى.

المراجع: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكمومة المؤقتة، الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ، عمر بوضربة دور المكاتب وجبهة التحرير في حشد ودعم القضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا.

ملتقيات: بومالى أحسن، إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى1954-1956

مذكرات: بوعزيز عز الدين سياسة الجزائر المغاربية 1962-1965، عيسى ليتيم، الكتلة الأفروآسيوية، القضايا التحررية القضية الجزائرية نموذجا. برحاب عكاشة، من قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب.

صعوبات البحث:

إعترضتنا خلال فترة إنجاز هذه المذكرة جملة من الصعوبات الروتينية التي نتعتقد أنها تصادف كل باحث في هذا المجال، نذكر بعضا منها:

قلة الدراسات المقاربة التي تناولت موضوعنا في تخصص التاريخ.، و أغلب الدراسات الأكاديمية هي دراسات سياسية وحقوقية.

ضف إلى ضيق الوقت مع شساعة الموضوع

عائق اللغة من خلال الترجمة الدقيقة.

إلا أننا نعتقد أن الصعوبات تزيد من متعة البحث العلمي وحلاوته.

الفصل الأول: ميلاد

الدبلوماسية الجزائرية 1958م

شهدت الثورة الجزائرية تحولا نوعيا في مسارها السياسي والدبلوماسي مع إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، وهو الحدث الذي يمثل نقطة انطلاق فعلية لبروز الدبلوماسية الجزائرية كفاعل جديد في الساحة الدولية. وقد جاء هذا التأسيس استجابة لحاجة ملحة لتمثيل سياسي خارجي يعكس إرادة الشعب الجزائري ويكسب ثورته اعترافا دوليا ورسميا. وعلى هذا الأساس شرعت الحكومة المؤقتة في بناء شبكة دبلوماسية واسعة كان هدفها الأول تثبيت شرعية الكفاح المسلح وتدويل القضية الجزائرية، عبر مخاطبة الرأي العام العالمي، والتحام مع حركات التحرر في العالم.

وقد تباينت المواقف الدولية من هذا الكيان السياسي الجديد بين مؤيد ومعارض. إلا أن نشاط الحكومة المؤقتة أثبت قدرة الدبلوماسية الثورية على كسب التأييد في عدة محافل خاصة من طرف دول العالم الثالث والمنظمات الإقليمية والدولية. كما لعبت هذه الحكومة دورا محوريا من أجل نيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية سنة1962م.

المبحث الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة 1958/9/19 بالقاهرة.

المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة:

أولا: الظروف الداخلية

يعتبر تاريخ 19 سبتمبر 1958 أحد أبرز الأحداث الهامة التي عرفتها الثورة، حيث تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي جاءت حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة على الصعيدين الداخل والخارج ولعبت الأخيرة دورا بارزا في ظهور هذه الحكومة.

من بين هذه الظروف الداخلية بمختلف جوانبها لها تأثير فعال ومباشر على سير الأحداث مما أسهمت في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .ويمكن تناولها كالآتي :

أ-الظروف السياسية :

خرج المؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بجملة من القرارت، حيث تم تشكيل جهاز تنفيذي للثورة الجزائرية أطلق عليه اسم لجنة التنسيق والتنفيذ لتضم هذه الأخيرة خمسة أعضاء هم "عبان

رمضان" "يوسف بن خدة " "كريم بلقاسم" "العربي بن مهيدي" و "سعد دحلب"[1] عملت هذه اللجنة إلى تنظيم الثورة وقيادتها ونتيجة للضغوطات المسلطة عليها وردود الفعل الفرنسية العنيفة، سعت هذه الأخيرة على التحكم في المشاكل الداخلية للثورة من الخارج.كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تتشكل من مسؤولين منهم والسياسيين والعسكريين والاخباريين والاستعلاميين، كما ضمت رجل المواصلات كل هؤلاء كانوا ينسقون فيها بينهم بتفويض من لجنة التنسيق والتنفيذ، وهذه الأخيرة منحت لهم صلاحيات تعين نواب قائد الولاية و صلاحيات فصلهم أو تجريدهم من رتبهم[2].

إن الحديث عن لجنة التنسيق والتنفيذ يدفعنا للحديث عن مؤتمر الصومام الذي انعقد سنة 1956، حيث تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ من بين أجهزتها التي إنشائها لضبط وتنظيم الثورة، كما تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة تنفيذية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اهتمت بتطبيق العديد من القرارات السياسية والعسكرية التي ينفذها المجلس الوطني للثورة[3] في أوت 1956، اجتمع رؤساء المناطق في مؤتمر بوادر الصومام. كان على رأس جلساتهم "عبان رمضان" مع إسناد الأمانة للتهديد "العربي بن مهيدي"

عرض خلاله المؤتمرون أبرز النقائص والسلبيات التي واكبت انطلاق الثورة وانعكاسها على الداخل والخارج، بعد عشرة أيام من المناقصات أسفرت جلساته عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب إثرائها، وجاءت هذه الأطر على شكل قرارات سياسية وعسكرية مهمة من مختلف الجوانب التنظيمية للثورة، كما أن المؤتمر عمل على تطوير العلاقات بين أجهزتها لتكون أكثر استجابة للعمل الثوري[4].

كما أقر المؤتمر جملة من القرارات التي من شأنها تخدم الثورة، حيث أقر مبدأ التسيير الجماعي الذي ألبس الطابع الديمقراطي، إضافة إلى غيرها من القرارات والتنظيمات في الميادين

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(سبتمبر1958،جانفى1960)، دار الحكمة، الجزائر،2010،ص22.

[2]-الطيب بن نادر، الجزائر حضارة و تاريخ، دار الهدى، الجزائر،2008 ، ص149.

[3]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية1962م، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 396-397.

[4]-عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954م، عدد14، الجزائر 2006، ص ص 73-74.

السياسية والعسكرية والاجتماعية،[1] كتقييم نتائج ودراسات تحليلية للحصيلة ما توصلت إليه الثورة خلال اثنان وعشرون شهرا. وكذلك تقديم تقارير حول وضعها وتقديمها للوفد الذي تعذر عليه الحضور، كما انبثقت عنه هيئتان أساسيتان هما المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ،[2] إضافة إلى عدة لجان مختلفة مثل لجنة الدعاية والأخبار وهيئة الأركان التابعة للجيش، كما أكد المؤتمر على مبدأ الثورة الأساسي وهو الاعتراف بالاستقلال كشرط أساسي لوقف الحرب، ولقد كرس جانبا من أشغاله لقضية الإعلام حيث أصدر على إثرها وضمن أرضية ومبادئ وقواعد وأفكار في غاية الأهمية من حيث التأسيس وكذلك التوجيه للإعلام الجزائري سواء أثناء الثورة أو بعدها حيث ظلت القرارات التنظيمية تطبع السيرورة الإعلامية في البلاد[3].

بعد المؤتمر دخلت الثورة الجزائرية مسار جديد من كفاح حيث تم توجيه الإدارة وتنظيمها ووضع استراتيجية جديدة، حيث يكمن الهدف من توحيد النظام السياسي والعسكري هو الوصول إلى الاستقلال وأن الطريقة التي تحقق هذا الهدف من الكفاح المسلح[4].

كان لظهور أزمة الداخلية سنة 1957 التي تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، دور كبير في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

اتهم عبان رمضان من قبل كريم بلقاسم بميولاته للاستحواذ على السلطة، فتدخل فرحات عباس بطلب من كريم بلقاسم للعدول فيما بينهم، إلا أن عبان رمضان كان واثقا من أفكاره متثبتا بها،[6] ولقد تأكدت هزيمته في اجتماع CUBA خاصة بعد فشل معركة الجزائر، حيث وجه له العقيد أو عمران الاتهام بالعجز عن تموين الثورة في الداخل بالسلاح هو ولجنة التنسيق والتنفيذ، وانتقاده لتشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة.[7]

---

[1]-محمد العربي غراس، قالت الجزائر كلمتها...نعم الثورة المسلحة، مجلة أول نوفمبر، تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد الثامن، الجزائر، 1974م، ص28.

[2]-نفسه، ص28

[3]-أحمد حمدى، مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثورى، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد، يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،ص77.

[4]-أزغيدى محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنى1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989،ص137.

[5]-محمد العربي زبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص ص87-88.

[6]-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 178-179.

[7]-الطيب بن نادر، المرجع السابق، ص155.

اجتمع العقداء الخمس في تونس بين 17و 20 ديسمبر 1957 من أجل إيجاد حل نهائي لقضيته وتم الاتفاق على استدراجه للمغرب من أجل مقابلة الملك محمد الخامس، وعند وصوله هناك طلب عبد الحفيظ بوصوف من رجاله باغتياله وذلك في 27 ديسمبر 1957، وتم الإعلان عن وفاته في 29 ماي 1958م.[1]

وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، ومثال ذلك فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره مبررا قوله:" بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ".[2]

ب-الظروف العسكرية :

لقد أجمعت جميع المصادر والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال تلك الفترة كانت جد صعبة وحرجة، خلال سنة 1958 قامت القوات الفرنسية وفرق الأمن بتضييق الخناق على الثورة، حيث أنها تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية مما وضع القادة في محيط من الضغط في الداخل من السياسة العسكرية الفرنسية وأصبح حماس أول نوفمبر يتناقص.[3]

لقد كلف كل من خطا شارل وموريس المنصوبين في الحدود الجزائرية العديد من الخسائر بالنسبة لجيش التحرير، حيث عرقل وصول شحنات الأسلحة للمجاهدين في الداخل إضافة للخسائر البشرية، مما أضطر بهم إلى توسيع الهجمات على الصعيد الداخلي من أجل الحصول على السلاح من خلال انتزاعه من الفرنسيين[4] .

كان على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج آخر وهذا ما جعلها تسرع لإنشاء لجنة العمليات العسكرية نتيجة لعدم تمكن حيث التحرير من اعتراف خط موريس وللتقليل من فقدان الشهداء الذين أردوا افتراقه، خلال سنتي 1958-1959 استشهد حوالي 6000 مجاهد وسط الأسلاك

[1]-حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص181-184.

[2]-نفسه، ص ص 181-184.

[3]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص24.

[4]-الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص39.

الشائكة والمكهربة، حيث استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 مجاهد مقابل 19 جنديا فرنسيا فقط، وفي 27 فيفري 1958 استشهد 100[1] مجاهد مقابل جندي فرنسي واحد .

بعد أن عمت الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود وسادت الخصومات بين الضباط، نتيجة لجملة من الأسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح منصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني، والإقدام على هذه الخطوة جلبت له عدة مشاكل واتهم بالجهوية مما أفقده نفوذه داخل صفوف جيش التحرير على الحدود، كما سعت القادة على إيجاد حل مناسب.

وعملا على تطبيق أوامر "سلان" الذي أصدر أمرا بحق المتابعة للمجاهدين، شرعت قوات الاحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، مما تسبب هذا الأخير في حدود مجزرة ساقية سيدي يوسف[2] بتونس.

تطبيقا لأوامر الجنرال "سلان " Salan الذي أصدر أوامره للطيران الحربي الفرنسي لمهاجمة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، حيث أسفر هذا القصف على استشهاد 79 شخصا و100 جريحا إضافة للتدمير الكلي للمرافق الحيوية لتلك القرية[3].

ج-الظروف الاجتماعية :

إن الأوضاع الاجتماعية المزرية التي كان يعيشها قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت سواء تعلق الأمر بالداخل أو على الحدود التونسية والمغربية[4].

وفي التقرير الذي أعده فرحات عباس في 20 جوان 1959، أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء لتلبية مطالب الشعب المستعجلة، حيث نلاحظ أنه في الجانب الاقتصادي كانت الأقلية الأوروبية لها كامل الامتيازات وتعيش حياة من الرغد في المقابل كان الشعب الجزائري في بؤس كبير بسبب السياسة الاستغلال والتحقير، كما اعتمدت السياسة الفرنسية على منح الأراضي

[1]-عمار بوحوش المرجع السابق، ص475.

[2]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 93-94.

[3]- ذكريات ومآثر الذكرى ال 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151-152، الجزائر، ص39.

[4]-محمد العربي زبيري، نفسه، ص 94.

الزراعية للمعمرين مما أدى إلى عائدات بالنفع على كبار هؤلاء المستعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا.[1]

أما بالحديث عن الجانب التجاري والصناعي لم تكن هناك أنشطة متاحة بل كانوا عرضة لمختلف أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات ما ترتب عنه وجود ما يقارب مليون جزائري بدون عمل ومورد مالي[2].

كان للإجراءات العسكرية الفرنسية التعسفية التي اتخذتها فرنسا ضد الجزائريين أثر كبير على الوضعية الاجتماعية للسكان، خاصة بعد توسيع المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن الثورة، وقد بلغ عددهم 73 محتشد بالولاية الثانية[3] .

كما عانى الشعب الجزائري من تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية الصحية إلا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة أوروبية مثل مدينة الجزائر، وهران وقسنطينة التي يوجد بها حوالي 1145 طبيب. أما فيما يخص الوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية التي كانت ضاربة أطنابها بين صفوف الجزائريين[4] نهيك عن على الحرمان واللامساواة من طرف الإدارة لمنح الجزائريين من التعليم لاعتقادهم أن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية[5].

سعت فرنسا هذه الفترة إلى خلق طبقة برجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي من أجل استهداف ولاء الشعب للثورة وتجسد هذا المبتغى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958م.

عملت الإدارة الفرنسية على شن حرب نفسية على أفراد الشعب الجزائري عن طريق مصالح مختصة، ومن بين هذه المصالح: المكاتب الإدارية المختصة SAS[6] ، التي تم إنشائها سنة 1955 مستعينة في ذلك على وسائل دعائية كالصحافة والإذاعة وغيرها أو تكوين مؤطرين من غير المؤيدين للثورة من

---

[1]-بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، الجزء الثانى، الجزائر،2008،ص 402.

[2]-الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر، الجزائر،2009،ص46.

[3]-عمر بوضربة، المرجع السابق،ص30.

[4]-عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر،2009،ص189.

[5]-الغالى غربى، نفسه، ص ص 47-48.

[6]- أنشأها الحاكم العام جاك سوستال بتاريخ1955/9/28، بلغ عدد أقسامها 700 قسم إدارى مختص وقد أقيم كل قسم داخل كل قرية أو بجوارها من أجل الحضور الدائم إلى جانب السكان بغيت إستمالتهم لقضيته و لبرنامجه السياسى، ينظر، عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطنى و ما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر،2007،ص114-116.

أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الذي يعتبر خزان الثورة، حيث سعت على زرع البأس فيهم بقمعهم بالقوة ثم التحدث لهم عن خط الموت على الحدود وندرة السلاح والذخيرة، وبذلك صرح فرحات عباس في هذا الإطار لصحيفة المجاهد بقوله:" بأن أربع سنوات من الحرب تحمل مشاقتها شعب شجاع لا يمكن إلا أن ينتهي بتجسيد شخصية هذا الشعب وبإعلان حكومته الوطنية الشرعية[1]."

ثانيا: الظروف الخارجية

لعبت الظروف الخارجية دورا حاسما في دعم الثورة الجزائرية على الساحة الدولية ومن أبرز هذه الظروف لجنة التنسيق والتنفيذ، الذي يمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

عقب إعلان فرنسا عن ملاحقة عناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، وقدساهم تزايد وجود عناصر جيش التحرير الوطني في كل من تونس والمغرب في تصعيد التوتر بالمنطقة، لا سيما عقب حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958، والتي أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين الجزائريين والتونسيين، وقد اعتبر هذا الهجوم مؤشرا خطيرا على تصاعد الضغوطات على المغرب العربي من أجل احتواء الثورة الجزائرية. في هذا السياق قامت الحكومتان التونسية والمغربية باتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي تعاظم التهديدات، كان من أبرزها عقد ندوة مغاربية تجسدت في مؤتمر طنجة،[2] الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمنطقة المارشال المغربية، اعترفت من خلاله الدولتين بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري أوصى المؤتمر بتأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمغربية[3].

جاءت هذه التطورات كرد فعل واضح على المخاوف التي كانت تنتاب النظامين التونسي والمغربي من امتداد الحرب إلى أراضيهما مما دفعهما إلى مساندة الثورة الجزائرية سعيا لاحتوائها، وفي

[1]- محمد العربى الزبيرى، المرجع السابق، ص 96.

[2]- نفسه ، ص79.

[3]-رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية1954 -1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتورى قسنطينة،2006، ص 170.

نفس الوقت ضمان عدم تصعيد الأوضاع في بلديهما. وقد مثل هذا التحرك خطوة نحو الضغط السياسي على فرنسا لدفعهما إلى الدخول في مفاوضات[1].

من جهة أخرى، ساهمت الظروف الدولية بشكل مباشر في تحفيز قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ على إنشاء الحكومة المؤقتة، حيث أن التطورات المتلاحقة التي شهدها العالم العربي

قبيل انعقاد مؤتمر طنجة، دفعت فرحات عباس إلى إرسال رسالة إلى رئيس الجمهورية المصرية العربية المتحدة، أعلمه فيها بقرب الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة[2].

أشار السيد جمال عبد الناصر إلى إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة جاء استجابة لنداء العروبة الصادر، الذي تصاعد بصفة علنية في كل أرجاء الوطن العربي[3]، بقوله: "بناءا على السلطة المخولة لها من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، قد استجابت في الوقت نفسه لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد بصفة علنية في مختلف أرجاء الوطن العربي الذي يرى تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة يعد تحقيق لأمنية من أعز أمنياته".[4]

وفي هذا السياق، شهد المغرب العربي والمشرق العربي تفاعلا واسعا مع نداء الثورة الجزائرية حيث برز تضامن كبير بين الشعبين التونسي والجزائري، كما ساهمت الأوضاع السياسية الإقليمية، لا سيما تطورات المشرق العربي في تعزيز وحدة الصف العربي، التي تجسدت في قيام الجمهورية العربية بين مصر وسوريا. وفي السياق ذاته، جاء نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 التي أسفرت عن الإطاحة بالنظام الملكي العميل بقيادة " نوري السعيد"، موقف العراق من الثورة الجزائرية[5].

وفي ضوء هذه المستجدات، كان من الضروري إيجاد هيئة جزائرية قادرة على تمثيل القضية الجزائرية دوليا، بما يضفي عليها الشرعية ويعزز من مكانتها على الساحة الدولية، ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشأت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ في ربيع 1958، إلى دراسة مسألة حكومة مؤقتة. وقد قامت اللجنة بإجراء مشاورات مكثفة حول هذا الوضع، حيث استعانت

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق, ص ص 96-97.

[2]- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص170

[3]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص36.

[4]- أحمد توفيق المدنى، حياة كفاح (مذكرات)، ج3، دار البصائر، الجزائر،2008،ص583.

[5]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص36.

بتقارير إضافية من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تناولت الوضعين الداخلي والدولي، وأسفرت هذه المشاورات عن توافق واسع بشأن ملائمة إعلان تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثاني: مراحل تشكيل الحكومة المؤقتة

إن الوضع المتأزم الذي كانت تعاني منه الثورة الجزائرية نتيجة لظروف الحاصلة كان له تأثير كبير لطرح فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19سبتمبر1958 سبقته خطوات ومراحل والتي توجت بنضج الفكرة والعمل على تجسيدها .

1-2 فكرة التأسيس :

لقد صارت فكرة تأسيس الحكومة الجزائرية مع فكر القادة الجزائريين منذ عام 1956[1]، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي أستهدف ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها، تم طرحة الفكرة في قالب أكثر جدية سنة1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في القاهرة في أوت1957، حيث أتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية في بيئة ملائمة[2].

تم التأكيد من مبدأ تكوين الحكومة المؤقتة في مؤتمر طنجة بتاريخ27أفريل1958، بحضور كل من ممثلي الحزب الشيوعي التونسي، وحزب الاستقلال المغاربي بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني و المتمثلة من قبل كل من السيد عبد الحميد مهرى و عبد الحفيظ بوصوف عضوي لجنة التنسيق التنفيذ وجد الوفد الجزائري من كل الحزبين التايد و التشجيع فيما يتعلق بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[3]، وفى هذا السياق يقول السيد مولود قايد: [4] "كانت جبهة التحرير الوطني تعتزم إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة عوضا عن لجنة التنسيق و التنفيذ ، وكان مؤتمر طنجة فرصة مواتية للاستشارة الاشقاء يسر مدى استعدادهم للترحيب بالوليد الجديد و الاعتراف به".

بعد مشاورة حكومتي تونس والمغرب بإقامة حكومة في المنفى بعد توصيات مؤتمر طنجة ضف إلى ذلك الظروف التي عاشتها الثورة آنذاك والتي كان لها تأثير كبير في تسريع الإجراءات اللازمة لدراسة

[1]- محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص105.

[2]-نفسه، ص105.

[3]-عثمان مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص410.

[4]-أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطنى1958،1945، دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع،2008،ص187.

هذا الموضوع والتي من بينها الإعلان عن مقتل عبان رمضان من طرف الباءاة الثلاثة حدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ وهذه الأخيرة التي أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها ومن ذلك وجب إجاد جهاز جديد يعيد ضبط الأمور بين الأعضاء.[1]

ليعلن فرحات عباس في ربيع 1958 في اجتماعه مع جان لا كوتور بسويسرا بتاريخ 8فيفرى1958. أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قيد الدراسة،[2] أعلنت لجنة التنسيق والنفيذ عن نواة الحكومة المؤقتة وذلك بإنشاء ثمانية مصالح، كما أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين الحكومة الجزائرية المؤقتة من طرف أعمران عمر، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958[3]، ونتج عن هذه الاستشارات والتقارير ضرورة تأسيسها.

2-2-نشأة الحكومة المؤقتة 1958-1962:

منذ الإعلان عن أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تشكلت ثلاث حكومات متتالية.

أ- التشكيلة الأولى :19 سبتمبر1958- جويلية 1959:

ضمت هذه الحكومة فرحات عباس رئيسا رئيس للحكومة المؤقت, كريم بلقاسم نائبا له والأمين دباغين وزير الخارجية نائبا له، أما عبد الحفيظ بوصوف فقد تكفل بوزارة الاتصالات والمخابرات ولخضر بن طوبال بوزارة الداخلية، كما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب يوسف بن خدة ، ووزارة الإعلان لمحمد يزيد ، وتم تنصيب أحمد توفيق المدني على رأس وزارة الثقافة، أما وزارة المالية لأحمد فرنسيس، كما تم تعين مساجين فرنسا وهم رابح بيطاط و أيت أحمد وبضياف في مناصب وزراء الدولة كما عين ثلاث كتاب لدولة وهم : لمين خان وعمر أصديق ومصطفى سطنبولي، أما وزارة التسليح فكانت من نصيب محمد شريف.[4]

احتوت هذه التشكيلة على كل التوجهات السياسية من علماء والمركزيين وأعضاء انتصار الحريات الديمقراطية، عرض إسميين لرئاسة وهما كريم بلقاسم الذي يعد من تاريخين ، ودكتور

[1]-عمر بوضربة، المرجع السابق،ص44.

[2]-محمد العربي الزبيرى، المرجع السابق، ص ص 106 107.

[3]-نفسه، ص107

[4]- ينظر الملحق01 ، التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة 1958 -1952 ،عمار بوحوش، التاريخ السياسى للجزائر من البداية إلى النهاية، المرجع السابق، ص ص 584-585.

الأمين دباغين الذي كان ممثل البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وبعد نقشات طويلة وقع الاختيار على فرحات عباس [1].

وقع الاختيار على فرحات عباس لثقافته السياسية الواسعة التي سوف تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة ومواجهة سياسة جنرال ديغول ضف إلى ذلك الأسباب الاستراتيجية والسياسية حيث يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفوضات.[2]

لقد وجهات التشكيلة الأولى جملة من العراقيل من بينها إتهام رئيسها بتساهل في بعض القضايا كما ظهرت صراعات عديدة حول زعما بين بصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم ورغب في انقلاب على فرحات عباس من طرف كريم بلقاسم، أما يوسق بن خدة لم يكن مناصر لسياسة فرحات عباس حيث أكد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على توجهات اشتراكية .[3]

ب- التشكيلة الثانية: 18 جوان 1960 -1961:

من أجل ضمان شرعية الثورة تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة تعين لجنة مكونة من محمدي سعيد وهواري بومدين وسعد دحلب لتشكيلها وتعين الوزارة والرئيس، طلب كريم بلقاسم برئاستها كونه العضو الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل.[4]

كما طلب بإنشاء سلطة جديدة مهمتها إدارة الحرب.[5] ولقد ضمت هذه التشكيلة كل من فرحات عباس رئيسا ،كريم بلقاسم نائبا لرئيس ووزير الخارجية ،أحمد بن بلة نائبا لرئيس ونفس المنصب كان لمحمد بوضياف أما وزارة الداخلية فكانت من نصيب لخض بن طوبال، وبصوف اهتم بوزارة الاتصالات والاستخبارات ،أما أحمد فرنسيس فكان وزير المالية ،ووزارة الشؤون الاجتماعية كانت من نصيب عبد الحميد مهري ،أما محمد يزيد فكان وزير الإعلان ومحمد سعيد وزير الدولة كذلك نفس المنصب شغله كل من محمد خيضر وحسين أيت أحمد ورابح بيطاط ،وعهدت وزارة الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من كريم بلقاسم وبوصوف، لخضر بن طوبال[6] كما تم إنشاء مجلس عام للأركان بقيادة هواري بومدين.[7]

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 48.

[2]- عمر بوحوش، المرجع السابق, ص 476.

[3]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص، 227، 228.

[4]-سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب الجزائر، دم، 2007، ص ص 113،107.

[5]-أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 436.

[6]-رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول1958-1962 سنوات الحسم و الخلاص، مؤسسة بونة، الجزائر،2012.

[7]-سعد دحلب، نفسه، ص113.

ج -التشكيلة الثالثة: سبتمبر1961-أوت 1962:

بعد فشل المفوضات وتزايد تسلط المنظمة السرية المسلحة،[1] أراد كل أعضاء المجلس الوطني لثورة تغير الرئيس مع تغير أسلوب الكفاح، وهذه الأخيرة لجاءت لاستعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين مما زاد من غضب قيادة الأركان الحربية بسب عجزهم عن تجاوز الحدود وعاجز الاستيلاء على السلطة في الخارج.

كما دعي يوسف بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء وتنصيبهم في الجزائر من أجل الحفاظ على حماس المقومين والبحث عن اتفاق بين جميع القادة[2]

تبين للمؤتمرين ضرورة انتهاج سياسة جديدة تقربا لشدة والإصرار عن مطالبهم وعدم تنازل عنها. وضرورة إبعاد المعتدلين وتعويضهم بعناصر أخرى قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بحزم .[3]

انبثق عن المجلس الوطني لثورة لجنة مكونة من محمد ياحي وبداود عمار مسؤول جبهة تحرير الوطني في فرنسا ومحمدي السعيد اقتراح حكومة جديدة، حيث تشكلت هذه الأخيرة[4] من يوسف بن خدة الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها كما عوض سعد دحلب وكريم بلقاسم في وزارة الشؤون الخارجية حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس وزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائبا لرئيس ونفس المنصب شغله محمد بوضياف[5].

أما حسين آية أحمد ورابح بيطاط ومحمد خيضر قد أوكلت إليهم مهمة وزراء الدولة بينما عبد الحفيظ بوصوف وزيرا لتنظيم الاستخبارات، أما محمد يزيد فكان وزير للإعلام ومحمدي السعيد وزير الدولة[6]، ونفسا المنصب شغله لخضر بن طوبال كما ألحقت وزارة المالية والشؤون الاقتصادية بين يوسف بن خدة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة وبعض الصلاحيات على الباءاة الثلاث.[7]

---

[1]-منظمة إرهابية أسسها الجنرالات: سال صالان و جوهرويلز بهدف الانقلاب العسكري ضد حكم ديغول و كان ذلك في 22 أفريل 1961، و ارتكبت عدة جرائم في حق الجزائريين، كما ضاعفت عملها الإجرامي بعد توقيع اتفاقية إيفيان في 18مارس1962.ينظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962،الجزء الثانى، دار المعرفة، الجزائر،2009،ص345.

[2]-سعد دحلب، المرجع السابق ، ص ص135،134.

[3]-فتحي الديب، ج عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط2، 1990، ص529.

[4]-سعد دحلب، المرجع السابق، ص 136،

[5] -Alistair Horme ,Histoire de la guerre d'Algérie, NC, Paris1980,p494

[6]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص587.

[7]-سعد دحلب، المرجع السابق ، ص137.

المبحث الثاني: مبادئ قيام الحكومة المؤقتة.

المطلب الأول: مبادئها وأسسها

من خلال دراسة البيان الذي أصدرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر حول سياستها العامة نجد أنها قامت على مبادئ وأسس معينة وهي كما يلي :

المبدئ الأول: الوفاء للماضي وهنا جملة من تواريخ التي عرفتها الجزائر نذك أهمها، تاريخ 1830 وتاريخ 1957. الأول هو التاريخ الذي إندثرت فيه أخر دولة جزائرية أمام الغزو الفرنسي، والثاني صدرت فيه أول دولة جزائرية. فل جزائريون يشعرون بالحاجة إلى هذه الروابط من أجل الشعور بانتماء على رغم من محاولات فرنسا لمحو الدولة الجزائرية من الخرائط الرسمية للدول.

المبدئ الثاني: أصرت عليه الحكومة في بيانها وهو موقفها من الشعب الجزائري ونضاله طيلة فترة أربع سنوات، كما أنها أردت من خلال أول بيان أصدرته هو التوجه إلى الشعب الذي صمد في وجه المستعمر منذ دخوله الجزائر، كما وجهت خالص التحيات للشهداء الذين عبدوا الطريق نحو الحرية للشعب وبذلك تمكنت الثورة أن تخطو خطوة جديدة وحاسمة في طريق نضالها السياسي وهي تأليف حكومة للجمهورية الجزائرية[1] .

المبدئ الثالث: تعهدها أمام الأمة الجزائرية بتحقيق الحرية والعدالة[2] .

المبدئ الرابع: إعلان المسؤولية التي تتحملها فرنسا وذلك باعتدائها على الدولة الجزائرية وانتهاك مقدسات الشعب ومحاولات فرنسا العديدة لتأييد احتلالها بشتى الوسائل، كما يعتبر هذا المبدئ نداء علانيا مواجه لفرنسا بأن الحكومة الجزائرية الشرعية التي تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه مستعدة لدخول معها في مفاوضات من أجل إقاف هذه الحرب وتقرير حق الشعب الجزائري [3].

المبدأ الخامس: فيه توضيح رسمي يرتبط بسياسة الخارجية التي صارت عليها الثورة حتى الأن والتي لن تتخلى عنها الحكومة في المستقبل إزاء المغرب العربى والأقطار العربية كما تأكد الحكومة بيقينها بالوحدة العربية وأنها جزء لايتجزء عن فدرالية المغاربية.

---

[1]- المجاهد، لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين، العدد40، 10أكتوبر1958م، ص4.

[2]- نبيل ببلاسي، الإتجاه العربى الإسلامي و دورهه في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية،1990،ص201.

[3]-المجاهد، نفسه، ص ص 4-5.

المبدئ السادس: برمجت سياستها فيما يتعلق بتسوية القضايا الجزائرية الفرنسية والأقليات الأوروبية وذلك بتعهدها بمنحهم حق المواطنة وكل الضمانات لمصالحهم المشروعة وإذ أرغبوا فيها أما إذ أرادو أن يبقى كفرنسين فسيكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به في جميع الأقطار العالم المتحضر.

كما وضحت كذلك علاقتها مع فرنسا في حالة إستقلالها أنها سوف تقوم على أساس المساواة، ضف إلى إحترامها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وإتفاقات جنيف خاصة أسرى الحرب، حيث كانت هذه المواثيق عبارة عن القاعدة الأساسية بها في الصعيد الدولى.[1]

المطلب الثاني: الإعلان عن ميلادها

نتيجة للظروف التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي دفع لجنة التنسيق والتنفيذ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة إلى تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة.[2]

كلف عبد الحميد مهري بالإعلان عن إنشائها في القاهرة وأعلن عن أعضائها، ثم إتصال بالدول الشقيقة وإعلامها بالقرار من أجل كسب تأييد والدعم من طرفها فتم إبلاغ فتحي الديب بعدها زيارة للمملكة المغربية من طرف لمين دباغين والعقيد بوصوف لتبليغ ملكها بالقرار المتخذ، أما كريم بلقاسم ومحمود شريف فقد زار تونس وأعلم رئيسها بالقرار كما تسلم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى رئيس جمال عبد الناصر.[3]

ليتم الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم19سبتمبر1958، لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ وذلك في مصر في حفل مهيج حضر فيه جمع غفير من الصحفيين وسفراء بعض الدول العربية. وهناك أقدم فرحات عباس على قراءة بيان التأسيس كما قامت بعض الدول بتسجيل إعترافها خلال الحفليين الذين تم تنظيمهم في كل من تونس والرباط كإعتراف الجمهورية العراقية[4] عن طريق سفيرها في القاهرة ودولة اليمن.[5]

---

[1]-نبيل بلاسى، المرجع السابق، ص ص 201-202.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق،474-475.

[3]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص46.

[4]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص46.

[5]- الطيب بن نادر، المرجع السابق، ص173.

المبحث الثالث: المو اقف من تأسيسها

المطلب الأول: موقف الداخل

تُعتبر حكومة جبهة التحرير الوطني المؤقتة، التي أُعلن عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958، خطوة محورية في مسار الكفاح الوطني الجزائري، حيث جاءت استجابة للحاجة الملحّة إلى تمثيل سياسي رسمي يُعبّر عن تطلعات الشعب الجزائري ويُعزز مطالبه المشروعة بالاستقلال. وقد شكل الإعلان عنها حدثًا مفصليًا في سياق الثورة الجزائرية، لا سيما من حيث تأثيره الإعلامي والتعبوي، إذ بثّ في نفوس الجزائريين داخل الوطن وخارجه شعورًا متجددًا بالأمل والإصرار، وساهم في حشد الدعم الدولي للقضية الجزائرية.[1]

وقد لعب الإعلان عن الحكومة دورًا كبيرًا في تعبئة الجماهير، كما ساهم في استقطاب عناصر من الجيش الفرنسي ذوي الأصول الجزائرية،[2] الذين بدأوا في طرح تساؤلاتهم حول مشاركتهم في القتال ضد أبناء وطنهم، وشرعية السلطة الفرنسية التي يقاتلون تحت رايتها. شعر هؤلاء بأن الحكومة المؤقتة تمثلهم سياسيًا وتعبّر عن كرامتهم، ما دفع بعضهم إلى الانضمام لصفوف الثورة في ما عُرف لاحقًا بـ"التمرد من الداخل".

ورغم أن بعض القادة الثوريين أبدوا تحفظاتهم بشأن المسؤولين عن إعلان تأسيس الحكومة، فإن الأثر الإيجابي لهذا الحدث لم يكن محل شك. إذ عمّ الحماس في أوساط الشعب، وارتفعت المعنويات، وازدادت فرص دعم الثورة في الخارج، أما العقيد على كافي الذي كان معارض لفكرة التأسيس إلا أنه قد أُعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة إنجازًا سياسيًا وتاريخيًا بارزًا، مكّن الجزائر من امتلاك صوت رسمي على الساحة الدولية، ومثّل مرحلة مفصلية في مسار الثورة نحو التحرر[3].

وفي اعتراف رمزي بأهمية هذا الحدث، قام وزير القوات المسلحة، نيابة عن رئيس الوزراء، كريم بلقاسم بتصريح مؤكدًا فيه أن يوم 19 سبتمبر 1958 يُعد يومًا مجيدًا في تاريخ الثورة الجزائرية، لا يقل أهمية عن أولى طلقات الكفاح المسلح.

---

[1]-المجاهد،المرجع السابق، ص14.

[2]- أدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث1830-1962، ج2، دار الغرب، الجزائر،2005،ص270.

[3]- أزغيدى محمد لحسن، المرجع السابق، ص172.

غير أنّ هذا الإعلان، رغم ما حظي به من دعم شعبي واسع وتأييد من جيش التحرير الوطني، لم يكن محل إجماع داخل هياكل الثورة. فقد أبدى بعض القادة الميدانيين، وخاصة قادة الولايات، تحفظهم إزاء آلية اتخاذ القرار، التي وُصفت بأنها افتقدت إلى التشاور المؤسساتي، ولم تمر عبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره الهيئة التشريعية العليا والمخوّلة قانونيًا بهذا النوع من القرارات. كما أُخذ على لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) التي بادرت إلى تأسيس الحكومة وعدم استشارة القيادات العسكرية والسياسية في الداخل[1].

من جانب آخر، أثار إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة ردود فعل داخلية متباينة، فبينما رأى فيها البعض أداة فعالة لتأطير العمل السياسي والدبلوماسي للثورة، ووسيلة لضمان تمثيل الجزائر في الخارج، اعتبرها آخرون خطوة تهدف إلى تركيز السلطة في يد الخارج على حساب الداخل، مما ساهم في تصاعد التوتر بين القيادات السياسية والعسكرية، وبين الداخل والخارج، وخلق بوادر انقسام داخل الصف الثوري.

واجهت الحكومة المؤقتة منذ نشأتها محاولات لإفشالها من قبل بعض الفاعلين داخل الثورة. وتُعدّ "مؤامرة لعموري" أبرز تلك المحاولات، حيث قاد مجموعة من الضباط محاولة انقلابية ضد القيادة السياسية للحكومة المؤقتة، بدعم غير مباشر من بعض الأنظمة العربية، خاصة النظام المصري بقيادة جمال عبد الناصر، الذي أبدى تحفظًا تجاه بعض رموز الحكومة بسبب ما اعتبره قريبًا من الطروحات الغربية والليبرالية[2]. وقد اتُهم هؤلاء الضباط بمحاولة فرض توجههم عبر التنسيق مع جهات خارجية لإعادة توجيه مسار الثورة. ومع تصاعد خطر الانقسام، تدخّلت لجنة التنسيق والتنفيذ وقررت في اجتماعها المنعقد في 8 أكتوبر 1958، حلّ اللجنة العسكرية في (تونس والمغرب)، وأعلنت عن تأسيس جهاز عسكري مركزي بديل بهدف إعادة ضبط القيادة والحدّ من الانشقاقات[3].

وعلى الرغم من خطورة هذه المؤامرة، فقد شكّلت لحظة وعي داخل الثورة، دفعت القيادة إلى تعزيز الوحدة والانضباط، والاعتراف بأهمية التمثيل المؤسساتي المنضبط لتفادي الانقسامات. وهكذا، ساهمت تلك المرحلة في بلورة رؤية أكثر نضجًا لمفهوم القيادة السياسية والعسكرية داخل الثورة الجزائرية.

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 110-113.

[2]- عزالدين معزة، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الإستقلال1899-1985، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة ،2004 -2005، ص ص 243-244.

[3]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 477-478.

في سياق التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر، برزت في عام 1959م تحركات جديدة على الساحة الوطنية، تمثلت في انطلاق حملة قوية مناهضة لشخصية فرحات عباس، حيث تعرّض في هذه الحملة لانتقادات واسعة بعد انتخابه رئيسًا للهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة. من طرف علاوة عميرة [1]الذي شارع في شن حملته من بيروت بعد ان تم إرسله في مهمة دبلوماسي، وعندما تم استدعائه من طرف جهاز عبد الحفيظ بوصوف للاستنطاق وجد مقتولا بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة في القاهرة.[2]

في الأول من أكتوبر عام 1958، تم توحيد جيشي التحرير في كامل التراب الوطني ضمن كيان عسكري موحد "هيئة أركان جيش التحرير"، وهو ما مثّل خطوة مهمة نحو تعزيز المركزية التنظيمية للثورة الجزائرية. وقد أشرف على هذا التوحيد العقيد هواري بومدين، القائد الميداني البارز في المنطقة الشرقية، والذي استطاع فرض انضباط عسكري على الحدود الشرقية، مما عزز من فعالية العمل المسلح[3]. في هذا السياق، تصاعد التوتر بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير، خاصة في ظل سعي هذا الأخير لفرض رؤيته السياسية والعسكرية على مؤسسات الثورة، وهو ما أثار إشكالات كبيرة في التنسيق بين الطرفين. وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها مع سعي الحكومة المؤقتة لإقالة هيئة الأركان، ما دفع الأخيرة إلى التنسيق مع القيادة الميدانية ورفض قرارات الحكومة، كما تجلّى في رفضهم تسليم الأسرى الجزائريين الذين كانوا قد اعتقلوا من طرف القوات الفرنسية بعد إسقاط الطائرة الفرنسية وأسر قادتها وتدخلت تونس من أجل تسليم الطيار وتكفلت الحكومة المؤقتة بهذا الطلب إلا أن هيئة الأركان قد عارضة ذلك من طرف قائدها بومدين وقدم إستقالاته ضمن هذا السياق[4].

من جهة أخرى، قاد بومدين حملة تعبئة واسعة بين الوحدات القتالية وقادة الكتائب ضد ما اعتُبر تراجعًا سياسيًا من طرف الحكومة المؤقتة، ووزّعت عريضة انتقادية تضمّنت اتهام الحكومة بالتفريط في المكتسبات الوطنية والتنازل عن حق تقرير المصير، وهو ما مثّل انقسامًا واضحًا داخل بنية الثورة الجزائرية.وقد تمخض عن هذا التوتر توقيع 21 قائدًا ميدانيًا على بيان يندد بسلوك الحكومة المؤقتة، مطالبين بعقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لتدارس الوضع، في وقت كانت

[1]- علاوة عميرة: كان مناضلا في صفوف حزب الشعب و أحد أصدقاء الدكتور لمين دباغين وقد طرد من ppa-mtld بعد تبعات الأزمة البربرية سنة1949. ينظر، حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 220.

[2]- نفسه،ص220.

[3]- الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، ط1، الشروق للإعلام و النشر، الجزائر،2011،ص11.

[4]-عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001،ص 53.

فيه الحكومة قد قررت فعليًا الدعوة لانعقاد دورة في طرابلس بليبيا، لبحث تطورات المرحلة وتداعيات الانقسام السياسي والعسكري.[1]

المطلب الثاني: موقف الحكومة الفرنسية.

انتهجت السلطات الاستعمارية الفرنسة، منذ اندلاع الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر 1954م. سياسة قائمة على استخدام القوة والعنف كخيار أساسي لمواجهة العمل الثوري، وقد صنفت عناصر جيش التحرير الوطني ضمن فئة "المتمردين" والعصاة الخارجين عن القانون"، وهو توصيف قانوني أتاح للسلطات الفرنسية تبرير عمليات القمع والعقاب الجماعي ضد الجزائريين تحت ذريعة أن ما يجري يعد شأنا داخليا لفرنسا ولا يحق لأي جهة خارجية التدخل فيه.

سعى الجنرال ديغول إلى بلورة رؤية استراتيجية تمكنه من تحقيق حلم النخب العسكرية الفرنسية والمستوطنين المتطرفين في الجزائر، والمتمثل في القضاء على الثورة وإفشال مقوماتها داخليا وخارجيا وفى هذا الإطار وضعت السلطات الاستعمارية الفرنسية مخططا شاملا تضمن الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية كافة.[2]

وقد أقامت فرنسا حاجزا دفاعيا عرف بخط موريس والذي عملة على تدعيمه لاحقا بخط شال[3] مما جعله من أصعب الحواجز من حيث عبوره أو تجاوزه وقد شكل هذا الخط عائقا كبيرا أمام عمليات إيصال والإمداد بالسلاح، كان من أبرز أسبابه سقوط عدد كبير من الشهداء.[4]

حيث اعتمدت السلطات الفرنسية على استخدام هذا الخط كوسيلة لخنق الثورة و التحكم في مساراتها وفى إطار هذه السياسة تبنى ديغول نهجا قمعيا إستند إلى العنف في أشكال مختلفة بهدف القضاء على المقاومة الجزائرية، ومنعها من التحقيق أي نصر ميداني كما سخرت فرنسا كل إمكانياتها العسكرية و البشرية من خلال إرسال نخبة من الضباط ذو الخبرة العالية من أجل إجهاض الثورة و عرقلة مسارها، ووفقا لما يراه بومنجل ، فإن ديغول كان يحمل رؤية حكم صارمة تجاه الشعب الجزائري تعكس قساوة في أسلوبه و الاستعلاء في نظرته، وهو ما انعكس على سياسته في السنوات

[1]-الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، تحرير عبد العزيز بوباكير، ج1،دار القصبة للنشر، الجزائر،2011،ص159.

[2]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 65-66.

[3]-محمد العيد مطمر، هوارى بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر،2003،ص38.

[4]-العربى الزبيرى، المرجع السابق، ص ص 127-128.

الثلاث الأولى من حكمه، وترك بصمته بوضوح على مسار الثورة الجزائرية و ما ألت إليه لاحقا على امتداد السنوات الأربعة.[1]

حيث قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات عسكرية موجهة صوب جيش التحرير الوطني، وقد حملت هذه العمليات تسميات وألقاب متعددة من بينها" عملية التربيع" أو "الكادرياج".

كما إعتمدت القوات الفرنسية في هذه العمليات على نمط تكتيكى يركز على تطويق المناطق وتشكيل وحدات قتالية متمركزة ومتقاربة والتي تعمل على مطاردة الثوار.

كما سعت فرنسا إلى تحقيق هدفها الأساسي للقضاء على الثورة من خلال تطوير أليات التنظيم العسكري وتزويد قواتها بأحدث أنواع الأسلحة و التجهيزات،[2] وذلك بغرض تكثيف العمليات الهجومية والسيطرة على تحركات الثوار بشكل أكثر فعالية في أعقاب إتساع رقعة الثورة. إستدعت السلطات الفرنسية الجنرال شال إلى الجزائر، ليخلف الجنرال سالان وقد إستند شال في استراتيجيته الجديدة على تسريع وتيرت القضاء على الثورة مستفيدا من عامل الوقت وتسخير الإمكانات البشرية والمادية كافة. وفى هذا الإطار إعتمد على مجموعة من الضباط والقادة المتخرجين من المدارس العسكرية العليا.[3] كما يساعد في تنفيذ هذه الخطة مجموعة من الخبراء السياسيين والعسكريين. حيث عمل على الاعتماد على إنتهاج أسلوب تضيق الخناق على الثورة.

فرغم تفوق القوات الفرنسية عتاديا فإن جيش التحرير انتهج تكتيك للانسحاب المواقع المكشوفة التي يمكن تطويقها لتفادى الإبادة أو الحصار، وهو ما دفع شال إلى التركيز على عمليات اجتياح مناطق الشمال الغربي، التي شاهدت عملية سميت "عملية التاج"[4] فضلا عن عمليات آخر "كعملية المنظار" و" الأحجار الكريمة"، وقد ركزت هذه العمليات على تطهير الولاية الخامسة.[5]

وفى هذا السياق جاء مشروع قسنطينة الذى أعلنه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في 3أكتوبر 1958م، خلال زيارته للجزائر، ليشكل محاولة لإرساء مشروع إقتصادى و إجتماعى[6] واسع النطاق

---

[1]-أزغيدى محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 164-188.

[2]-إدريس خيضر، المرجع السابق، ص287.

[3]-العربى الزبيرى، المرجع السابق، ص 130.

[4]-إدريس خيضر، نفسه، ص287.

[5]-نفسه، ص287.

[6]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 435.

تمثلت أهداف المشروع في توسيع الخدمات العامة و بناء المدارس و توفير السكن، وحجز وظائف مالية للجزائريين إلى جانب توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين و لقد أعلن هذا المشروع امام جمهور واسع من الجزائريين وكان يهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال مشاريع تنموية متنوعة، في محاولة لتعويض الدعم الشعبي للثورة غير أن الأهداف الحقيقية الكامنة خلف المشروع ذات الطابع السياسي، تمثلت في محاولات احتواء الثورة عبر اعتماد إصلاحات شكلية تسهم في دمج فئة من الشعب ضمن النظام الاستعماري بما يؤدى إلى خلق طبقة موالية تستخدم كأداة لمحاربة الثورة و احتوائها، وفى هذا الإطار ركز هذا المشروع على الفلاحين من خلا ل التركيز على الفلاحين من خلال وعود بملكية الأراضي في محاولة كسب دعم الفئة الريفية.[1]

إضافة إلى ما سبق، سعى ديغول إلى ترويج سياسة "تقرير المصير " كخيار سياسي جديد أعلن عنها في 16 سبتمبر 1959،[2] متعهد بأن الشعب الجزائري سيكون له الحق في تقرير مصيره خلال فترة انتقالية تمتد لأربع سنوات، تتضمن وقفا مشروط الإطلاق النار، وتنتهي باستفتاء يحدد فيه الجزائريون مصيرهم بين الاستقلال أو البقاء ضمن إطار الدولة الفرنسية تحت صيغة مندمجة. ويمكن القول أن الهدف الأساسي من هذه المبادرة كان تفويض الدعم الدولي الثورة الجزائرية وزرع الشكوك والانقسامات داخل صفوفها، تمهيدا لعزلها والقضاء عليها[3] في نهاية المطاف , بما يخدم المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر لعب النشاط الدبلوماسي الجزائري دورا محوريا في توجيه أنظار المجتمع الدولي نحو أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد تشكل ذلك أداة استراتيجية لكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية ومواجهة الطرح الفرنسي الساعي إلى تشويه صورة الثورة . وفي هذا السياق، بذلت فرنسا جهودا حثيثة لإظهار الحكومة المؤقتة على أنها كيان غير شرعي، يفتقر إلى الاعتراف الدولي ولايمثل رؤية واضحة لمستقبل الجزائر. لقد لجأت فرنسا إلى استخدام أساليب متعددة كالتخويف، والضغط السياسي والدبلوماسية المضادة في محاولة لإجهاض التحركات السياسية للثورة، ومن أبرز تلك الأساليب ما حدث مع جمهورية أندونيسيا التي كانت من أوائل الدول التي اعترفت رسميا بالحكومة المؤقتة، حيث تعرضت لضغوطات سياسية فرنسية في محاولة لعدل هذا القرار.[4]

---

[1]- زغيدى محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 174-175.

[2]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص435.

[3]-إدريس خيضر، المرجع السابق، ص ص 291-292.

[4]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص69-70.

ورغم تلك الضغوط، واصلت الحكومة المؤقتة تكثيف تحركاتها الدبلوماسية، مما أفضى إلى فتح تمثيليات دبلوماسية في عدد من الدول العربية الإسلامية، مثل تونس والمغرب وبعض الدول الإفريقية والأسيوية كما سعت الحكومة إلى حضور المؤتمرات الدولية والندوات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني. حتى تلك التي لم تكن رسمية، مما مكانها من إيصال صوت القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية

من جهة أخرى اعتمدت السلطات الفرنسية أساليب مضادة للحد من فاعلية التحركات الدبلوماسية الثورية، من بينها الاغتيال السياسي. فقد شهدت تلك المرحلة اغتيال عدد من الناشطين في الخارج. والذين كانت لهم أدوار بارزة في تفعيل العمل الدبلوماسي الخارجي.

وتعد حادثة اغتيال السيد حسين أيت أحمد ممثل مكتب بون، ومحاولة اغتيال السيد الطيب بولحروف [1] مثل مكتب سويسرا في جويلية 1959. من بين أبرز محاولات لإجهاض الفعلي للتحركات الدبلوماسية للثورة.

المطلب الثالث: المو اقف الدولية.

تباينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية تجاه هذا الحدث في الآتي:

3-1-الدول العربية:

لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل، ذلك أنه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقت اعتراف خمسة دول في نفس اليوم هذه الدول هي: الجمهورية العربية المتحددة (مصر سوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية[2]. وهو ما أشار إليه أحمد توفيق المدني في قوله "...تولى الرئيس فرحات عباس تلاوة قرار التأليف وأخذت الكلمة بعده فعربت للحاضرين ذلك القرار وأعلنت هذه الأخيرة عن اعترافها بهذه الحكومة، وقدم لحاكم الأخ

[1]- حسين بولحروف: من منطقة عنابة عضو حزب الشعب الجزائرى خلال الحرب العالمية الثانية، وعضو اللجنة المركزية في حركة إنتصار للحريات الديمقراطية1947-1949، و ممثلا للجبهة في سويسرا ثم إيطاليا. ينظر: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[2]-محمد العربى الزبيرى، المرجع السابق، ص118.

السمارائى بيان تلاه على الحاضرين، وفيه اعتراف العراق بالحكومة وتلي ذلك غورا سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة."[1]

حيث تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار التالي من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية (يسرني أن أوكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهنا نصها، قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونيا بحكومة الجزائر المؤقتة).[2]

أما المملكة العربية السعدية اعترفت بها في 20 سبتمبر1958 في إعلان أولى، وليأتي اعترافها الكلى في جويلية1962.[3]

وهكذا تتابعت الاعترافات الدولية لدعم شرعية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مما عزز من مشروعية الكفاح الوطني الذي خاضه الشعب الجزائري بهدف استرجاع كرامته واستعادة وطنه المغتصب وقد شكل هذا المسار من الاعترافات ضربة قوية للسلطات الفرنسية، وعلى رأسها الجنرال ديغول الذي أدلى بتصريح لجريدة "صدى وهران" يؤكد فيه أن فرنسا سوف تقطع علاقاتها فورا مع أي حكومة رسمية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة.[4]

3-2-دول العالم الثالث:

تلقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة بخصوص هذا الإنجاز بالإضافة للدول العربية نجد أن دول العالم الثالث هي الأخرى منحت اعترافها لها ونجد:

انغولا وذلك يوم 28 سبتمبر ثم غانا وغين اي يوم 10 جويلية 1959،[5] حيث نجد ان غينيا يوم 6اوت 1959 قد اتخذت موقفا في مؤتمر مونروفيا استخلص منه ان هذه الدولة قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اواخر شهر سبتمبر 1958 وذلك من خلال تصريح رئيس الوفد الغينيا الذي اعتبر ان مسالة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة قد حلته هذه الحكومة التي كانت من بين الدول لدول السباقة بالاعتراف بها ، حيث ارسلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برقية الاعتراف يوم 30

[1]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 60.

[2]-محمد بجاوي، الثورة الجزائرية و القانون1960-1961، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2005، ص 156.

[3]-مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954-1962،دار الحكمة، الجزائر،2009،ص139.

[4]-عثمان مسعود، المرجع السابق، ص416.

[5]-عمر بوضربة، المرجع السابق،ص61.

سبتمبر1958، وبالتالي فقد اعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الحقيقي لاعتراف غينيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة.[1]

ونفس الشيء حدث مع الطوغو حيث وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 6 م اي 1960، برقية الى رئيس دولة الطوغو تهنئها وتعترف فيها بحكومته الطوغو الجديدة، فما كان من رئيس هذه الدولة السالفة الذكر الا الرد عليها ببرقية صدرت يوم 17 جوان1960، حملت فيها الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كذلك دولة مالي التي أرسلت برقية في يوم 18فيفرى1961، الى الرئيس فرحات عباس تعترف فيها بأن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري كما عبرت على أن تكون هناك علاقات دبلوماسية معها.[2]

في حين نجد ان باقي الدول قد اختارت ان تراقب الاوضاع والتطورات مع اخذ الحيطة والحذر، أما اندونيسيا فقد اعترفت بها من خلال اصدارها لوثيقة من بين ما جاء فيها ان الدوافع والاسباب التي جعلت ها تعترف بها قد وردت في البيان الرسمي الذي اصدرته حكومة الجمهورية الاندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر 1958م وأن حكومة اندونيسيا ترحب بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة.[3]

3-3 الكتلة الشيوعية:

لقد أثبتت بعض الدول الكتلة الشيوعية منذ اندلاع الثورة التحررية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر1954م، تضامنا مع كفاح الشعب الجزائري، وقد تجلى هذا التضامن لاحقا من خلال تقديم المساعدات المادية والمعنوية للثورة الجزائرية وعقب الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة.[4]بادرت بعض الدول للاعتراف بها رسميا ومن بينها نذكر: جمهورية الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958، وكوريا الشمالية في 25 سبتمبر1958، ثم الفيتنام الشمالي في 26 سبتمبر1958.[5] ثم جاء اعتراف دولة يوغسلافيا وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وفد من الحكومة الجزائرية برئاسة فرحات عباس تلبية للدعوة الرسمية من قبل الحكومة اليوغسلافية وتمت الزيارة في السادس من جوان1959 والتي

[1]-محمد بجاوي، المرجع السابق، ص ص 159-160.

[2]-العماد مصطفى طلاس ،بسام عسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق،1984، ص ص 374-376.

[3]- مصطفى طلاس و بسام عسلي، المرجع السابق ،ص 373.

[4]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص416.

[5]-إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962م) ،دار هومة، الجزائر،2009م،ص146.

استمرت إلى غاية الثاني عشر منه، ليتم بعدها نشر بلاغ فحواه تضامن الشعب اليوغسلافي مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ذلك في 12 جوان 1959.[1]

انه وأثناء المحادثات التي جرت مع الوفد الجزائري بالأمم المتحدة صرح الرئيس السوفياتي يوم 8 أكتوبر 1960 فيما معناه أن الاجتماعات والمحادثات التي جرت مع ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكن اعتبارها اعترافا عمليا بهذه الحكومة، أن الاتحاد السوفياتي ليس الدولة الوحيدة التي اعترفت اعترافا رسميا بها بل اعترف بها العالم بأكمله ومن أول هذه الدول فرنسا ورئيس جمهوريتها الجنرال ديغول وذلك من خلال إجراءه للمفاوضات معها، ثم أكد موقفه ذلك من جديد عندما عاد إلى موسكو يوم 21 أكتوبر1960.[2]

3-4 مع الدول الرأسمالية الغربية:

كما هو معروف فان جل الدول الغربية الرأسمالية كانت حليفة لفرنسا، هذا السبب جعل هذه الدول لا تعطي اية اهمية لما يحدث للشعب الجزائري ومعاناته اليومية من التصرفات اللاإنسانية الممارسة من قبل السلطة الفرنسية، خاصة وان الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958 م في الجزائر غطى على الحدث وجعله خاليا من أية قيمة بالنسبة للدول الغربية.[3]

لقد اختلفت المساعدات التي قدمتها الدول الغربية الكبرى لفرنسا ، و التي كانت تزداد مع مرور لا سنوات ، في حين اعتبرت فرنسا أ ن حرب الجزائر هي حرب كل الدول الغربية بصفة عامة ، وحرب الحلف الاطلسي[4] بصفة خاصة ، ولذلك على جميع هذه الدول مساعدتها وتقديم الدعم والمساندة لها ، لقد تمثلت المساعدة العسكرية التي تلقتها فرنسا في الحصول على الطائرات العمودية والأسلحة الخفيفة والذخيرة الحربية واجهزة المخابرات من طرف امريكا والمانيا الغربية وغيرهما ، كما كان هناك مدربون يقيمون بالجزائر ويقدمون الخدمات العسكرية ، وجل الطيارين الفرنسين كانوا يتلقون تدريباتهم في المانيا ، كما كانت هناك ناقلات الطائرات الامريكية والتي وضعت تحت تصرف فرنسا في

[1]-محمد بجاوى، المرجع السابق،ص158.

[2]-يحى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، دار الغرب، الجزائر،2003، ص71.

[3]-العماد مصطفى طلاس، بسام العسلى، المرجع السابق، ص373.

[4]-عمر بوضربة، المرجع السابق،ص80.

حربها ضد الجزائر هناك نوع آخر من المساعدات التي تلقتها فرنسا وهو الدعم الديبلوماسي ، حيث أنّ الحلف الأطلسي كان يساند موقف تواجد فرنسا في الجزائر في كل دورة للأمم المتحدة.

أما المساندة البريطانية لفرنسا فقد تمثلت في الجانب السياسي واعتبر أت ن إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شان فرنسا وحدها، كما ساندت الحكومة الأمريكية وباركت جميع المشاريع التي جاء بها الجنرال ديغول، إلا أن هناك بعض الكتابات التي تعتبر أن مواقف بعض هذه الدول تميزت بالحياد، حيث هناك من صرح أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كانت ا تلعبان دورا مزدوجا فهما لم تعترفا بالحكومة الجزائرية المؤقتة كما أنهما لم تساندا أعمال فرنسا الاستعمارية في الجزائر.[1]

المبحث الرابع: العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة.

المطلب الأول: القضية الجزائرية في المؤتمرات الأفروأسيوية.

منذ تأسيسها عام 1954أكدت جبهة التحرير الوطني أن المعركة التي تخوضها ضد الاستعمار الفرنسي ليست محصورة في بعدها المسلح فحسب بل تمتد إلى المجال الدبلوماسي باعتباره الخيار الاستراتيجي المكمل للعمل الثوري وقد رأت الجبهة في نشاط الدبلوماسي أداة لا غنى عنها لإخراج القضية الجزائرية من الحيز الضيق الذي فرضته فرنسا ونقلها إلى المحافل الدولية بهدف كسب تأييد الشعوب والحكومات المحبة للحرية وتعزيز حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

وفى هذا الإطار جاء بيان أول نوفمبر ليأكد في شقه المتعلق بالأهداف الخارجية على ضرورة إسماع صوت الجزائر إلى الرأي العام العالمي، خصوصا في ظل غياب تمثيل حقيقي يعكس إرادة الشعب الجزائري ويدافع عن مطالبه المشروعة.[2]

وقد حدد البيان جملة من الأهداف الخارجية تمثلت في ما يلى:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا ضمن الإطار الطبيعي للأمة العربية الإسلامية.

[1]-أزغيدى محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 183-184.

[2]-أحمد سعيود، الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي، مجلة المصادر، العدد12، الجزائر، السداسي الثانى،2005،ص159.

- العمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة للتأكد على عدالة القضية الجزائرية وكسب تعاطف الدول الأعضاء.[1]

وتجدر الإشارة إلى هذه الأهداف، التي كانت بمثابة خارطة لطريق الدبلوماسية الجزائرية التي عززت من أهمية النشاط الخارجي في مسار الثورة التحريرية، وخاصة من خلال مساهمة الكتلة الأفروأسيوية التي مثلت أرضية داعمة لحركات التحرر بما في ذلك القضية الجزائرية، وهو ما يتجلى في المواقف الرسمية والشعبية التي عبرت عنها دول هذه الكتلة خلال مؤتمراتها المختلفة.[2]

من البديهي أن تركز الاستراتيجية الإعلامية لجبهة التحرير الوطني على التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية مستندة في ذلك على حلفائها الطبيعيين وعلى رأسهم الشعوب العربية والشعوب الإفريقية والآسيوية التي ترتبط بالجزائر من خلال علاقاتها التاريخية والحضارية وتجمعها معها أفاق مستقبلة مشتركة فقد كانت الجزائر تقدم ضمن الإطار الطبيعي والاستراتيجي والحضاري للعالم العربي، مما عزز من عمق التأييد العربي للثورة الجزائرية.[3]

لم يقتصر الدعم العربي للقضية الجزائرية على الجانب المادي والمعنوي بل شمل كذلك تبنيها كقيضة مركزية والتوجه نحو حشد التأييد الدولي لصالحها. وقد انعكست هذه المساندة على مواقف الدول العربية التي كانت متفقة بدرجة كبيرة على دعم الثورة الجزائرية في مختلف المحافل.

أما فيما يتعلق بالدول الإفريقية والأسيوية التي ترتبطها بالجزائر علاقات تاريخية وتتقاسم معها معاناة الاستعمار والتهميش، فإنها هي الآخرى عبرت عن تطلعات مستقبلية مشتركة وأعلنت وقوفها إلى جانب الثورة الجزائرية باعتبارها ثورة ضد الظلم الاستعماري الأوروبي وهي مواقف تعكس إدراكا جماعيا بأن القضية الجزائرية لم تكن قضية شعب بمفرده بل كانت تمثل رمزا لنضال الشعوب الإفريقية والأسيوية كافة. وهذا ما أعبر عنه المفكر المناهض للاستعمار فرانس فانون القضية الجزائرية ليست قضية الجزائريين وحدهم.

لقد أدرك الشعب الجزائري مبكرا الأهمية البالغة لمعركته التحريرية وقد تجسد هذا الوعي منذ سنة1954 حين رفع شعار التحرير الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية.[4] وقد حظيت القضية

[1]-إسماعيل دبش، المرجع السابق،ص61.

[2]-نفسه، ص61.

[3]-نفسه ، ص61.

[4]-فرانس فانون، من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلى، ط1، المطبوعات الوطنية الجزائرية، الجزائر،1966م، ص152.

الجزائرية بدعم واسع من الدول الإفريقية والأسيوية، خاصة مع اندلاع الثورة التحررية الكبرى وقد ساهم هذا الدعم المتنامي في تعزيز حضور القضية الجزائرية على الساحة الدولية وتزامن ذلك مع بروز فكرة التقارب الأفروأسيوى التي تجسدت فعليا في انعقاد المؤتمر باندونغ سنة1955 والذي يعد من أبرز المحطات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لأهمية الدول المشاركة فيه[1].

وفى هذا السياق استفادت القضية الجزائرية من مساندة واضحة لم تقتصر على مؤتمر واحد فقط بل امتدت لتشمل مختلف المؤتمرات التي عقدتها الكتلة الأفروأسيوية. ويعزى هذا الدعم النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به جبهة التحرير الوطني إضافة إلى الدور الفعال الذي لعبه عدد من القادة العرب والأفارقة والأسيويين مثل الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الأندونيسى أحمد سوكارنو.

وقد عبر هذا الأخير عن الموقف المشترك تجاه القضية الجزائرية حين صرح قائلا: "أن المشكل الجزائري بالنسبة لنا هو مشكل القارة الإفريقية بأكملها، وأن إفريقيا لا تتحمل أي حقد للرجل الأبيض، لكنها تطالب فقط بالكرامة والحرية مثل باقي شعوب العالم."[2]

ويعكس هذا الموقف الجهود التي بذلتها الجزائر لتكريس حضورها في مؤتمرات الكتلة الأفروأسيوية.

- **مؤتمر باندونغ:**

انعقد مؤتمر باندونغ في سياق دولي رسمي دولي موسم بإستقطاب بين المعسكرين الشرقي والغربي وسط تصاعد حدة صراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى إلى بروز تحالفات وتنافس وتزايد مظاهر النفوذ ضمن ما يعرف بالحرب الباردة، التي تجلت من خلال الأزمات العسكرية ومشاريع الاقتصادية والإعلامية التي سخرت فيها الدول الكبرى إمكانياتها بهدف استقطاب دول عالم الثالث. في هذا المناخ الدول المتوتر، ظاهرة بوادر التكتل الجديد تتمثل في تعاون عدد من الدول الإفريقية والأسيوية المستقلة حديثا، ضمن إطار فكرة "الحياد الإيجابي" حيث طالبت هذه الدول بإرساء علاقات دوليا جديدة تقوم على احترام المتبادل والمساواة في السيادة، بما يضمن مصالح الشعوب الإفريقية والأسيوية دون انخراطها في صراعات القوى الكبرى فقد دعت هذه الدول إلى

[1]- فرانس فانون ، ص152.

[2]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص167

ضرورة التنسيق المشترك داخل منظمة الأمم المتحدة والعمل على دراسة مشكلة الشعوب المستعمرة وتعاون للإيجاد حلول مناسبا لها.[1]

جاء مؤتمر باندونغ كمحطة مفصلية شكلت أرضية خصبة لانطلاق الكتلة الأفروأسيوية إذ أسس نموذج تضامني فريد بين الدول المستعمرة ، فعبر عن إرادة حقيقية في بناء علاقات دولية متوازيا بعيدا عن الاصطفاف وراء قوى الهيمنة الدولية ، وقد تميز المؤتمر ينوع في الرئ وتعدد في المواقف مما أضفى عليه طابعا مرنا لإستوعاب مختلف الانشغالات ومن جهت أخرى شكل دعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا وأسيا أحد الركائز الجوهرية للسياسة الخارجية للكتلة الأفروأسيوية التي رغم مواجهاتها لضغوط القوى الكبرى سعت إلى تفويض الهيمنة الإمبريالية الغربية والحد من تدخلها في شؤون الداخلية لدول المستقلة حديثا سواء عبر أليات مباشرة أو عبر أدوات مستترة تحت مسميات التعاون أو المسعدات التنموية.[2]

يتضح من خلال مسار الثورة الجزائرية أن جبهة تحرير الوطني قد أولت منذ اندلاع الكفاح المسلح اهتمام كبير لإبراز القضية الجزائرية خرج الإطار الاستعماري وسعت في هذا الإطار إلى نقل معاناة الشعب الجزائري إلى المحافل الدولية ومواجهة الرواية الرسمية الفرنسية فالدوائر السياسية والإعلامية العالمية وذلك من خلال عرض حقيقتها كثورة تحرير ضد الهيمنة الاستعمارية.

وقد تمثلت الغاية الأساسية لهذه الجهود لاستعادة الجزائر للسيادتها واستقلالها بعد استعمار دام أكثر من قرن للاحتلال الفرنسي. ولتحق هذا الهدف عملت جبهة التحرير الوطني على استثمار مختلف المنابر، خاصة المؤتمرات الآفروآسيوية التي مثلت فضاء مناسب لإيصال صوت الثورة الجزائرية للرأي العام العالمي، والتأثير في مواقف الدول المناهضة للاستعمار. لم يمر شهران على اندلاع الثورة التحررية حتى بدأت مساعي جبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية على مستوى بلدان العالم الثالث، ويتجلى ذلك في إرسال وفد خارجي للدول الأسيوية.

شكل مؤتمر باندونغ محطة محورية في مسار طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولية. فرغم الحضور الرمزي للوفد الجزائرى، إلا أن المؤتمر أتاح فرصة هامة لتحقيق مكسب دبلوماسي معتبر من خلال الدعم المعنوي والسياسي الذي حظيت به القضية الجزائرية وقد تجلى ذلك في البيان

[1]- عيسى ليتيم ، الكتلة الأفروأسيوية و قضايا التحرر، القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فالتاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر قسم التاريخ كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2005-2006، ص76.

[2]- نفسه، ص76

الختامي الذي أعلن فيه المؤتمر تأييده لحق الشعوب الجزائرية، التونسية، والمغربية في تقرير مصيرها بنفسها والمطالبة بإستقلالها مع الدعوة للتسوية السلمية لمختلف القضايا الإستعمارية.[1]

غير أن دعم مؤتمر باندونغ لم يقتصر على الدعم السياسي والمعنوي فحسب بل تجاوز ذلك إلى تبنى الكفاح المسلح كخيار مشروع لنيل الإستقلال.[2]وهو ما عكسه إلتزام الدول المشاركة بتقديم الدعم للشعوب المناضلة ضد الهيمنة الاستعمارية. وقد إتخذ هذا الدعم أبعاد مادية ومعنوية متعددة تمثلت في المساعدات المالية والإعلامية للحركات التحررية على رأسها جبهة التحرير الوطنى الجزائرى.

وقد شكلت ردود الفعل الفرنسية دليل على الأثر البالغ لمؤتمر باندونغ على القضية الجزائرية قد وصف رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك القرارات الصادرة عن المؤتمر "بالقاسية" معتبرا أن الجزائر تعتبر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي وهو مايأكد الرفض الفرنسي القاطع لأي مساس بوحدتها الترابية[3]، حسب التصور الكولونيالى.

ومع ذلك فإن الدعم الذي حظيت به القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ مهد الطريق نحو مرحلة جديدة في مسار تدويل القضية الجزائرية. خاصة بعد تبنى أربعة عشر دولة مشاركة في المؤتمر تقديم رسالة موجهة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 26جويلية1955م، تطالب فيها إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا ما حدث فعلا حيث تم تسجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة بعد إجراء تصويت ونتج عنه 28 صوت لصالح التسجيل ضد 27 صوة معارض.[4]

حيث بادرة إلى إرسال وفد لحضور اللقاء التحضيري المنعقد في ببوقر يومي 28 و 29سبتمبر1954م، بمشاركة خمس دول آسيوية وقد كان الهدف الأساسى من هذا اللقاء دراسة الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر إفريقى أسيوى في أفريل 1955 و الذى شكل فرصة للتعريف بالقضية الجزائرية و تسليط الضوء على أهدافها التحررية. تركزت مهمة الوفد الجزائري خلال هذا اللقاء على إقناع الأطراف المشاركة بضرورة إدراج القضية الجزائرية ضمن بيان الختامي وهو ما عبر عن أول خطوة دبلوماسية لجبهة التحرير الوطني في الإطار الإفريقي-الأسيوي وقد توجت هذه الجهود باتخاذ

---

[1]- أحمد سعيود، المرجع السابق، ص165.

[2]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص71.

[3]- أحسن بومالي، إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى(1954-1956)، منشورات المتحف الوطنى للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، د س، ص154.

[4]-الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، ط2، منشورات المركز الوطنى للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر،1988، ص143.

قرار بعقد أول مؤتمر إفريقي أسيوي في باندونغ بإندونيسيا خلال الفترة الممتدة بين 18 و 24 أفريل 1955 .

رغم عدم تمنك الوفد الجزائري من تحقيق الهدف المنشود المتمثل في إدراج القضية الجزائرية في بيان الختامي. إلى أن ذلك لم يحل دون طرحها من خلال القضايا المغاربية عموما . حيث تطرق البيان إلى أوضاع تونس والمغرب دون الإشارة المباشرة إلى الجزائر، وما يفسره بتباين مواقف بعض الدول العربية وأسيويا إتجاها المسألة الجزائرية .[1]

ومع ذلك فقد شكلت مشاركة الوفد الجزائري في هذا لقاء بداية فعلية لتحرك الدبلوماسي وتوجت بالحصول على صفة "مراقب" في جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ وذلك بفضل الجهود التي بذلها الوفد ضمن إطار الدبلوماسية مغاربية مشتركة .[2]

إنعقد مؤتمر باندونغ بحضور تسعة وعشرون دولة[3]، بإضافة إلى أربع حركات تحررية. تونس، الجزائر، المغرب، قبرص

- **مؤتمر بريوني :**

عقد مؤتمر بريوني بتاريخ 18 و19 جوان 1956 بمدينة بيوغسلافيا ، بحضور عدد من زعماء الدول من بينهم جمال عبد الناصر ، وتيتو ونهرو ، وقدمت جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى المشاركين في المؤتمر ، طالبت من خلالها إعادة السيادة لشعب الجزائري. عبر هؤلاء القادة عن دعمهم الكامل من لتطلعات الشعب الجزائري في نيل حريته واستقلاله، كما دعوا إلى ضرورة وقف العنف بين الطرفين الجزائري والفرنسي والدخول في مفاوضات جادة .[4]

وقد شكل المؤتمر دعما واضح لدبلوماسية الجزائرية على ساحة الدولية إذ أكدة جريدة المجاهد على أهمية هذا الحدث معبرة إياه انتصارا للقضية الشعب الجزائري في المحافل الدولية حيث ورد في إحدى مقالاتها "لاشك أن هذا الإنتصار الذي أحرزناه في مؤتمر باندونغ يمثل خطوة نحو توسيع الاهتمام الدولي بالقضية الجزائرية ويمكن استغلاله لكشف جرائم الاستعمار الفرنسي والتأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ."

---

[1]- عيسى ليتيم، المرجع السابق ، ص 77

[2]- أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص 162.

[3]- الدول التي حضرت هذا المؤتمر هي : إندونيسيا ، الصين ،بورما ، كمبوديا ، سيلان ، مصر ، حبشة ، ساحل الذهب ، الهند ، إيران ، العراق ، اليابان ، الأردن ، لاووس ، لبنان ، نيبال ، باكستان ، الفيليبين ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سوريا ، تايلندا ، تركيا ، شمال الفيتنام ، جنوب الفيتنام ، اليمن ،عيسى ليتيم ، المرجع السابق ، ص 77

[4]- عيسى ليتيم ، المرجع السابق ، ص 79 .

وعليه فقد وفر مؤتمر باندونغ فرصة ثمينة لجبهة تحرير الوطني لتسليط الضوء على انتهاكات الفرنسية المرتكبة في الجزائر وللتأكد مجدد على مشروعية كفاح الشعب الجزائري من أجل نيل إستقلال .[1]

- **مؤتمر القاهرة:**

إنعقد مؤتمر القاهرة في الفترة الممتدة من 26 ديسمبر 1957 إلى 1 جانفي 1958 بمشاركة 44 دولة من إفريقيا وأسيا كان السيد أمين دباغين هو ممثل الجزائر أنذاك ، جاء هذا المؤتمر في سياق تطورات جدبدة عرفتها الثورة الجزائرية على مستويين الداخيلبي والخارجي ، لاسيما بعد مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 والذي كان له الأثر البارز في تنظيم وتوجيه الثورة الجزائرية ، وتوسيع نطاقها بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي .

وقد ساهم هذا المؤتمر في تحقيق مكاسب دبلوماسيا هامة لجبهة التحرير الوطني من خلال تأكيد حضورها [2] في هيئة الأمم المتحدة ، وكسبها تأييد واسع من دول العالم الثالث خاصة في عامي 1956 و1957 . كما شكلت هذه التطورات دعما نوعيا للقضية الجزائرية داخل الكتلة الأفرو أسيوية.
إستقبل الوفد الجزائري في مؤتمر بحرارة وترحيب من قبل الوفود المشاركة والتي عبرت عن دعمها لنضال الشعب الجزائري ومقاومته من أجل الحرية والإستقلال وقد أظهر هذا الإستقبال مدى تعاطف الشعوب حديثة الإستقلال مع شعب الجزائري وإيمانها بعدالة قضيته، الأمر الذي أسهم في توسع رقعة التضامن الدولي [3] .

شهد المؤتمر نقاشات مثيرة حيث دار المشاركون حيث دعوا إلى تقيم الدعم المادي والمعنوي لشعب الجزائري بما في ذلك المساعدات الطبية والغذائية وصدر في ختام المؤتمر بيان ختامي بإجماع تضمن اعتراف بشرعية نضال الشعب الجزائري وفتح أفاق جديدة للمفاوضات مع جانب الفرنسي . [4]
وقد أقر هذا البيان أن يكون يوم 30 مارس من كل عام يوما عالميا لتضامن مع الشعب الجزائري .[5]
وذلك تحت إشراف منظمة تضامن الشعوب الأفروأسيوية ، كما أوصى المؤتمر بضرورة توسيع الحملة الإعلامية المناهضة الإستعمار ،ودعم مطالب الشعب الجزائري أمام الهيئات الدولية . وفي 30 ديسمبر

---

[1]- عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص 76 .

[2]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة،ج3،دار البعث، قسنطينة الجزائر،1991،ص124.

[3]- نفسه، ص 124

[4]- عبد القادر خليفي ، المؤتمرات الأفروأسيوية والقضية الجزائرية ، مجلة المصادر، العدد 8، ماي 2003 ،ص 226 .

[5]- محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر (1954 .1962)، ج2، منشورات إتحاد الكاتب العربي 1999 ، ص 118

1958 تم تبني قرار يقر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويطالب بضرورة دخول في مفوضات جدية بين الطرفين .[1]

- **مؤتمر أكرا :15 أفريل1958.**

إنعقد مؤتمر أكرا في 15 أفريل 1958، بالعاصمة الغانية أكرا، بمناسبة مرور عام على إستقلال غانا وقد شهد المؤتمر أكثر من 300 مندوب ممثلون لمختلف الدول، من بينهم خمس أعضاء عن جبهة التحرير الوطنى، ولقد لقى الوفد الجزائرى ترحيبا حارا حيث تم تعين أحد أعضائه في اللجنة الإدارية بينما تولى أعضاء آخرون رئاسة عدد من الجلسات، تميز الوفد الجزائرى خلال المؤتمر طرحه الواضح والمنهجي.[2] لمفهوم الكفاح المسلح كأدات مشروعة لتحرير وطنه حيث لقى رواجا واسعا بين المشاركين، خاصة في ظل تصاعد الوعي في إفريقيا بضرورة تعجيل إنهاء الاستعمار وتقديم الدعم العملي للحركات التحررية وقد استطاع الوفد إبراز الطابع العنيف للاستعمار الفرنسي في الجزائريين مما عزز موقفه أمام المشاركين فالمؤتمر وأسفرت هذه المناقشات عن تبنى قرار جماعي يؤيد حق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره ونيل الإستقلال، وهم ما شكل مكاسب إضافية للقضية الجزائرى على الساحة الإفريقية الدولية.[3]

ومن نتائج المؤتمر الهامة في دعم الكفاح الجزائرى، القرار الذي إتخذه المشاركون بتشكيل "مجموعة إفريقية" ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة ن بهدف توحيد الجهود الدبلوماسية والإعلامية لصالح القضية الجزائرية، والتنسيق بين مختلف الأطراف الداعمة للنضال الشعب الجزائرى.[4]

- **مؤتمر مونروفيا:4-8أوت1959.**

إنعقد مؤتمر مونروفيا في العاصمة الليبرية خلال الفترة الممتدة من 4إلى 8 أوت1959/، وذلك لبحث في مشكلات القارة الإفريقية وعلى وجه الخصوص القضية الجزائرية وقد شارك في المؤتمر وقد عين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعضو رسمي، في دبلوماسية تعكس الإعتراف الضمنى بهذه الحكومة من قبل عدد من الدول الإفريقية المستقلة، وقد وضعت جريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 11أوت1959 هذا الحدث بالإنتصار الدبلوماسي الباهر للحكومة المؤقتة.

يمثل هذا الاعتراف مكسبا سياسيا بارزا حيث أباح للوفد الجزائرى المشاركة في المناقشات بصفة رسمية مما كرس مبدأ الاعتراف بحق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره كما أعتبر ذلك خطوة

---

[1]- عبد القادر خليفي ، المرجع السابق ، ص 226

[2]-فرانسوا فانون، المرجع السابق، ص226،

[3]-نفسه، ص226

[4]- الدبلوماسية الجزائرية من1830 إلى 1962، المرجع السابق، ص145.

مهمة ضمن مسار الانخراط الجزائرى في الاجتماعات الإفريقية كدولة مستقلة. وقد تحقق هذا الإنجاز الرمزي بعد أن قررت حكومة ليبريا رفع علم الجزائر طول أيام انعقاد المؤتمر.[1]

وقد شكل المؤتمر منبرا رسميا لنيل تأييد واسع من الحكومات الإفريقية للقضية الجزائرية، وقد صدر عن المؤتمر تأكيد الاعتراف بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائرى، مع المطالبة بفتح مفاوضات رسمية مع فرنسا كما عبرت الدول المشاركة عن دعمها المادي والمعنوي للثورة الجزائرية واعتبر يوم إختتام المؤتمر يوما للجزائر[2] كإشارة رمزية إلى مدى حجم التعاطف الإفريقي من الكفاح الجزائرى.

شهد المؤتمر أيضا إعلان كل من غانا وغينيا رسميا إعترافهما بالحكومة المؤقتة من تأكيد التزامها بدعم نضال الشعب الجزائرى. وقد عكس هذا الموقف تصاعد التضامن الإفريقي الرسمي والشعبي مع القضية الجزائرية وتزايد الإيمان بشرعية الكفاح الجزائرى، وفى هذا السياق نشرت جريدة المجاهد مقالا بعنوان "مونروفيا إنتصار جديد للجزائر" واصفة بالمؤتمر بأنه بداية مرحلة جديدة من الإعتراف الدبلوماسي والمساندة السياسية والأدبية للثورة الجزائرية، واعتبرت نتائجه مكسبا حقيقيا ضمن مسار تدويل القضية الجزائرية.[3]

- **مؤتمر تونس:25-30جانفى1960.**

انعقد مؤتمر تونس في الفترة الممتدة من 25 إلى 30 جانفي 1960 في العاصمة التونسية التي تعد من أقرب العواصم الإفريقية إلى ميادين القتال بين الشعب الجزائري وقوات الاحتلال الفرنسي المدعمة من الحلف الأطلسي وقد جاء في سياق الجهود المتواصلة لتدويل القضية الجزائرية وإحراج فرنسا على الساحة الدولية.

أفرز المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات، أبرزها المطالبة بالاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى جانب التأكيد على حق الشعب الجزائري في الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال كما شدد المؤتمرون على ضرورة إدانة الجرائم المرتكبة من قبل القوات الفرنسية في الجزائر، واعتبارها انتهاكا للقيم الإنسانية والقانون الدولي.[4]

---

[1]-محمد البجاوى، المرجع السابق، ط2، ص 169.

[2]-العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011/2010،ص64.

[3]-المجاهد، مونروفيا إنتصار جديد للجزائر، العدد48، 1959/08/10.

[4]-عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص84.

وفي إطار تعزيز الدعم الدولى وجه المؤتمر رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي آنذاك، عبرت فيها عن قلق الدول الإفريقية إزاء السياسة الأمريكية المتواطئة مع فرنسا ودعت فيها الوم أ إلى مراجعة موقفها من الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وقد تضمنت الرسالة أيضا تحذيرا من خطورة استمرار تجاهل و م أ لتطلعات الشعوب الإفريقية نحو الحرية و الإستقلال.

كما أشار المؤتمر إلى الدور السلبي للمساعدات الأمريكية التي كانت تستغل في دعم المجهود الحربى الفرنسي ضد الجزائريين، مما يناقض شعارات و م أ بشأن الحرية و حق الشعوب في تقرير مصيرها، و طالب المؤتمر بضرورة وفق إمدادات الأسلحة و التمويل لفرنسا مشددا على أهمية إلتزام المجتمع الدولى بتحقيق السلم في إفريقيا و العالم.[1]

وقد شكل المؤتمر منبر لدعم الجهود التهدئة الدبلوماسية حيث أيد المشاركون في البيان الختامي مبادرة التمثيل الدبلوماسي الأمريكي للضغط على فرنسا خلال أشغال الجمعية العامة للأمم المتحد، قصد إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية.

ويعد هذا المؤتمر تتويجا لمسار طويل من الجهود الإفريقية التي سعت إلى تدويل القضية الجزائرية ووضعها في صدارة أولويات المجتمع الدولى.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مؤتمر تونس أسهم بفعالية في إبراز حقيقة النضال الجزائرى وتسليط الضوء على المخاطر التي تمثلها السياسات الاستعمارية الفرنسية على الأمن و السلم الدوليين، ما جعله محطة حاسمة في المسار الإفريقي لمناصرة القضية الجزائرية.[2]

- **مؤتمر كوناكري:**

مؤتمر كوناكرى في الفترة الممتدة من12 إلى15 أفريل1960م، بالعاصمة الغينية كوناكرى وذلك في ظرف إقليمى ودولي ومميز تميز بتصاعد موجة التحرر في القارة الإفريقية، وقد شكل المؤتمر محطة هامة في مسار دعم التضامن الإفريقى الآسيوي، خاصة مع تزايد عدد الدول الإفريقية التي نالت استقلالها حديثا، ما منح رخصا قويا لحركات التحرر الوطنى، وعلى رأسها جبهة التحرير الوطنى الجزائرية.[3]

عرف المؤتمر مشاركة واسعة تمثلت في حضور 70 دولة ممثلة بمختلف القارات الإفريقية والآسيوية إلى جانب منظمات التحرر الوطنى، وقد كانت جبهة التحرير الوطنى حاضرة بوفد رسمي

[1]-عيسى ليتيم. المرجع السابق، ص84.

[2]-نفسه ، ص84،85.

[3]-عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص227.

برئاسية السيد فرنس فانون، في حين إختير رئيس المؤتمر السبيا إسماعيل توری رئيس جمهورية غينيا لرئيس، وهو ما عكس المكانة الاعتبارية التي حظيت بها الثورة الجزائرية داخل الكتلة الإفريقية الآسيوية.

وقد توج المؤتمر بإصدار بيان ختامي تضمن توجيه رسالة إلى رؤساء الحكومات المنطوية تحت لواء الرابطة الإفريقية الفرنسية، طالبهم من خلالها بسحب قوائم المشاركة في القوات الفرنسية التي تتهم بارتكاب جرائم ضد الشعب الجزائری. كما دعا البيان إلى الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و تقديم الدعم اللازم للشعب الجزائری من أجل استرجاع سيادته الوطنية.[1]

- **مؤتمر الدار البيضاء:4-8 جانفی1961:**

انعقد مؤتمر الدار البيضاء في الفترة الممتدة من4 إلى8 جانفی1961م بالعاصمة المغربية الدار البيضاء بمشاركة وفود ممثلة عن مختلف الدول الإفريقية من بينها مصر، غانا، غينيا، مالي ، ليبيا ، إلى جانب حكومة ميلان، كما حضر وفد عن الحكومة المؤقتة، وقد حظيت القضية الجزائرية باهتمام كبير من طرف المشاركين الذين عبروا عن تضامنهم مع كفاح الشعب الجزائری وشرعية حكومته مؤكدين على ضرورة تقديم الدعم المادي و الدعم الدبلوماسي لها، و انسجامهم مع مواقف الشعوب الإفريقية المناهضة للاستعمار.

أما بخصوص المساعدات العسكرية الفرنسية التي أصبحت تتلقاها باريس من حلفائها في الحلف الأطلسی والتي تستخدم في العملياتها ضد الثورة الجزائرية فقد أدانها المشاركون بشدة داعيين إلى وقوف كل أشكال الدعم الذي يطيل أمد الحرب.[2]

وفی هذا الإطار تبنی المؤتمر،" لائحة بشأن الصحراء الجزائرية" عبرت فيها الدول الإفريقية المشاركة عن رفضها المطلق لاستخدام الأراضي الإفريقية كنقاط عبور للأسلحة والمعدات الفرنسية الموجهة نحو الجزائر. وقد تضمنت اللائحة المذكورة توجيها واضحا إلى جميع الشعوب الإفريقية بضرورة التصدي لمؤامرات الاستعمار الفرنسي، لاسيما تلك التي تسعى لتوظيف الأراضي الإفريقية في خدمة مصالحها السياسية والعسكرية.

[1]- عبد القادر خليفی، المرجع السابق، ص227.

[2]-المجاهد، مؤتمر الدار البيضاء قوة التضامن العربی الإفريقی، العدد87، 1961/1/16.

كما أكد المؤتمرون على ضرورة الاعتراف بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري واعتبروا أن وحدة الجزائر الترابية غير قابلة للتفاوض، رافضين آية مبادرات فرنسية تسعى إلى تقسيم البلاد أو تفويض وحدة صفوف الشعب.

وفى هذا السياق عبر المشاركون عن تأييدهم المطلق لحق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره، ورفضهم لفكرة اشتراك أطراف غير الجزائرية في التفاوض باعتبار أن هذا الحق من صميم تطلعات الجزائريين نحو السيادة و الإستقلال.[1]

- **مؤتمر القاهرة الثاني:**

انعقد المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 25إلى31 مارس1961م تحت رعاية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وضم ممثلين عن العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، الذين عبروا عن تضامنهم مع كفاح الشعب الجزائرى ضد الاستعمار الفرنسي وقد شكل المؤتمر محطة بارزة في دعم الثورة الجزائرية من خلال التأكيد على مشروعية نضالها وضرورة مساندة الشعب الجزائرى ماديا وسياسيا ودبلوماسيا.

تميز المؤتمر بخروج المشاركين بموقف موحد بين الممارسات الاستعمارية الفرنسية، ويطالب بوقوف العمليات العسكرية ضد الجزائريين كما شدد على أهمية احترام حق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره.

وقد انعكست أهمية المؤتمر في التوصيات الصادرة عنه، والتي دعت إلى تكثيف الدعم الدبلوماسي للجزائر في المحافل الدولية والعمل على فضح الجرائم الاستعمارية الفرنسية أمام الراي العام العالمي. أفضت المناقشات داخل المؤتمر إلى تشكيل لجنة خاصة لمتابعة قضايا التحرر في القارة الإفريقية، مع إسناد مسؤوليات دبلوماسية مهمة للوفد الجزائرى مما دل على المكانة المتقدمة التي أضحت تحتلها القضية الجزائرية في أجندة حركات التحرر.

كما ألقى السيد أحمد بومنجل ممثل الوفد الجزائرى، مداخلة أكد فيها على طبيعة المشروعة للنضال الجزائرى وأهمية تفعيل التضامن الإفريقي الآسيوى[1] في سبيل إنهاء الاحتلال عكست مداولات

[1]- المجاهد، مؤتمر الدار البيضاء ، المرجع السابق.

مؤتمر القاهرة الثاني انخراطا واسعا من الدول المشاركة والتي تدعم استقلال الجزائر مما عزز من موقع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كطرف شرعي في التفاوض. و أكد نجاح الدبلوماسية الثورة الجزائرية في كسب تأييد الكتلة الأفريقية ألقى الاتحاد العام التونسي للشغل خطابا جاء فيه لقد قلنا أن سنة1960 ستكون سنة إفريقيا مؤكدا بذلك أن العام المذكور سيكون حاسما في مسار تحرر القارة الإفريقية حيث سيشهد تحرر العديد من الدول الإفريقية و ارتقائها إلى مصاف الدول المستقلة، ما يمنحها كرامة وطنية و مسؤولات دولية جديدة وقد اعتبر هذا التحول بمثابة دعم كبير لمسار القضية الجزائرية لما حمله من أمال لانبعاث موجة الحرية في القارة الإفريقية بما في ذلك شمالها الذى لايزال تحت نير الاستعمار ومن هذا المنطلق اتخذت تدابير عملية لدعم الكفاح التحررى الذى يخوضه الأشقاء الأفارقة انطلاقا من مبدأ أن الحق لا يسكت عنه.[2]

وقد شكلت قضية فصل الصحراء عن الجزائر إحدى النقاط الحساسة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، إذ نالت هذه القضية اهتمام كبيرا خلال مناقشات مؤتمر القاهرة الذى مثل فرصة ثمينة للطرف الجزائرى، و الذى كان ممثله أحمد بومنجل الذى دافع بقوة عن مبدأ الوحدة الترابية للجزائر و جاءت قرارات المؤتمر متماشية مع هذا الموقف إذ عكس رغبة الأطراف المشاركة في دعم القضية الجزائرية. وقد أعلن المؤتمر القاهرة دعمه الكامل لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بخصوص اعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطنى الجزائرى مشددا على أن تقرير المصير للشعب الجزائرى هو السبيل الوحيد لتسوية النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا كما ندد المؤتمر بمحاولات فرنسا الرامية إلى فصل الصحراء عن الجزائر. داعيا الدول الإفريقية إلى تكيف مساعداتها المادية والدبلوماسية لصالح الثورة الجزائرية.[3]

---

[1]- محمد سريج، البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية من خلال جردتي المجاهد الجزائرية و الصباح التونسي(1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر(ضفتي البحر المتوسط الغربي)(أوروبا المغرب)، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010/2009،ص265.

[2]-محمد سريج، البعد العربى الإفريقى للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد14، جوان2015، 580.

[3]-عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص 147.

المطلب الثاني: القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

تعد هيئة الأمم المتحدة من أبرز المنظمات الدولية التي راهنت عليها جبة التحرير الوطني الجزائري وسعت من خلالها الى تدويل القضية الجزائرية وكسب تأييد الراي العام لثورة التحريرية بهدف الضغط على فرنسا الاستعمارية وتسريع تحقيق الاستقلال الوطني.[1]

ففي اعقب اندلاع الثورة التحريرية و بعد هجومات الشمال القسنطيني 1955 كان للساحة الدولية لاسيما عام 1955 اهتماما متزايد من قبل العديد من الدول الافريقية و الاسيوية بالقضية الجزائرية معتبرة إياها مسالة تصفية استعمار وقد بادرت اربع دول افريقية و اسيوية الى طرح القضية على جدول اعمال الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة و قد بدأت مناقشات القضية على جدول اعمال فعليا في جانفي و فيفري 1975 في ظل غياب فرنسا عن جلسات السياسة المخصصة للنظر فيها مما عكس بشكل غير مباشر اعترافا فرنسيا ضمنيا بالطابع الدولي للقضية الجزائرية.[2]

في سبتمبر 1956 يرى الأستاذ جمال قنان ان تواجد فرنسا كان بمثابة إقرار ضمني شرعية مناقشة القضية على مستوى الامي خاصة مع ارتفاع الأصوات المطالبة بفتح باب الحوار و التفاوض للوصول الى تسوية سياسية عادلة و سلمية بعيدا عن الحلول العسكرية هذا ما يؤكد بداية اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية و يجسد الحضور المتزايد لها في دورات الجمعية العامة

عبرت هيئة الأمم المتحدة عن تطلعاتها في تغرير روح التعاون من اجل التواصل الى خل سلمي ديمقراطي و عادل عبر الوسائل السلمية المتمثلة في المفاوضات التي تعد أداة محورية لحل النزاعات و يظهر هذا التوجه بداية الاهتمام الامي بالقضية الجزائرية التي كانت تعاني سابقا من التهميش ضمن مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة .[3]

عقب التحول في موقف هيئة الأمم تجاه القضية الجزائرية بادرت جبهة التحرير الوطنى بتوجيه نداء إلى منظمة الأممية مطالبة إياها بالتدخل لاتخاذ موقف حاسم يجسد دورها كحارس أمن

[1]--مريم الصغير، المرجع السابق، ص32

[2]- سلمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر محمد حافظ، دراسات في الحركة الوطنية و الشؤون المسلحة،2002، ص437،

[3]- جمال قنان، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير، الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة، ع4، 1996، ص19.

لميثاقها في سبيل تجنب أي مناورات أو تدخلات فرنسية من شأنها عرقلة تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة.

و في دورتها الثانية عشر سنة1957 أصدرت الأمانة العامة للهيئة لائحة عبرت من خلالها عن دعمها لهذا التوجه.[1]وضرورة التواصل لحل سلمى للقضية الجزائرية، وقد تعزز هذا التوجه خلال الدورة الاستثنائية للهيئة في ديسمبر1957م،حيث دعت إلى فتح مفاوضات جديدة لتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الجزائرية هذا الموقف الإيجابي دعمته الجمعية العامة مجددا في دورتها الثانية عشر سنة1958 بالرغم من استمرار المناورات الفرنسية التي تمثلت في محاولة عرقلة مسار القضية من خلال غيابها عن هذه الدورة بالإضافة إلى طرح مشاريع مضادة أعلنت عنها السلطات الفرنسية مثل مشروع قسنطينة و سلم الشجعان.[2]

وقد تزامنت هذه الدورة مع إعلان ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة، وهو ما مثل تحديا للموقف الفرنسي خاصة في ظل غياب ممثل رسمي جزائري يحمل صفة شرعية معترف بها، وما ميز هذه المرحلة كذلك بروز الدعم العربى الواسع، الأمر الذى ساهم في ترسيخ مكانة القضية الجزائرية على الساحة الدولية بوصفها قضية عادلة تندرج ضمن صلب الأحداث و الاهتمامات العالمية.[3]

تمت مناقشة القضية الجزائرية من قبل اللجنة السياسية وذلك عقب تقديم17 دولة مشروعا يقترح الإقرار بحق الشعب الجزائرى في الإستقلال، مع الإشارة إلى استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية غير أن هذه الأخيرة لم تقدم أي خطوة جوهرية تجاه مضمون القضية في مقابل تمكن الوفد الجزائرى من تحقيق تقدم ملموس تمثل في كسب اعتراف ولو ضمني بالقضية الجزائرية في أروقة المنظمة الأممية، وهو ما شكل دعما معنويا للحكومة المؤقتة على الرغم من آفاق فرنسا الواسعة إلا أنها لم تحظا سوى بدعم18 دولة من أصل52دولة وهو ما يعكس توجها أمميا نحو الاعتراف بحق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره[4] من خلال جملة من التصريحات البارزة ولعل أهمها تصريح16سبتمبر.

---

[1]-سلمان الشيخ، المرجع السابق، ص437.

[2]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص193.

[3]-أحمد الشقيرى، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الإستقلال، دار العودة، بيروت، دس، ص39،

[4]-نفسه ، ص39

في سياق تطورات عام1959م، أثيرت تساؤلات عميقة تعكس تغيرا في المواقف السياسية الفرنسية، من بينها ما ورد في أحد التصريحات الهامة: "إذا قدر لي الله الحياة فإنني ألزم بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية وأن أطلب من الفرنسين أن يؤيدوا ما يطلبه الجزائريون.[1]

وقبيل انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي امتدت من سبتمبر إلى ديسمبر1959. عقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اجتماعا استراتيجيا بتاريخ 6 نوفمبر1959.بهدف دراسة المستجدات السياسية وتنسيق الجهود الدبلوماسية و قد تقرر خلا هذا الأخير إرسال وفد دبلوماسي لتفعيل التحرك السياسي ضمن أروقة الأمم المتحدة، حيث ضم الوفد الدبلوماسي كل من محمد يزيد، محمد بن يحيى، أحمد بومنجل و عبد الحميد مهرى، إلى جانب عبد القادر شنتير المكلف بإدارة مكتب نيويورك فضلا عن أحد الفرنسين المتعاطفين مع القضية الجزائري.[2]

خلال هذه الدورة بادرت اللجنة الأولى بهيئة الأمم المتحدة بمناقشة القضية الجزائرية إذ تقدمت 22 دولة آسيوية وإفريقية بمشروع قرار يؤكد على حق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره ويدعو إلى الدخول فالمفاوضات مباشرة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والجانب الفرنسي وأقد أسفر التصويت عن موافقة 39 دولة عن المشروع، في حين عارضته 22دولة وإمتنعت الإثنان والعشرون الأخرى عن التصويت.[3]

وعلى الرغم من الطابع الرمزي الذى ميز مجريات الدورة، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، إذ لم تحرز تقدما نحو الهدف المنشود نتيجة للمواقف السلبية لبعض القوى الغربية الكبرى، فقد اصطفت بريطانيا و الملايات المتحدة الأمريكية إلى جانب فرنسا، حيث صوتة الأولى ضد القرار، بينما قاطعت الثانية الاجتماع بالكامل أما فرنسا فقط تمسكت بموقفها الرافض لمناقشة المسألة الجزائرية مبررة ذلك كونها قضية شأن داخلي لا يتدرج ضمن اختصاصات هيئة الأمم المتحدة.

في آواخر سنة1960م عقدة الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة اللأمم المتحدة والتي شكلت مرحلة مفصلية في مسار الدولي للتدويل القضية الجزائرية، إذ جاءت هذه الدورة عقب انضمام

[1]-فوزية بوسباك، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة، ع3، دس، ص167.

[2]-نفسه، ص167.

[3]-عمر بوضربة ، المرجع السابق، ص195.196

16 دولة إفريقية مستقلة حديثا للمنظمة الأممية، ما منح زحما إضافيا لمطالب دعم القضية الجزائرية و قد تقدمت25 دولة من القارة الآسيوية بطلب إدراج قضية الجزائر ضمن جدول أعمال هذه الدورة.[1]

وقد حظى هذا الطلب بتايد واسع بتأيد واسع من قبل مندوبي عدد من الدول منها: أفغانستان، السعودية، العراق، إيران، الأردن، لاووس، لبنان، ليبيا، المغرب، ماليزيا، نيبال ، باكستان، السودان، تونس، الفليبين و اليمن[2] .

وقد أكدت هذه الدول في مداخلاتها على أهمية فتح باب المفاوضات بين الطرفين الجزائرى و الفرنسي، داعيت إلى إنشاء لجنة دولية للإشراف على تلك المفاوضات مع تقديم توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة بتكليف اللجنة بالإشراف على الإستفتاء يضمن حق الشعب الجزائرى في تقرير مصيره، أسفرت عملية التصويت على اللائحة الخاصة بالقضية الجزائرية عن النتائج التالية،39 دولة صوتة لصالح القرار مقابل 22 دولة معارضة، في حين إمتنعت 25 دولة عن التصويت و على الرغم من أن هذه النتائج لم تحقق النصاب المطلوب المتمثل في أغلبيت الثلاثين .[3]

إذ كان ينقصها صوت واحد فقط إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة إعتبرت أن القرار يعكس إرادة الأغلبية وقررت تبنيه من منطلق أن الشعب الجزائرى له الحق في تحقيق مصيره، كما شددت الجمعية على أهمية إيجاد آليات وضمانات لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير، مشيرة إلى ضرورة احترام وحدة الشعب الجزائرى والتزامه الوطنى.

وقد أكدت الجمعية العامة مسؤوليتها الكاملة عن تنفيذ مضمون هذا القرار معتبرة إياه خطوة حاسمة في مسار تسوية النزاع وبهذا يمكن القول إن القضية الجزائرية شهدت تحولا نوعيا في مسارها إذ استطاعت أن تحظى بتأيد واضح من قبل المنظمة الأممية التي أقرت من خلال مشروع القرار بخطورة الوضع فالجزائر على السلم والأمن الدوليين.[4]

يشير الدكتور احمد سعيود، الى الأثر البارز لمظاهرات 11ديسمبر 1961في تدعيم موقف جبهة التحرير الوطني في عرض القضية امام هيئة الأمم المتحدة وقد خرج الجزائريون في مظاهرات واسعة

---

[1]- أحمد سعيود، التطور السياسى فالثورة الجزائرية1960 -1961. دار الحكمة للنشر الجزائر، دس ، ص ص 181-182

[2]-نفسه ،ص182.

[3]-عمار ملاح، محطات حاسمة من تاريخ الثورة1962،1954، دار الهدى للطباعة و النشر الجزائر، 2007، ص 225. ينظر: المجاهد، ع 74، 8سبتمبر1960، ص14.

[4]-يحي بوعزيز ،المرجع السابق، ص315.

اجتاحت مختلف المدن الجزائرية، رافعين العلم الوطني، ما شكل تعبيرا جماهيريا عن دعمهم للاستقلال وتقرير المصير وعلى الرغم من الطابع السلمي لتلك المظاهرات الى ان السلطات الفرنسية واجهت الجزائريين بوحشية جراء استخدام القوة العسكرية لقمع المظاهرات السلمية.

وقد حظيت تلك الاحداث بتغطية إعلامية واسعة من الصحافة الدولية التي ساهمت في ابراز الوضع السياسي والعسكري المتأزم داخل الجزائر، ما شكل عاملا إضافيا في كشف ممارسات الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العالمي، وتوج هذا الاهتمام الدولي بصدور وثيقة شهية وقعها ما يقارب 121شخصية فرنسية، اقتضت بفتح حوار جاد مع جهة التحرير الوطني بهده إنهاء الحرب ووضع حد للانتهاكات المستمرة في حق الشعب الجزائري.[1]

تعاد الدورة 16 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في ديسمبر1961 من أبرز المحطات في مسار القضية الجزائرية، وذلك بالنظر إلى ما شهدته من تطورات كان له أثر بالغ في دفع مسار المشكلة الجزائرية نحو الحل النهائي.[2] فقد جاءت هذه الدورة بسياق دولي تميز بتعاظم الاهتمام الدولي بالقضية الجزائرية، لاسيما بعد الزخم الذي شهدته الدورات السابقة والتي أسفر عن تبنيها للموقف الدولي الداعم للقضية الجزائرية. وقد جاء هذا التقدم كنتيجة للجهود التي بذلتها الدول الإفريقية والأسيوية.

المطلب الثالث: نشاط المكاتب الخارجيةGPRA

ورثت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها لمكاتب خارجية كانت قد أسست في فترات مختلفة بعد اندلاع الثورة التحريرية، وكانت تسمى بالمكاتب الخارجية لجبهة التحرير ومنها ما أسس في عهد الحكومة المؤقتة.

شهد مكتب الخارجية انتشارا واسعا عبر القارات الأربع أسيا، إفريقيا، أوروبا، أمريكا منذ أواخر عام 1959 حيث بلغ عدها 18 مكتبا. وقد خضعت هذه المكاتب لتنظيم إداري يتمثل في تبعيتها لوزارة الخارجية المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث يرأس كل مكتب رئيس يساعده نائب في مهامه المختلفة داخل البلد الذي تتواجد به، وقد يتجاوز إلى الدول المجاورة التي لا تملك بها الحكومة المؤقتة

[1]- ببشيشي أمين، الثورة الجزائرية أحداث و تأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر،1994م، ص ص 139-140.

[2]-سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص440.

مكاتب تمثلها بها، وتتمثل أهم نشاطات ومهام المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في:[1]

- الإعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية.

- جلب المساعدات المختلفة للاجيئين والطلبة المدنيين والعسكريين ويتامى العرب.

- أنشطة الدبلوماسية المختلفة لتقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية وعقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من أجل دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في الندوات الدولية المختلفة لتمثيل الحكومة الجزائرية...

- عملت المكاتب الحكومة الجزائرية المؤقتة على تسهيل حصول الجزائريين المقيمين بالخارج على رخص الدول من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الإدارية الضرورية والتي شملت إصدار جوازات السفر وتأشيرات الخروج، إلى جانب تسليم تصاريح الإقامة للطلبة والمواطنين الجزائريين أو اللاجئين المقيمين في الدول الأجنبية.

تعتبر بمثابة الناطق باسم الحكومة والمدافع عن المصالح الجزائرية لدى الحكومات والسلطات الرسمية للدول المعترفة بالحكومة الجزائرية. [2]

سعت مكاتب الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تمثيل الثورة الجزائرية وجهودها الدبلوماسية في الخارج سواء المتعاطفة أو المحايدة أو حتى الحليفة لفرنسا ذاتها. وسنتناول نشاط هذه المكاتب من خلال أقسامها الأربعة وهي:

-1-قسم العالم العربي

-2-قسم أسيا وإفريقيا

-3-قسم أمريكا

-4-قسم أوروبا[3]

[1]-سليمان الشيخ، المرجع السابق،ص440.

[2]-عمر بوضربة، المرجع السابق،ص216.

[3]-نفسه ، ص 217.

1-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة GPRA في الوطن العربي:

شهدت القضية الجزائرية سنة1958 نجاحا ملحوظا على مستويي العربي والإفريقي والأسيوي، خاصة في المجالين الدبلوماسي والإعلامي. ويعود النجاح إلى حسن توظيف الجبهة والحكومة المؤقتة لفرص حضور المؤتمرات والندوات الدولية، مما ساهم في رفع الغطاء عن ممارسات الاستعمار الفرنسي وتعبئة الدعم الدولي لثورة الجزائرية. كما تمكنت هذه الجهود من كشف السياسات الاستعمارية وفضح أساليبها أمام الرأي العام العالمي.

وقد أسهمت المحافل الدولية، بتعدد أشكالها وتنوع مضامينها في تعزيز مكانة القضية الجزائرية، حيث استثمرت الحكومة المؤقتة هذه الفضاءات للضغط على فرنسا ودفعها إلى الدخول في مفاوضات سياسية تهدف إلى إنهاء الاستعمار وفتح الطريق نحو تحقيق العربة والاستقلال الوطني. وشكل الوطن العربي البعد الاستراتيجي لثورة الجزائرية .الذي أمدها بالدعم المادي والدبلوماسي ، لهذا بادر فرحات عباس على رأس وفد حكومي في القيام بزيارات إلى البلدان العربية .[1]شملت كل من العراق ، السودان ، الأردن ، بغداد ، الكويت ، عمان، السعودية ،ليبيا ، إلى جانب سفره إلى الهند ، باكستان ، الصين وغيرها من الدول [2].يفسر سعي الحكومة المؤقتة لإضفاء الطابع الشمولي على النشاط الدبلوماسي لثورة الجزائرية من خلال تكثيف وتوسيع شبكة المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني .وهو ما اعتبره عمر بوضربة جعر الأساس في الحركة الدبلوماسية للثورة التحريرية ، وقد نشطت هذه المكاتب في معظم دول العالم . إلا أن نشاطها برر بوجه خاص في الوطن العربي، من خلال إنشاء عدة مكاتب لها دور بارز:

- **مكتب القاهرة:**

أنشئ هذا المكتب من طرف جبهة التحرير الوطني بتاريخ 8مارس1958. تم تعيين أحمد توفيق المدني رئيسا له، وأحمد فرنسيس أمين عام ومكلف بالتنسيق وبعضوية السادة عبد الرحمن كيوان، عباس بن الشيخ الحسين، وحامد روابحية، عمل المكتب على للاتصال بالسفارات والبعثات الدبلوماسية المتواجدة بالقاهرة. أبرزها سفارة الصين الشعبية، الإتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، اندونيسيا، كوبا، البرازيل، بولونيا والسفارة إضافة إلى مثلية الفيتنام وألمانيا الديموقراطية، كان

[1]-سعد دحلب، المرجع السابق ، ص84.

[2]-خالد بوهند، دور النخبة الجزائرية في نشأة و تطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير،1954.

المكتب يطالب هذه السفارات بعد ومساندة القضية الجزائرية إلى جانب الربط بين الوزارات والمصالح المختلفة، الحكومة المؤقتة من جهة والتمثيلات الدبلوماسية من جهة أخرى ، وكان رئيس المكتب يسهر على الإتصال الدائم مع الجامعة العربية من أجل إطلاعها بمستجدات القضية الجزائرية ، وحملها للدفاع عنها في دورات هيئة الأمم المتحدة . كما لم يغفل عن تنظيم لقاءات مع السكريتير الدائم لتضامن الأفروأسيوي ومع مكاتب الحركات الوطنية المتواجدة بالقاهرة ، كمكتب إتحاد الشعب الكاميرونية وفي إطار نشاطاته سلم المكتب رسالة رسمية من وزارة خارجية الحكومة المؤقتة إلى ممثل كوبا بالقاهرة تمحورت حول العلاقة بين كوبا والقضية الجزائرية من جهته قام وزير الخارجية محمد الأمين دباغين بعقد لقاءين هاميين في القاهرة مع السيد فينوغرادوف مستشار سفارة الإتحاد السوفياتي جانفي 1959، يتمحور حول مسألة دعم اللاجئين الجزائريين وقضية بترول الصحراء الجزائرية أما اللقاء الثاني كان في ديسمبر 1959. فكان حول موقف السوفيات من القضية الجزائرية.[1]

- **مكتب ليبيا:**

ترأسه السيد أحمد بودة الذي سعى لجعل النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة أكثر فعالية في ليبيا من خلال حرصه على مقابلة سفراء الدول والسلك الدبلوماسي المتواجد في ليبيا ، كلقائه مع السفير السوفياتي كما كان دائما يناشد الحكومة الليبية من أجل التدخل لدى الحكومة الإيطالية لتوقيف الإجراءات البوليسية ضد ممثل الحكومة المؤقتة هناك، وفي زيارة قام بها الوتد الحكومي برئاسة فرحات عباس إلى ليبيا 13فيفري1958 والتي أسفر عنها تصريح مجلس الشيوخ الليبي بأنه وشعبه يساند الثورة الجزائرية إلى غاية نيل وتحقيق الاستقلال.[2]

- **مكتب بغداد في العراق:**

ترأسه السيد حامد روابحية[3]، والذى كان على إتصال دائم مع الحكومة العراقية من أجل كسب تأييدها للحكومة المؤقتة، لتقم هذه الأخيرة بمشروع1958الذى قدمته للمجلس الإقتصادى للجامعة العربية و الذى يتضمن مقاطعة إقتصادية شاملة لفرنسا، كما طالب السيد روابحية من

---

[1]-عمر بوضربة، النشاط الإعلامي في عمل مكاتب جبهة التحرير الوطنى،1855-1962، المجلة التاريخية.ع4،سبتمبر2017،ص

[2]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص 234-235.

[3]-حامد روابحية: ولد سنة1918 بتبسة ألتحق بحزب الشعب1944م، ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية إلتحق بالثورة في حدود1955م. كلفه عبان رمضان بالتوجه إلى تونس بعدها توجه إلى القاهرة فتكفل بالمهام الإعلامية و السياسية ثم عين رئيس مكتب بغداد1958-1961م،إعتزل السياسة بعد الإستقلال توفى في سبتمبر2006م. ينظر، عمر بوضربة، النشاط الإعلامى في المكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق،ص242.

وزير الخارجية العراقي التدخل لدى الدول التي تعتمد دبلوماسيا على العراق من أجل حثهم لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وفى إحياء للذكرى الخامسة لإندلاع الثورة أقام مكتب بغداد حفلا حضره السلك الدبلوماسي لكل الدول الإشتراكية من بينهم ممثل الإتحاد السوفياتى، وفى هذا السياق أجرى المكتب المزيد من الاتصالات مع أقطاب دبلوماسية مختلفة.

ومن جهته قام رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس في زيارة إلى العراق يوم21أفريل1959م، أسفر عنها إصدار الحكومة العراقية بيان أعربت من خلاله عن تأييدها ومساندتها للشعب الجزائرى في نضاله من أجل الحرية.[1]

- **مكتب جدة:**

تزعم هذا المكتب السيد عباس بن الشيخ الحسين[2] في أفريل1958م، وقام فرحات عباس بزيارة إلى هذه المكتب في 6مارس1959م،والتي تمخض عنها تأكيد الملك على مساندة الحكومة المؤقتة من خلال خطابه الذى جاء فيه"...إنكم لستم جزائريين أكثر منى... إن القضية الجزائرية قضية مقدسة..."[3]، كما تطرق إلى الحديث عن الدعم المادي و سبل نجاح مساعي الحكومة المؤقتة الرامية إلى الإستقلال.

- **مكتب عمان:**

ترأسه عبد الرحمان عقون، و الذي إستهل نشاطاته بتوجيه مذكرة للملك حسن دعه فيها إلى ضرورة تكثيف الدعم المادى و الدبلوماسي للثورة حيث كان رد الملك إيجابى داعم للقضية و الثورة الجزائرية[4]، ليصل فرحات عباس إلى الأردن في ماى1959م وجدد خلال زيارته ملك الأردني مساندته للقضية الجزائرية شعبا و حكومة.[5]

---

[1]-مريم صغير، المرجع السابق، ص266.

[2]-عباس بن الشيخ حسين، كان عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعد سنتين من إندلاع الثورة إلتحق بالبعثة جبهة التحرير الوطنى في الخارج ليصبح ممثل لحكومة مؤقتة في المملكة العربية السعودية، ينظر إلى:

Mohamed harbi : le FLN Mirage et Réalité des origines a la du pouvoir1945-1962 édition J.A 1980.

[3]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص ص266-267.

[4]-عمر بوضربة، النشاط الإعلامى في مكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 245.

[5]-مريم صغير، المرجع السابق ، ص297.

- **مكتب بيروت:**

تولى إدارته إبراهيم بوقرموح بعد تأسيسه سنة1958، الذي راح يعمل بوتيرة مكثفة من شأنها كسب مختلف الإتجاهات السياسة من خلال الإتصال بمختلق الشخصيات و المنظمات الموجودة في المنطقة، لظفر بمساندتهم للقضية الجزائرية. كما صرح رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامى دعمه للقضية الجزائرية و توسطه لصفراء لبنان في مختلف بلدان العالم من أجل القضية الجزائرية. كما وعد بالتدخل الشخصى في دورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة من تقديم أجل الدعم المناسب للقضية الجزائرية.[1]

ومازاد دعم نشاط المكتب هو المبادرة التي قامت بها الحكومة المؤقتة من خلال إرسال وفد عنها في لبنان في 28أفريل1959م،حضى هذا الأخير بإستقبال غفير من طرف السيد كرامى، كما قام الوفد بعدة لقاءات رسمية أهمها مقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد شهاب و وزير بير جميل. كللت هذه التحركات بالحصول على دعم كل الأطراف اللبنانية لدعم الجزائريين بعد أن تم الإعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة كممثل شرعى ووحيد للشعب الجزائري.[2]

كما شهدت لبنان إنعقاد مؤتمر القضاة العرب الذى خرج من خلاله القضاة بلائحة طالبو من خلالها الدول العربية بمزيد من الدعم للكفاح الجزائرى.

2-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة (G.P.R.A)في آسيا:

- **مكتب نيودلهي:**

تم تعين السيد شريف قلال رئيس على هذا المكتب في نيودلهي، بدأ نشاطه بالتعريف بالقضية الجزائرية في جميع الأوساط الحزبية والحكومية والأسلاك الدبلوماسية الهندية، حيث أعد المكتب تقرير باللغة الإنجلزية وتم طرحه عل كل من الحزب الحاكم في الهند "حزب المؤتمر الهندى" في إجتماعه المنعقد مابين6و13 جانفى1959م، كما تم عرضه في الندوة الآفروآسيوية المنعقدة في نيودلهي في فترة مابين2 و5 أفريل1959م، وفى المؤتمر الإشتراكى بمومباى المنعقد ما بين 5و9 نوفمبر1959. وسعت تلك المذكرة إلى دعوة كل الهيئات والمنظمات على التنديد بالتجارب الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص 24—247.

[2]- مريم صغير، المرجع السابق، ص291.

كما قدموا رسالة إلى البرلمان الهندى تمحورت حول القضية الجزائرية و سبل حلها، ويتضح لنا من خلال كل هذه النشاطات مدى حرص المكتب على ربط إتصالات دائمة مع شخصيات ذات وزن في الساحة السياسية الهندية و كسب تأييدها.[1]

- **مكتب طوكيو اليابان:**

تم بواسطة الأمين دباغين تعين عبد الرحمان كيوان كمسؤول على مكتب جبهة التحرير بطوكيو يوم29 جويلية 1958م.لقد مس نشاط هذ المكتب الشرق الأقصى لليابان و الفيليبين وكوريا الجنوبية و الفيتنام و كمبوديا[2]، ومن بين أهم أعمال هذا المكتب إتصاله بهيئات و شخصيات متواجدة فاليابان إلى جانب عقد عدة إجتماعات كإجتماع اللجنة الآفروآسيوية، ولقاءه مع وزير الخارجية فوجياما، و كيتا موزا نائب رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطى ضف إلى ذلك اللقاءات مع كبار الشخصيات في اليابان من أجل جذبهم نحو القضية الجزائرية مع تكوين و تعزيز الصدقات بين الطرفين حيث. نظم حفل بطوكيو في 30 أكتوبر1959م بمناسبة الذكرى الخامسة لإندلاع الذكرى الخامسة لإندلاع الثورة التحريرية.[3]

- **مكتب جاكرتا بأندونيسيا:**

ترأسه السيد الأخضر الإبراهيمى الذى عمل على تكثيف نشاطاته الدبلوماسية و المطالبة بالدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة كما وجه نشاطه نحو ماليزيا و قوبيل نشاطه بالدعم و التأييد من طرف حزب التحالف الماليزى بإدراج القضية الجزائرية في برنامجه الإنتخابى.[4]

---

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص 247-255.

[2]-نفسه، ص ص 247-255.

[3]-نفسه ، ص ص 262-264.

[4]-عمر بوضربة، مكاتب جبهة التحرير في حشد دعم القضية الجزائرية في بلدان غرب اوروبا1955-1960، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، ع20، جوان2018، ص30

3-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة(G.P.R.A) في أمريكا:

- **مكتب نيويورك:**

عقب تشكيل الحكومة المؤقتة تولى السيد عبد القادر شندرلى رئاسة مكتب نيويورك، تحت إشراف محمد يزيد الذى عين وزير الإعلام لدى الحكومة المؤقتة. وقد تميزت أنشطة المكتب بتوسع نطاقها لتشمل الولايات المتحدة الإمريكية و كندا و إمريكا اللاتينية.[1] من خلال إعتماد آليات الدعاية وربط العديد من العلاقات مع شخصيات بارزة في مجالات متعددة بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من الاتصالات الهادفة إلى دعم تمثيل القضية الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة. كما ساهم المكتب في مختلف المداولات وأعمال اللجان العربية و الإفريقية و الأسيوية ضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفى هذا السياق قام ممثل الجزائر في نيويورك بتحضير وثيقة حول القضية الجزائرية وحصلت على تأيد 25 دولة أسيوية مما أسهم في لفت إنتباه المجتمع الدولى إلى تطورات الوضع في الجزائر.

كما بذل المكتب جهودا لتحضير ملف مناقشة قضية التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ضف إلى تقديم طلب رسمي لتسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الرابعة عشر، مناشد الكتلة الآفروآسيوية بالتركيز على هذه المطالب. وقد حقق ذلك نجاحا دبلوماسي من خلال موافقة25بعثة دبلوماسية عليه من أصل 29 بعثة إضافة إلى نشاطه في هيئة الأمم المتحدة، كان المكتب يقوم بالإتصال بالسفراء العرب في واشنطن ويحثهم على القيام بمبادرات لدى وزارة الخارجية الإمريكية و إستغل فرصة إحتضان نيويورك للمؤتمر العالمى للبترول من 30 ماى إلى غاية1959م. ليقوم ممثل الحكومة المؤقتة بطرح وجهة نظر الجزائر حول قضية البترول الجزائرى .[2]

وفى إطار التضامن الإفريقى شارك المكتب في يوم الصداقة الإفريقية الذى نضم في نيويورك بتاريخ15 أفريل1959م وتم فيه رفع العلم الجزائرى وهى أول مرة يرفع فيها العلم الجزائرى إلى جانب

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص262-269.

[2]- نفسه ، ص ص 268-270.

أعلام الدول الإفريقية المستقلة أما ثقافيا حضرت الجزائر في المعرض الثقافي المخصص للثقافة الإفريقية التي إحتضنته هي الآخرى مابين6 و 12أوت1956.[1]

4-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) في أوروبا:

- **مكتب ألمانيا الغربية:**

ترأس السيد مزيان آيت حسين[2] رئاسته قبل أن يتم تعويضه بالسيد عبد الحفيظ كيرمان[3] في نوفمبر1958م، قام المكتب بتأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين في اكبر المدن الألمانية كفرانكفورت و كولونى، كما أرسل وفد عنه لزيارة البرلمان الألماني، و عقد لقاءات مع عدة نواب إشتراكين ألمانيين. و بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأممية الإشتراكية في مدينة هامبورغ مابين14و17 جويلية1959م، سارع المكتب بالتنسيق مع مكتبى لندن و بريطانيا و مكتب ستوكهولم بالسويد إلى صياغة مذكرة بإسم جبهة تحرير باللغات الألمانية و الإنجلزية و الفرنسية، و قام بتوزيعها على كل الأعضاء المشاركين من اجل شرح معاناة الشعب الجزائرى و كشف جرائم الإستعمار الفرنسي للحصول على المزيد من الدعم و التأييد مع القضية الجزائرية.[4]

وإهتم المكتب بقضية اللاجئين الجزائرين في ألمانيا حيث إحتج على القرار الصادر عن الحكومة الألمانية خلال إجتماعها الوزاري بمدينة بون و الذى ينص على تطبيق الإجراءات الصارمة في حق اللاجئين. فقام المكتب بالإتصال بالسفارات العربية، وهذه المبادرة أثمرت عن نتائج إيجابية لصالح الجالية الجزائرية لأنها لفتت نظر الحكومة الفيدرالية الألمانية إلى التضامن العربى تجاه الشعب الجزائرى و تأثير العالم العربى للتغير المفاجئ لمعاملة الحكومة الألمانية للجزائريين و بعدا هذا الموقف المشرف صرح الناطق باسم الحكومة الألمانية بأن ألمانيا تبقى على الحياد في القضية الجزائرية. كما

[1]-نفسه، ص ص 270-275.

[2]-مزيان آيت حسين هو محامى مصطفى بن بولعيد، ثم عين كمستشار لكريم بلقاسم1958، ليعمل بعدها كممثل للجبهة في بون، نجا من محاولة إغتيال من اليد الحمراء بألمانيا و توفى في 1959. ينظر: المجاهد، ع41-10 ماى1959، ص11

[3]- عبد الحفيظ كيرمان، كان يشرف على ممثلية جبهة التحرير في بون و مساعده سعيد مواز في المصالح القنصلية و بوعلام إسطنبولي و ابراهام بوعلام في مصلحة الجزائر بين المعسكرين بين الفارين من الجيش الفرنسي المرابطين في ألمانيا. عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص278.

[4]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، ص ص 278-280.

وعد بأن السلطات الألمانية ستبذل مجهودها من أجل أن يعامل اللاجئون الجزائريون بمساواة مع اللاجئين الآخرين طبقا للدستور.[1]

- **مكتب روما:**

أسس مكتب جبهة التحرير في روما في منتصف سنة1957م. و ترأسه السيد صالح محبوبى ثم خلفه السيد طيب بولحروف[2]، وإبتداء من أكتوبر 1959م برفقة مساعد له كلف بمصلحة العبور للاجئين إستطاع الأخير ربط الاتصالات و تكوين علاقات مع مختلف الأوساط الإيطالية ومنها لقاءه مع الأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية و لقائه مع مسؤول الحزب الإشتراكى الإيطالى إلى جانب لقاء مسؤول الحزب الشيوعي الإيطالى. وفى مايى1959م قام سكريتير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية الإيطالية بإستقبال ممثل الجبهة في روما لنظر في نشاطات المكتب هناك.

ومن هذا المنطلق سعى الطيب بولحروف للإستفادة قدر الإمكان من هذه الوضعية خصوصا فيما يتعلق بالعلاقة مع الحكومة الإيطالية يبدو وزير الخارجية بيلاPELLA جد مقتنع بالطروحات الفرنسية. و إستطاع مسؤول مكتب روما أن يبلغ وجهة نظر الحكومة الجزائرية في عدة مناسبات إلى رئيس الجمهورية الإيطالية جيوفاني غرونكى، بواسطة السيد ماتيى خاصة بمناسبة زيارة ديغول إلى إيطاليا في شهر جوان1959.

شهد مكتب روما فتورا في نشاطه بسبب تعرض السيد بولحروف إلى محاولة إغتيال في جويلية1959 م والتي نتج عنه مقتل طفل إيطالى، كما شكل موقف السلطات الإيطالى المعادي للممثل الجزائرى عراقيل جمة إعترضت نشاطه وتحركاته. لكن تحسن هذا الموقف بعد تدخل سفراء الدول العربية لدى وزير الخارجية الإيطالية، إضافة إلى السفير الأندونيسى حيث عبروا للحكومة الإيطالية عن تضامن مجموع الدول العربية مع القضية الجزائرية و الجزائرين أينما وجدوا.[3]

---

[1]-نفسه،281-282،

[2]-بولحروف، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحكومة المؤقتة1951-1954 عضو اللجنة الفيدرالية لجبهة التحرير و في فرنسا1956-1957.ثم عين كممثل للجبهة في سويسرا1958 ثم في روما1959-1962 ثم سفير للجزائر في إيطاليا ثم يوغوسلافيا و الأرجنتين و البيرو. ينظر:Mohamed harbi. le FLN op.cit.p 396

[3]-عمر بوضربة، الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، ص ص 282-286.

- **مكتب سويسرا:**

إحتضنت سويسرا منذ فترة مبكرة نشاط المبعوثين الجزائريين إلى أوروبا و على رأسهم السيد محمد بوضياف منسق لجنة الستة ثم السيد عباس فرحات بعد إلتحاقه بصفوف الثورة سنة1956م وقد إتخذ هذا النشاط من زوريخ مركز نشاطاته في هذا البلد.[1]

كما قام لإتصالات مع السيد هونير ممثل المصلحة الدولية بزوريخ وتوج ذلك بإتفاق على إرسال بعثات طبية لخدمة اللاجئين الجزائرين و تنظيم حملة دعائية لصالح اللاجئين كما قام المكتب بشأن حملة دعائية مكثفة في كل من برن و زيوريخ تهدف إلى معارضة تجنيد الشباب السويسرى لدعم الجيش الفرنسي و قد أثارت هذه الحملة ردود فعل رسمية تمثلت في تصريح المدير السياسى للكنفدرالية السويسرية ماكس بيتيت أمام البرلمان السويسرى بتاريخ 19جوان1959م حيث عبر من خلاله عن إمتنان الحكومة السويسرية إزاء موقف المكتب و مسألة التجنيد من جهته وجه المكتب رسالة شكر باسم الشعب الجزائرى إلى هذه الشخصية السياسية تعبيرا عن تقديره لموقفها المتضايق المتضامن مع القضية الجزائرية.[2]

- **مكتب مدريد:**

ترأسه السيد صالح محبوبى بصفة مؤقتة ويساعده في مهامه السيد عمر بن عودة[3] منذ14جويلية1959م وهو تاريخ إطلاق سراحه من طرف السلطات الإسبانية التي سجنته منذ جوان1958م، إثر إغتيال السكريتيرة الإسبانية لمكتب مدريد و للإشارة فهو طالب السنة الثالثة طب جامعة تولوز كان قد تركها و إلتحق بصفوف الثورة على إثر إضراب 19 ماى1959م.

إتسمت التي كان ينشط فيها هذا المكتب بصعوبات جمة من عدة نواحى ففي شهر أفريل1959م حاول المكتب تأسيس لجنة مساعدة للجزائر في إطار معهد الدراسات الإسلامية بالعاصمة مدريد أين تلقت القضية الجزائرية بعضا من الإشهار لمطالبها. لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب الصعوبات و العراقيل العديدة التي إعترضت سبيله. حيث قاموا بجمع الإعانات للاجئين الجزائرين في تونس و

---

[1]-نفسه، ص286.

[2]- عمر بوضربة، الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، ص ص 286-289.

[3]-عمر بن عودة : كان طالب سنة ثالثة طب بجامعة تولوز في فرنسا لكنه ترك مقاعد الدراسة ، إلتحق بصفوف الثورة بعد إضراب19 ماى1956، سجن في إسبانيا بتهمة إغتيال السكرتيره في مكتب مدريد و بعد أن أطلق صراحه 14 جويلية 1959، إلتحق بمكتب الجبهة في مدريد ، نفسه، ص 289.

المغرب الأقصى ونتيجة لعدم التفاهم الإسبانى و الظروف الاقتصادية المتدهورة مما إستدعى تدخل السفراء العرب المعتمدين في العاصمة الإسبانية من خلال توجيه رسالة عن طريق ممثل الجبهة في مدريد، هذه الإلتفاتة العربية خلفت متنفس للنشاط الدبلوماسي لكن رغم ذلك ظل نشاط المكتب محدود في إسبانيا.[1]

- **مكتب ستوكهولم:**

ترأسه السيد محمد شريف ساحلى[2]، إمتدد نشاط هذا المكتب ليشمل مختلف الدول الإسكدنافية بما في ذلك السويد النرويج، الدنمارك و فلندا و قد أسهم إلى جانبهم لإنجاح هذه النشطات كل من السيد مكى و حاجى عبد الرحمان بصفتهما مساعدين له حيث توليا مهام التنسيق السياسى و الإعلامى و الدعائي.

كما مثل الجزائر في لقاءات متعددة مع وسائل الإعلام والمنظمات الشبابية الإشتراكية و الهيئات الإنسانية السويدية كما عمل على توطيد العلاقات مع شخصيات بارزة مثل فين مو رئيس لجنة الشؤون الخارجية وتواصل مع برلمانين و أعضاء من الحزب الإشتراكى و تمكن كذلك من إجراء مقابلة مع رئيس قسم الشؤون الخارجية السويدية.

وشارك السيد ساحلى أيضا في ملتقى الطلبة المنعقد بطلب من أرنى أبسيرغ تحت عنوان بعض المظاهر السياسية الإستعمارية الفرنسية. و الذى أقيم تحت إشراف وزارة الخارجية السويدية ما يعكس الموقف السويدي الإيجابى تجاه القضية الجزائرية وقد تجلى هذا الموقف بشكل خاص بعد العرض الذى قدمه وزير الخارجية السويدى السيد هالفدن دلاج يوم26أكتوبر1959م أمام البرلمان السويدي بشأن تطورات الوضع في الجزائر.

من جهة أخرى سعى السيد ساحلى إلى تأسيس لجنة سويدية لدعم اللاجئين و الطلبة الجزائرين و ذلك من خلال إتصالاته المتكررة مع عدد من الشخصيات السويدية إلا أن هذا المشروع لم يكلل

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص290.

[2]- الشريف ساحلى، دبلوماسي الجزائرى ولد ببجاية سنة1906،زاول دراسته الابتدائية و الثانوية باللغة الفرنسية ثم إلتحق بمدرسة المعلمين ببوزريعة، ثم واصل دراساته العليا بجامعة السوربون الفرنسية، تحصل منها على ليسانس في الفلسفة، كما إشتغل أستاذا في ثانوية هنري الرابع بباريس و إنضما إلى صفوق نجم شمال إفريقيا و بعدها حزب الشعب الجزائرى بدأ نضاله السياسى و كلفه بكتابة مقالات تاريخية سياسية، ينظر: الشيخ أبو عمران و آخرون، معجم المشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص ص 239-240.

بالنجاح نظرا لعدم توفر الظروف المناسبة لتفعيله على الرغم من الجهود المبذولة من طرفه و تواصله مع مختلف الأحزاب و الشخصيات المؤثرة في الساحة السياسية السويدية و على الرغم من الصعوبات التي واجهها إلا أنه قد لفت إنتباه الرأي العام السويدى إلى ما يجرى في الجزائر، مما ساعد في تسهيل وصول الدعم السويدى للشعب الجزائرى في ظل الظروف الصعبة التي كان يعانى منها.[1]

- **مكتب لندن:**

تولى السيد محمد كلور[2] رئاسة مكتب لندن وقد نشط هذا المكتب خلال عقد العديد من اللقاءات مع عدد من المسؤولين البريطانين من بينهم السيد سميث نائب رئيس قسم الشؤون الإفريقية والسيد والسن مدير قسم إفريقيا وقد أسفرت هذه الجهود عن تأسيس لجنة بريطانية للتضامن مع اللاجئين الجزائرين بتاريخ7سبتمبر1959 وهو ما يعد دليلا على التفاعل الإيجابى من بعض الأوساط السياسية البريطانية مع القضية الجزائرية في تلك الفترة.

و بمرور الوقت إستطاع ممثل الجزائر الولوج في أوساط البريطانية المختلفة و ربط علاقات شخصية سهلت من مهمته و مكنته من الحصول على إعتراف غير رسمي من الحكومة الإنجلزية. حيث عقد محمد كلو عدة لقاءات مع مسؤوليين إنجليز و في لقاءه الثانى بالسيد سميث أبلغه هذا الأخير بأن السلطات البريطانية لا تعارض حضور وفد لجبهة التحرير الوطنى في لندن لكن دون إعطائه إى صبغة رسمية لأن السلطات الإنجلزية تشجع على تبادل الآراء التشاور.

كما إستغل ممثل الجبهة الدعم الذى كانت تحظ به القضية الجزائرية داخل الجامعة البريطانية خاصة من طرف نواديها الطلابية. وقد مكنه ذلك من كسب تعاطف الأوساط الأكاديمية و البريطانية، لاسيما منها تلك التي تتابع الشأن الجزائرى و تؤيده فضلا عن تنسيق أنشطة المكتب مع لجنة التضامن البريطانية من أجل الجزائر التي تأسست في جوان1959 وقد سعت هذه اللجنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية من بينها:[3]

- إبراز تزايد تعاطف الرأي العالم البريطاني مع القضية الجزائرية.
- إطلاع الرأي العام البريطاني بشكل واسع على مجريات الاحداث المرتبطة بالثورة الجزائرية.

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، ص ص 273-294.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، ص 300.

[3]-نفسه، ص 300.

- الدعوة إلى تبنى موقف واضح يدعم حق الشعب الجزائرى في حريته و إستقلاله.
- ممارسة الضغط على الحكومة البريطانية للإعتراف بشرعية الكفاح الجزائرى ودعم قضيته في المحافل الدولية.[1]
- وفي السياق ذاته لعبت المكاتب الخاصة بجبهة التحرير دورا حيويا في توسيع النشاط الخارجي للجبهة فعلى مستوى أوروبا الغربية تم فتح مكاتب جبهة التحرير الوطنى في كل من أوروبا الغربية. تم فتح المكاتب منذ عام1958م إلى غاية1960م وقد كلف السيد محمد على بالإشراف عليها حيث قام بعدة زيارات إلى دول شرق أوروبا من بينها تشكوسلوفاكيا و رومانيا و بلغاريا و كذلك ألبانيا. وسمحت لهم هذه الجولات بإجراء لقاءات مع عدد من الشخصيات الرسمية و الهيئات السياسية، كمساعدتهم على التعرف على المواقف الرسمية لتلك الدول تجاه القضية الجزائرية وبخصوص اللاجئين الجزائريين مما أدى إلى إقناع الحكومة المؤقتة بضرورة فتح مكتب في برلين الشرقية الألمانية.[2]

[1]-نفسه ،ص303-305.

[2]- عمر بوضربة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ، المرجع السابق، ص309.

تكمن الأهمية البالغة لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمنعطف حاسم في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، إذ لم يكن هذا التأسيس مجرد هيكل تنظيمى بل كان خطوة إستراتجية مدروسة تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على الثورة و ترسيخ تمثيلها الرسمي على الساحة الدولية. من جهة أخرى أظهر هذا التأسيس تنوع المواقف الدولية من هذه الخطوة ومدى تعقيد الجيوسياسى العالمى آنذاك . ففي حين وجدت الحكومة المؤقتة دعما من الدول الإشتراكية وعدد من دول العالم الثالث إصطدمت برفض قاطع من قبل فرنسا و حلفائها، ما زاد التحديات التي واجهتها على الصعيد الدولى. إن هذه الدبلوماسية قد نجحت في إيصال هذه القضية إلى المحافل الدولية وتدويلها في هيئة الأمم المتحدة نتيجة لنشطات المكثفة التي كانت تقوم بها المكاتب الخارجية للجمهورية الجزائرية المؤقة والدعم الذى تلقتها الجزائر من الكتلة الأفروأسيوية من خلال طرحها الدائم للقضية الجزائرية في دوراتهم.

الفصل الثاني: الجمهورية الجزائرية وعلاقتها الدولية بعد 1962

مع حصول الجزائر على استقلالها في 5 جويلية1962م، دخلت الدولة الجزائرية مرحلة جديدة من التحديات، من أبرزها صياغة ملامح سياسة خارجية تعكس مبادئ الثورة وتخدم مصالح الدولة الناشئة، وقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال بحضور نشط على الساحة الدولية تجلى في دعم حركات التحرر والإنحياز إلى قضايا العالم الثالث، كما سعت إلى بناء شبكة علاقات خارجية متوازنة رغم ما واجهته من توترات ظرفية في بعض الفترات مع دول الجوار، وأزمات مرتبطة بالسياق الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: الأسس والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية.

1-1 مساندة ودعم حركات التحرروتصفية الاستعمار:

ساهمت الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية عام1962م في تعزيز مسار التحرر في القارة الإفريقية، مستندة في ذلك على تجربتها الثورية ضد الاستعمار الفرنسي. فقد شهدت معظم الدول الإفريقية اندلاع حركات مقاومة مسلحة نتيجة رفض القوى الاستعمارية منح الاستقلال خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية. وضمن هذا السياق تبنت الجزائر مبدأ التضامن مع هذه الحركات معتبرة أن كفاح الشعوب الإفريقية من أجل استقلالها يعد امتدادا طبيعيا لثورتها التحررية، وذلك ضمن رؤية تركز على التأثير المتبادل والدعم المتواصل بينهم.[1]

وقد تجسدت السياسة الخارجية للجزائر بعد الإستقلال في إلتزام بمبدأ واضح بدعم النضال ضد الإمبريالية بأشكالها المختلفة القديمة والحديثة، وقد تم ذلك من خلال تقديم المساعدة المباشرة لحركات التحرر، لاسيما في الدول الإفريقية الغير مستقلة، عبر وسائل دبلوماسية والتدريب العسكرى إضافة إلى تزويدها بالسلاح و العتاد، بما يعكس إلتزام الجزائر العميق بقضايا التحرر و الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.[2]

لقد شكلت الجزائر عقب إستقلالها نموذجا مميزا في دعم حركات التحرر الوطنى حيث فتحت أبوابها أمام القادة والمناضلين في مختلف البلدان الإفريقية التي كانت لا تزال خاضعة للإستعمار. وقد بادر الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هوارى بومدين إلى تقديم الدعم السياسى و المادى لتلك الحركات

[1]-إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية1954-1962، د.ط، دار هومة، الجزائر،1999، ص163.

[2]-عبد الله بالحبيب، السياسة الجزائرية في ظل الأزمة،1992-1997،د.ط،دار هومة، الجزائر،1999، ص163.

إنسجاما مع المبادئ الثابة للسياستهم الخارجية، و التي ولت إهتمام بالغا بمساندة الشعوب المضطهدة على الرغم من تعدد هذه الحركات و تناقض توجهاتها أحيانيا.[1]

كما هو الحال بالنسبة للغرب الإفريقى من أجل إستقلال غينيا و الرأس الأخضر و جبهة تحرير موزمبيق و الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا و الإتحاد الوطنى الإفريقى لزمبابوى و المؤتمر الوطنى الإفريقى في جنوب إفريقيا و المنظمة الشعبية لشعوب جنوب غرب إفريقيا في ناميبيا فقد إستفادت جميع هذه التنظمات الثورية من دعم الجزائر الذى تجسدت في توفير إمكانيات تدريب عسكرى و إحتضان ممثليها ضمن التراب الوطنى و خاصة داخل المعسكرات و المراكز المخصصة لذلك.[2]

وقد تشكل الدعم الجزائرى لهذه الحركات إمتداد لنهجها الثابت في مناصرة حركات التحرر، حيث لم يقتصر على الجوانب اللوجيستية و العسكرية بل شمل أيضا دعما سياسيا و دبلوماسيا واسعا تمثل في الإعتراف الدبلوماسي المبكر يمثل هذه الحركات إلى جانب توفير التكوين و التأطير للكوادر و الإطارات من مختلف الدول الإفريقية على الأراضى الجزائرية.[3]التي قادت الكفاح التحررى في بلدانهم مثل نيلسون مانديلا و أميلكار و غيرهم، كما حظى تشى جيفارا بإستقبال خاص في الجزائر عام1965.

كما يرى بعض الباحثين أن هناك نوعا من التنافس بين النهج الذى إتبعته مصر والذى إنتهجته الجزائر فيه دعم حركات التحرر. فقد تميز الموقف المصرى بالتركيز على الجوانب السياسة و الإعلامية من خلال توفير خدمات الإتصال الدبلوماسي و التواصل الخارجي في حين أن الدعم الجزائرى ركز وبشكل أكبر على جوانب اللوجيستية و الميدانية، حيث وفرت الجزائر التدريب العسكرى و قدمت السلاح و المساعدات الفنية إلى حركات التحرر الإفريقية. وخاصة من خلال لجنة تحرير المستعمرات.[4]

لقد شكلت الثورة الجزائرية مصدر إلهام و نموذجا يقتدى به من قبل حركات التحرر الإفريقية، خاصة في سياق التصدي للإستعمار التقليدي و الإستعمار الإستيطانى لاسيما في أنغولا و موزمبيق، و زيمبابوي، وجنوب إفريقيا، حيث كان المستوطنون يتمتعون بكثافة عددية و كان هدفهم

[1]- عبد الله بالحبيب ، نفسه، ص 163.

[2]-منصف بكاى، دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، الجزائر،ص47.

[3]-عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص17.

[4]-حلمى شعراوى، سيرة مصرية إفريقية، ط1، دار العين للنشر، مصر، 2019،ص17.

ترسيخ وجود دائم. وقد شكل النموذج الجزائرى دافعا قويا لحركات التحرر الرافضة للتفاوض أو التسوية مع المستعمر، كما كان الحال في كل من غينيا و الكونغو، وغانا و مالي.[1]

لقد تبنت الجزائر مجمل القضايا الإفريقية العادلة، وكانت دائما في الصفوف الأولى من الكفاح من اجل تحقيق إنتصارات سياسية وتحريرية. ولم يكن التوجه الإفريقى في السياسة الخارجية الجزائرية خيارا ظرفيا أو تكتيكيا. بل جاء تجسيدا لمبادئ نابغة من الروح الثورية الجزائرية، القائمة على قيم الحرية و الإستقلال و مناهضة الهيمنة الإمبريالية. كما يعكس هذا الإنخراط إلتزام الجزائر بالإنتماء الإفريقى . و الإعتزاز بكرامة شعوب القارة، و الحاجة إلى تقرير التضامن النضالى بينهم. وقد شكل هذا التوجيه أحد الدعائم الأساسية التي بنية عليها السياسة الخارجية الجزائرية (وزارة الشؤون الخارجية، السياسة الخارجية، تنظيم الصلاحيات، القوانين الأساسية).[2]

2-1 إلتزام الحياد ودعم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تميز النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطنى المنبثقة عن الثورة بطابع الحياد ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو نهج تجسد في علاقاتها الخارجية خلال مختلف الأحداث الدولية التي عايشها. فقد حافظ قادة الحركة الوطنية على موقف الحياد خلال الحرب العالمية الثانية دون الإنحياز لأى طرف أو المشاركة المباشرة في النزاع. وقد بقي هذا النهج قائما إزاء الأحداث الإقليمية. حيث ألتزمت الجبهة بالحياد تجاه قضايا المطروحة في الساحتين المغاربية والعربية.

كما أن السياسة الخارجية للجبهة لم تخرج عن هذا المسار إذ حرصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإفريقية، ولم تنخرط في الخلافات الحاصلة آنذاك بين الدول. بل إتسمت علاقاتها مع مختلف الدول بسياسة تقوم على الإحترام المتبادل وعدم الإنحياز. وهذا ماأكسبها تقديرا واسعا لدى العديد من الدول العربية و الإفريقية.[3]

وبعد الإستقلال واصلت الجزائر تبنى سياسة خارجية تقوم على نفس المبادئ محافظة على نهج الحياد الذى رسخته جبهة التحرير إبان الثورة و خاصة تجاه حركات التحرر و قد ساهم هذا

[1]-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص163.

[2]-وزارة الشؤون الخارجية(السياسة الخارجية، التنظيم الصلاحيات القوانين الأساسية)، الجزائر الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

[3]-إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في السياسة الجزائر الإفريقية، دار الأمة، الجزائر،2019،

الموقف في إكساب الجزائر سمعة حسنة تميزت بالمصداقية الدولية، جعلتها تحظى بقبول من مختلف أطراف النزاعات الدولية، ما مكنها من لعب أدوار الوساطة الفاعلة في العديد من القضايا.[1]

قد اضطرت هذه الدول إلى تصدير مواردها الأولية في شكلها الخام لعدم إمتلاكها الوسائل الازمة لتحويلها، وتفاقم الأمر بسبب عدم قدرتها على التحكم في أسعار منتجاتها لاسيما في القطاع الزراعي الذى يعد ركيزة إقتصادية. وقد أدى ذلك إلى إستمرار التبعية الاقتصادية خصوصا أمام هيمنة المراكز الصناعية في الدول المتقدمة. في وقت كانت هذه الدول تعانى فيه من أزمة غذائية نتيجة ضعف إنتاجها الزراعى جعل البلدان النامية رهينة لهذه الحاجة. وبالتالي خاضعة للنفوذ الغذائي و الإقتصادى للدول المتقدمة و الشركات الإحتكارية العالمية. وقد إنعكس هذا الواقع على الأوضاع الإجتماعية حيث شهدت تلك البلدان إنتشارا واسعا للفقر و الأمية وواجهت صعوبات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية مثل مؤسسات التعليم و التكوين، و الرعاية الصحية مما عمق من أزماتها البنيوية.[2]

في مواجهة هذا الوضع سعت دول العالم الثالث إلى بناء مؤسساتها السياسة و الاقتصادية و الأجتماعية ، لكنها وجدت نفسها في حاجة إلى الدعم الخارجي خاصة من الدول الغربية و المؤسسات المالية العالمية غير أن هذه المساعدات غالبا ماكنت مشروطة و تحرض في إطار مقاربات تكريس التبعية، كثيرا ما ربطتها الو م أ بتبنى سياسات ليبرالية و إقتصادية تتماشى مع مصالحها كما هو مبين في مواقفها من العديد من القضايا العالمية.[3]

1-3 دعم مسعى التحرر الإقليمي الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية:

عانت دول العالم الثالث قبل حصولها على الإستقلال من إستنزاف شديد لقدراتها البشرية و المادية من قبل القوى الإستعمارية التي سخرت إمكانياتها لخدمة مصالحها الاقتصادية و المالية وقد تمحورت الأنشطة الإستعمارية حول إستخراج الموا الأولية و تصديرها لاسيما المواد الطاقوية و الغذائية مع التركيز زراعة المحاصيل التجارية التي تخدم إقتصاد المستعمرات تدوون مراعاة إحتياجات الشعوب المحلية. كما لم تمنح هذه الدول الفرصة الكافية لبناء هياكل إقتصادية حقيقية،

[1]-إدريس عطية ، المرجع السابق.

[2]-مادهو بانيكار، مشكلات الدول الأسيوية الإفريقية، ت ر نجدة هاجر السعيد الغز، منشورات المكتب التجار، ص49.

[3]-ألبير تيفو دجرى، إفريقيا الثائرة، تر نجدة هاجر و سعيد العز، ط2، منشورات المكتب التجارى للطباعة و التوزيع و النشر، لبنان، د ط، ص47

إذ لم تعمل المؤسسات الإستعمارية على تحويل المواد الأولية داخل المستعمرات و إنما إكتفت بتصديرها إلى البلدان المستعمرة لمعالجتها هناك.[1]

وفى مجال التعليم والتكوين لم تستثمر بالشكل المطلوب في إعداد الكفاءات البشرية المحلية حيث كان الاهتمام محصورا في خلق فئة ضيقة من الموظفين التابعين الذين يتبنون الفكر الإستعمارى ويخدمون مصالح المستعمر. أما على مستوى البنى التحتية فقد إقتصرت الإنجازات على مايخدم أهداف الإستعمار، كإنشاء الطرق و الموانئ المخصصة لنقل الموارد الخام نحو مراكز التصدير الأوروبية، دون مراعاة إحتياجات التنمية الداخلية.[2]

نتيجة للمعطيات السابقة وجدت العديد من الشعوب الإفريقية و الآسيوية و حتى إمريكا اللاتنية نفسها في وضع إقتصادى هش مرتبط بشكل وثيق بمخلفات الإستعمار لم تأخذ الدول المتقدمة عند وضع نظام الإقتصادى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية بعين الإعتبار مصالح الدول العالم الثالث التي لم تكن آنذاك قد ظهرت كيانات مستقلة وقد أدى هذا التهميش إلى ظهور نظام يخدم بالأساس مصالح الدول الغنية و الصناعية، دون مراعاة لحقوق الدول النامية وفى هذا السياق طالبت حركة عدم الإنحياز خلال مؤتمرها الرابع المنعقد في الجزائر من 5 إلى 9 ديسمبر1973م بضرورة التعاون بين الدول المتضررة و تعزيز الشراكة بينها كوسيلة لمواجهة هذا الخلل الهيكلي في نظام الدولى.[3]

وفى ضوء توصيات المؤتمر بادرت الجزائر بالدعوة إلى عقد دورة إستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أفريل1974، خصصت لمناقشة إشكالية النظام الإقتصادى العالمى، وقد القى خلالها الرئيس الجزائرى هوارى بومدين خطابا تاريخيا دعا فيه إلى إقامة نظام إقتصادى دولى جديد قائم على أسس العدالة و التكافؤ و إعادة النظر في هيكلة المنظمات الاقتصادية الدولية، بما يحقق توازيا أكبر في علاقات التعاون الدولى، إلى جانب تخفيف عبئ المديونية الذى كانت تعانى منها دول العالم الثالث.

وقد كان لهذا الموقف الجزائري أثر بالغ على المستوى الدولى حيث فتح باب الحوار بين دول الشمال و الجنوب حول قضايا التنمية و الاقتصاد العالمى و قد وثقت قناة الجزيرة هذه الاحداث في

[1]-مادهو بانيكار، المرجع السابق، ص49.

[2]- نفسه، 66.

[3] -Textes fondamentaux la quatrième conférence des chefs d'Etas ou de couvrement des pya nom alignes .n'unie à Alger du 5ou 9 september1973.p 101.

فلم وثائقي بعنوان" هواري بومدين... ثائر يبني دولة".[1] كما يعد هذا التوجه إمتداد للمواقف الجزائرية السابقة لاسيما خلال مؤتمر الدول الأعضاء في منظمة الأوبك المنعقد في أكتوبر1973م، الذي شهد دعوات قوية من الجزائر لإعادة النظر في أسعار النفط العالمية و ممارسات الشركات الإحتكارية بهدف تحقيق عدالة أكبر في توزيع العائدات و تقليص الفجوة في أسعار المواد الخام و المواد المصنعة.[2]

يتضح من خلال المعطيات التاريخية أن الجزائر قامت بدور محوري في دعم حركات التحرر وعلى وجه الخصوص في القارة الإفريقية، كما ساهمت بشكل فعال في ترسيخ مبادئ الفكر الإنساني من خلال تبنيها لقيم التعايش السلمي وتعزيز التعاون بين الدول في الجنوب، ويسجل الجزائر كذلك تمسكها بالدفاع عن مصالح الدول وسعيها لإيجاد إطار تفاوضي عادل ضمن هيئة الأمم المتحدة، حيث يمكن هذه الدول من تحقيق النمو والتنمية على أسس أكثر أنصافا و توازنا.[3]

المطلب الثاني: البعد الإفريقي للسياسة الخارجية للجزائر:1962-1994:

2-1 دور رؤساء الجزائر في رسم السياسة الخارجية:

تلعب مؤسسة الرئاسة دورا محوريا في رسم معالم السياسة الخارجية للجزائرية من حيث التخطيط والتنفيذ ويعود ذلك إلى السلطات الواسعة التي منحتها الدساتير الجزائرية لرئيس الجمهورية في توجيه سياسة العامة للدولة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.[4] فقد نص دستور1963من في مادته الثامنة والخمسين على منح رئيس الجمهورية صلاحية تحديد سياسة حكومتها إلى جانب التنسيق في السياسات الداخلية و الخارجية للدولة وقد تم الحفاظ على هذا التوجه في دستور1976م الذي أقر بأن رئيس الجمهورية هو من يحدد السياسة العامة للأمة و يقودها و يشرف على تنفيذها.[5]

كما نص دستور1989 في مادته74 على أن الرئيس هو من يقرر السياسة الخارجية للأمة ويقوم بتوجيهها كما يشرف على تعين السفراء و المبعوثين و بتسليم وراقها اعتمادا ممثلي البعثات

[1]-هواري بومدين ثائر يبني دولة، ج2، فلم وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية، تعليق طلال كحيل و شادي اللهيب، إخراج فتحي جوادي، شراف صالح الوسلاتي،1نوفمبر 2014.

[2]-ضياء مجيد الموسى، الازمة الاقتصادية العالمية1986-1998، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،1990ن ص9.

[3]-مادهو بانيكار، المرجع السابق، ص66.

[4]- إدريس عطية، المرجع السابق، ص195.

[5]- نفسه، ص 196.

الدبلوماسية الأجنبية و يوقع أوراق إنهاء مهمهم.[1]ورغم ذلك فإن تركيز هذه الصلاحيات في يد الرئيس يمنحها سلطة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية مما يضفى على عملية صناعة القرار طابعا شخصيا و يثير إشكالية الإستمرارية و التغير في السياسة الخارجية تبعا لتغير الرؤساء ، ومن المحتمل أن يؤدى ذلك على تبنى توجهات متباينة في السياسة الخارجية حسب الإنتماءات الإيديولوجية أو الخلفيات الشخصية للرئيس.[2]

ورغم هذه التحديات فإن الملاحظ أن ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية إستمرت رغم تغير الرؤساء وهو مايعى جذورها النضالية الراسخة. حيث أن رؤساء الجزائر خلا الفترة المدروسة كانو من قادة الثورة التحريرية، ما أكسبهم رؤية موحدة تركز على مبدا الدفاع عن السيادة الوطنية ، خاصة في الساحة الإفريقية و الدولية. وفى هذا السياق برز عدد من الشخصيات الدبلوماسية الجزائرية التي ساهمت في تعزيز هذا التوجه من بينهم محمد الصديق بن يحيى، رضا مالك، الأخضر الإبراهيمى، ومحمد سحنون و غيرهم.[3] وكانو كلهمم ذو كفاءة عالية تمثل الجزائر دوليا، و إستثمروا موقع الجزائر و ثقلها الجيوسياسى في الدفاع عن مصالحها، مستفيد من المعطيات الدولية و المتغيرات الإقليمية، وقد تميزت هذه الكفاءات بقدرتها على معالجة الملفات الدولية المعقدة إنطلاقا من إلتزامها بالمبادئ الثورية مع السعي الدائم للحفاظ على مكانتها في المحافل الدولية.[4] وضمان إحترام مواقفها الرسمية

كما يتجدر بنا الإشارة إلى وزارة الخارجية التي تأسست لأول مرة على يد محمد خميستى[5] الذى تولى هذا المنصب في أول حكومة جزائرية مستقلة بعد ان كان يشغل عدة مناصب في الحركة الوطنية . وقد ساهم في بناء جهاز دبلوماسي جزائرى ووضع أسسه الأولى مستلهما في ذلك الروح الثورية و متطلبات السيادة الوطنية.

---

[1]-إدريس عطية، المرجع السابق، ص ، 196.

[2]-نفسه ، 196.

[3]-نفسه ،196.

[4]-صالح بن قبى، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار،الجزائر،ص24.

[5]-محمد خميستى ولد عام1930 بتلمسان، درس الطب في جامعة مونبيله في فرنسا وهو من رواد الحركة الطلابية في الجزائر حيث كن من مؤسسى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1955، كما عين امينا عاما له في مؤتمر الإتحاد الثاني المنعقد في مارس 1956 في باريس هو ما جعل السلطات الفرنسية تعتقله بتهمة التورط مع جبهة التحرير في المساس بأمن تراب الفرنسية ولم يطلق سراحه إلا في عام1962، بعد الإستقلال شغل منصب أول وزير خارجية للجزائر وكان سنه لا يتجاوز33 سنة، فكانت له المسؤولية الأولى في إرساء مبادئ السياسة الخارجية النابعة عن قيم الثورة الجزائرية المباركة و القائمة على عدم الإنحياز ودعم حركات التحرر و القضايا العادلة، إلا أنه تم إغتياله بعد 6أشهر من تنصيبه في 11 أفريل 1963، ينظر: فراس بيطار، الموسوعة السياسة و العسكرية، ج3، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ص967.

لم يكن معظم الشباب الذين إلتحقو بميدان السياسة الخارجية الجزائرية يتمتعون بالمؤهلات الدبلوماسية الكاملة وفقا للمعايير الدولية، ولم تكن هناك شروط أكاديمية صارمة للإرتقاء إلى مستويات عليا في هذا المجال، إذ أن عددا كبيرا من هؤلاء لم يتلقوا تكوينا جامعيا متخصصا في العلاقات الدولية بل كان إختيارهم في الكثير من الأحيان نتيجة لحاجة الدولة إلى كفاءات مؤهلة لتولى مهام دبلوماسية وقد أسندت غليهم مسؤوليات كبيرة قاموا بتلك المهام بكل إلتزام و مثابرة.[1]كما هو حال العديد منهم كانت خلفيتهم العلمية تخص ميادين آخرى.

وقد ساعد هذا النهج الذى قام على توظيف النخب النضالية التي حملت شعلت الثورة الجزائرية[2]في تكوين مدرسة دبلوماسية متميزة عرفت بطابعها السياسى و الواقعى حيث إستفادة من المكانة الجيو ستراتجية للجزائر في تحقيق توازن ملحوظ في علاقتها الدولية. إلا أن الطابع العلمى لهذه التجربة رغم ما حققته من إنجازات لم تستكمل في إطار منظم و هو ماإنعكس على محدودية الإسهام النظرى في بناء دبلوماسية ذات مخرجات أكاديمية متماسكة. لاتزال الجزائر تفتقر إلى مراكز و معاهد وطنية مختصة في الدراسات الإستراتجية , إذ أن ماهو متوفر لايزال في مراحل التأسيس و التنظيم.[3]

رغم هذا النقص المؤسساتي فقد تمكنت الجزائر من تحقيق حضور فعال ومؤثر في الساحة الإفريقية في مختلف مجالات النشاط الخارجي لاسيما السياسى و الإقتصادى و الثقافي وقد إستطاعت خلال أقل من عقدين من عودتها إلى النشاط الدبلوماسي الدولى، أن تفرض نفسها كفاعل إقليمى يحظى بإحترام و تقدير بفضل جدية برامجها و إخلاص قادتها فضلا عن المصداقية التي إكتسبها جهازها الدبلوماسي من خلال تحركها المتوازن و الفعال في المحافل الدولية.[4]

2-2 الجزائر بعد الاستقلال:

تعد المكانة الدولية للجزائر انعكاسا مباشرا لأوضاعها الداخلية وتشكل لب نشاطها الإقتصادى وتماسكها الاجتماعي وتركيبتها الثقافية، هذا الإرتباط الوثيق بين الداخل و الخارج ساهم في تحديد طبيعة الكيان السياسى للجزائر و على علاقاتها الخارجية. فالدراسات التاريخية غالبا ما تركز على المعطيات الخارجية. وهو الأمر الذى ينبغي مراعاته عند تحليل العلاقات الخارجية الجزائرية

[1]-صالح بن قبى، المرجع السابق ، ص19.

[2]-نفسه ، ص19.

[3]محمد العربي ولد خليفة، مدخل لدراسة الهيكلة الجديد للعالم، د.ط،الجزائر،2013،ص287.

[4]صالح بن قبى، المرجع السابق، ص24.

وذلك من خلال ربط الأحداث الدولية بالتحولات الداخيلية في إطار تحليل شامل يستعرض مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[1]

ومن هذا المنطلق فإن دراسة الأوضاع الداخلية للجزائر بعد الإستقلال تقتضى تحليل طبيعة النظام السياسى و علاقاته بالشعب و القوى الاقتصادية و الاجتماعية و الحركة المجتمعية إلى جانب تساؤل مركزى يتمثل في مامدى إنعكاس تلك الأوضاع على التوجهات السياسية الخارجية للدولة الجزائرية. إتسمت مرحلة حكم الرئيس احمد بن بلة(1962-1965) بكونها إتسمت بنهج مثالى حماسى يعكس الطموحات الثورية و الآمال الكبرة في بناء دولة جديدة.[2]

أما خلال فترة حكم الرئيس هوارى بومدين(1965-1978) فقد تميزت بالإستقرار السياسى و الإقتصادى وبنهج مستقل في السياسة الخارجية خاصة تجاه إفريقيا و العالم الثالث، مع تبنى مشاريع تنموية طموحة.[3]

وقد توصلت هذه السياسات في فترة الشاذلى بن جديد(1979-1985)التي عرفت إنفتاحا نسبيا في المواقف و التوجهات، دون أن تغيب عنها التحديات الداخلية و الضغوط الاقتصادية رغم التحديات فإن الجزائر خلال هذه المرحل واصلت تثبيت سيادتها الوطنية و إستقلال قرارها السياسى و نجحت في تجاوز مخلفات الإستعمار، بفضل الروح النضالية للشعب الجزائرى و بدعم من مقومات الثورة التحررية(1954-1962)التي ظلت رافدا أساسيا في رسم توجهات الدولة الحديثة. كما أن خروج القوات الفرنسية بعد إستقلال و إسترجاع الأراضى و المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك و شركات المحروقات. شكل محطة مفصلية في مسار إستكمال السيادة الوطنية وكان عاملا حاسما في تحديد العلاقات الدولية للجزائر لاحقا.[4]

تزامن هذا التوجه مع إطلاق حركة واسعة لتطوير التعليم و التكوين تجلت في تخصيص الدولة لثلث ميزانيتها السنوية[5] لهذا القطاع. وضمن هذا السياق إنتهجت الجزائر سياسة خارجية تقوم على مبدأ التضامن مع القضايا العادلة و دعم حركات التحرر و مناصرة الشعوب المستعمرة في

---

[1]-ناصر الدين سعيدونى. أساسيات منهج التاريخ، د .ط، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر،2014،ص 185.

[2]- أبو قاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4، د. ط، عالم المعرفة، الجزائر، ص15.

[3]- نفسه ، ص24.

[4]-أحمد طالب الإبراهيمى، مذكرات جزائرى، هاجس البناء، ج2، دار القصبة للنشر،الجزائر2008، ص ص 369-373.

[5]-أحمد طال الإبراهيمى، نفسه ، ص 24.

مطالبها السياسية و حقها في تقرير المصير، كما سعت إلى تحقيق توازن في العلاقات الاقتصادية،[1] بين الشمال المتقدم و دول النامية الجنوب.

وعلى الرغم من التباين في السياسات الداخلية بين فترات الحكم لكل من الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هوارى بومدين، و الشاذلى بن جديد. وغيرهم إلا أن الجزائر إستطاعت الحفاظ على قدر كبير من الاستقرار السياسى و الإجتماعى وهو ما أتاح فرص حقيقية لمسار التنمية الوطنية. وقد ساهمت عوامل عدة في هذا الإنجاز أبرزها توظيف الخطاب الثوري القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن والارتباط الوثيق بحركات التحرر في العالم الثالث ماعزز من مكانة الجزائر في الساحة الدولية ومكنها من لعب دور فعال في التوفيق بين مواقف الدول خاصة فيما يخص شؤون القارة الإفريقية.[2]

3-2 ميادين النشاط على صعيد القارة الإفريقية:

شكلت القارة الإفريقية بعدا جوهريا في تحركات الجزائر الجيوسياسية منذ الثورة التحررية حيث أسهمت في ترسيخ هوية نضالية للجزائر ضمن إطار التضامن الإفريقى وقد أدت الدول الإفريقية دورا فعالا في الضغط الدبلوماسي لاسيما على فرنسا بإجبارها على الإعتراف بإستقلال الجزائر.[3]

وبعد إسترجاع سيادتها أدرك صانعو القرار الجزائرى أهمية البعد الإفريقى بإعتباره ركيزة إستراتيجية وسياسية و إقتصادية و أمنية، وتمت ترجمة هذا التوجه من خلال التصريحات الرسمية المتكررة و الالتزامات التي أدرجت في دساتير الجزائر لاسيما دستورى 1963م و 1967م.[4]

كما تعد سياسة الجزائر تجاه الصراعات العربية لاسيما في فترة السبعينات نموذجا يعكس موقفها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد برز هذا الموقف بشكل جلى في تعاطيها مع قضية الصحراء الغربية حيث إعتبرتها الجزائر قضية تصفية لإستعمار تطلب تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره و تحديد مستقبله السياسى و في هذا السياق

[1]-منصف بكاي، المرجع السابق، ص ص 48-49.

[2]-نفسه، ص49.

[3]-سمير قط، السياسة الخارجية للجزائرية في إفريقيا التطورات و المحددات، مجلة العلوم السياسية، و القانون، ع1، المركز الديمقراطي العربى، برلين ألمانيا،2017،ص70.

[4]- جبهة التحرير الوطنى، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر(مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطنى، مطبعة جريدة النصر، قسنطينة، ص ص ص ص ص21-22-23-24-25.

تجدر الإشارة إلى أن مواصلة الجزائر لدعمها لحركات التحرر و مسيرتها النضالية على المستوى الإفريقى لم تكن مجرد موقف رمزي بل شكلت إمتداد طبيعيا لثورتها التحريرية.[1]رغم أنها لم تسع إلى تصدير الثورة بشكل مباشر بل إكتفت بتقديم الدعم و المساندة للتنظيمات التي تتبنى مبادئها و تستلهم من تجربتها ويفهم من ذلك أن التغير في منظور الجزائر ينبغي أن ينبع أولا من الداخل. كما يعكس هذا التوجه إلتزام الجزائر بمبدأ حسن الجوار وتعزيز التعاون الإقليمى إنسجاما مع رؤيتها للبيئة الجيوسياسية القريبة و البعيدة.[2]

2-4 حركة عدم الانحيازو موقع الجزائرفيها:

كانت نتائج الحرب العالمية الثانية من أبرز الأسباب التي أدت الى ظهور حركة عدم الإنحياز. وقد ظهرت هذه الفكرة مجددا خلال مؤتمر باندونغ المنعقد في إندونيسيا في أفريل1955م، تأسست الحركة رسميا في عام1961م في العاصمة بلغراد "يوغوسلافيا" بمشاركة29 دولة. وذلك في سياق الأجواء الدولية المتوترة الناتجة عن الحرب الباردة.

في ذلك الحين سعى رؤساء الدول مثل الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو إلى إتباع سياسة مستقلة تجنب بلدانهم الوقوع تحت أي إستقطاب عسكرى بين المعسكرين. وفى 5 سبتمبر 1973م عقد المؤتمر الرابع لدول عدم الإنحياز في الجزائر وشهد حضورا غير مسبوق بلغ79 دولة مشاركة، إلى جانب حركات التحرر كما أوصى بوضع التنمية الاقتصادية في صلب إهتماماتها.[3]

و أمام المجلس الشعبى ألقى الرئيس هوارى بومدين حول وضع الأمة خطابا، جاء فيه"... أننا نعيش في عصر تجمعات كبرى، وأن القوى لا يرحم الضعيف، ولهذا يستوجب علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى ان نهتم بمصالحنا و تحقيق تنمية بلداننا و أن ننظر في الصيغ و الأساليب للدفاع عن مصالحنا الحيوية و لإسماع صوتنا في العالم حتى لا تناقش مشاكلنا من فوق رؤوسنا في غيابنا"[4] أضاف إلى ذلك"...لقد إنطلق نشاطنا من فكرة مقادها أن الإستقلال يجب ان يكون وطنيا مرتبطا بالمصلحة العامة، وأن تمتلك الجزائر من الوعى و الطاقة ما يكفيها، للدفاع المخلص و العميق عن

[1]-محمد العربى ولد خليفة، المرجع السابق، ص275.

[2]-نفسه، ص275.

[3]-فركوس ياسر، تاريخ الجزائر العام المحدد للفترة التاريخية من 1518 إلى غاية ما بعد الاستقلال، ط1 ، الناشر دار جودة للنشر و التوزيع، باتنة، الجزائر ،2025، ص53.

[4]- منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من كلمات الرئيس هوارى بومدين عن حركة عدم الإنحياز، ج4، أوت 1973، ص ص ص 12 13 14.

قضايا الشعوب العادلة كما نؤمن انه لا يمكن أن نؤكد حرية الآخرين و حقوقهم في وجه المؤتمرات الإستعمارية القديمة و الجديدة، إلا من خلال إلالتزام بمبادئ الفعلية. وينسجم هذا الموقف مع مواقف الجزائر من الوحدة العربية و الوحدة الإفريقية، وقضايا آسيا و إمريكا اللاتينية، كما يتوافق مع رؤيتها تجاه مشكلات أوروبا و الحوار و التعاون الدولى". وقد تميزت الجزائر في ظل هذه المرحلة بثبات مواقفها ومبادئها التي باتت تعرف عالميا، وشكلت إحدى أبرز ركائز السياسة الدولية في العالم الثالث آنذاك.[1]

المبحث الثاني: علاقاتها مع دول الجوار.

2-1 مع تونس:

شهدت العلاقات بين تونس والجزائر خلال أوائل الثمانينات دفعة قوية على مختلف الأصعدة، خصوصًا بعد سلسلة من الزيارات الرسمية المتبادلة بين وزيري الداخلية في البلدين عامي 1982 و1983، والتي ساهمت في ترسيخ الثقة وتعزيز التعاون.

تُوّج هذا التقارب بلقاء قمة بين الرئيسين الحبيب بورقيبة والشاذلي بن جديد في مارس 1983، أسفر عن توقيع "بيان مشترك" و"معاهدة الإخاء"، التي عُدّت حدثًا مفصليًا في مسار العلاقات الثنائية. وشملت المعاهدة اتفاقات حول قضايا مهمة، من أبرزها حل النزاعات الحدودية، التي كانت قائمة بين الطرفين و التي تعود جذورها إلى الفترة الإستعمارية و خاصة في منطقة الجنوب الشرقي تنافسيا إيديولوجيا بين الأنظمة الحاكمة في البلدين[2] ما أدى إلى بروز مطالب تونسية بشأن ترسيم الحدود فقد كانت هذه المنطقة معروفة بطبيعتها الغير المحددة و الغير الرسمية من حيث المعاملة بين البلدين.

وبالحديث عن الحدود كانت هناك محاولات عدة لوضع خريطة حدودية جديدة بين الجزائر و تونس منذ الحرب العالمية الأولى فإن إحتلال الفرنسي هو من قام بترسيمها خلال تلك الفترة حيث أطلق على الخط الفاصل إسم "خط النمامشة" الذى أنشئ من قبل القوات الفرنسية. وأصبح هذا الخط رسميا في مای1928م و إعتمد على خريطة من قبل المعهد الجغرافى الفرنسي لتحديد نقطة

[1]- منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من كلمات الرئيس هوارى بومدين عن حركة عدم الإنحياز ، ص ص ص 12 13 14.

[2]-عبد القادر محمودى، النزاعات العربية و تطور النظام الإقليمى العربى1945-1985، د ط، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار،2001، ص248.

الفصل الحدودية بين البلدين و تأكد هذا الترسيم بموجب معاهدة وقعت بين الحكومة الفرنسية و تونس سنة1929م، ثم جاء الإعلان عن إستقلال تونس في مارس 1956م، و إلغاء الحماية الفرنسية عنها لعيد مسألة الحدود إلى الواجهة من جديد إذا إستمرت تونس منذ1959م في المطالبة بإعادة النظر فالترسيم الحدودى.[1]

وجهت تونس عدة مراسلات إلى السلطات الفرنسية بشأن بعض أجزاء الحدود لاسيما في المنطقة الصحراوية الجنوبية التي كانت محل خلاف، كما أن القوات التونسية لم تتردد في التصدي للتحركات الجزائرية عندما حاولت تجاوز نقاط الحدود، ومن أبرز الأمثلة على هذه التجاوزات رفع العلم التونسى في النقطة الحدودية رقم"233" التي كانت محل وجود للجانب الجزائرى.[2]

وفى عام1959 أعلن الطرف الجزائرى و تحديدا من خلال رئيس الحكومة المؤقتة عن رغبته في دعم فكرة الإستغلال المشترك للمناطق الصحراوية الذى طرحه بورقيبة. و التي تحددت حول المنطقة المعروفة بالبرية. رغم أن هذه المطالب آثارت خلافا بين الحكومة التونسية و نظيرتها الجزائرية، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(G.P.R.A) نشرت مذكرة في سياق الكفاح التحررى ضد الإستعمار الفرنسي و خلال أول مفاوضاتها الرسمية مع فرنسا سنة1961 أكدت الجزائر على وحدة ترابها من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب.[3] إلا أن الحبيب بورقيبة أصر على مطلبه بالإمتداد التونسى إلى الصحراء معربا عن نيتها بتأجيل هذه المطالب على م ابعد إستقلال الجزائر.

بعد نيل الجزائر إستقلالها ظهرت آثار الخلافات حول النقطة الحدودية، وخاصة بعد تصريح وزير المالية الجزائرى آنذاك أحمد قايد الذى شدد على أن الجزائر بلد موحد لا يقبل التقسيم عن الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب مؤكدا أن الجزائر تبسط سيادتها على كامل التراب الوطنى من العاصمة إلى تمنراست ومن الحدود رقم 233 إلى تندوف.[4]

[1]-محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربى، د ط، إفريقيا الشرق، المغرب،1999، ص138.

[2]-أحمد مهابة، مشكلة الحدود في العالم العربى، مجلة السياسة الدولية،ع12، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، مصر، ص 240.

[3] -Nicol Grimand. Le politique extérieure de l'Algérie, RAHMA alger,1994, p p 179-180 .

[4]-أحمد رضوان، المرجع السابق، ص138.

ضف إلى ذلك عمليات التنقيب عن البترول التي كان يقوم بها الطرفين في المنطقة الواقعة جنوب المنطقة المنشودة المعروفة باسم حاسى البرمة، قد تسببت في نشوب إشتباكات بين الطرفين بعد إتضاح خط الحدود وغياب أي إتفاق رسمي حول النقطة الفاصلة بينهما.[1]

فيما يتعلق بترسيم الحدود بين تونس و الجزائر إستند الجانب التونسى إلى خرائط الواردة في الإتفاقيات السابقة التي تعود إلى الحقبة الإستعمارية مشيرا إلى أن الإدارة الفرنسية هي التي كانت مسؤولة حينها عن الترسيم ومع ذلك ترى الجزائر أن هذه المرحلة ترافقت مع الثورة التحريرية، وشهدت طمسا للحدود الحقيقية. رغم مخالفة هذا الترسيم للمبادئ المتفق عليها سابقا،[2] إلا أن الإدارة الفرنسية وضعت يدها على المنطقة خاصة أنها لا تنوى القيام بأى عمل عدائى و أوجدت أزمة سياسية بسبب ذلك مع الجزائر.[3]

كانت الحكومة التونسية تطالب بضم جزء من الإقليم الجزائرى بمساحة تقدر 20 كلم مربع من الصحراء لكنها تخلت عن هذا الطلب خلال مؤتمر القمة العربية بعد إتفاق الدول المجتمعة على ذلك، ومع ذلك عادت تونس لتطالب بربط نقاط حدودية غير متصلة بين220 و223 ما أثار مجددا النزاع الحدودى.

في عام 1965م وبعد إبرام إتفاقية جويلية،[4] أصبح النفط يشكل مصدرا أساسيا للجزائر مازاد من أهمية هذا النزاع خاصة و أن تونس قد تعرضة حينها إلى صعوبات إقتصادية جعلها بحاجة إلى إستعمال العامل الإقتصادى الجزائرى.[5]

رغم أن تونس قد تخلت عن مطلبها بضم مساحة تقدر ب20كلم مربع من الأراضى الجزائرية، فإن هذا التنازل كان مشروطا بتسهيلات إقتصادية تمنح لها من قبل الجزائر، كما أكد الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة في تصريحه معبرا أن مشكلة الحدود مع الجزائر تمثل إختيارا حقيقيا لمفهوم حسن الجوار و ليست مجرد خلاف بسيط.

---

[1]-أحمد مهابة. المرجع السابق. ص241.

[2]-عمر سعد الله، القانون الدولى للحدود، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص113

[3]-نفسه، ص113.

[4]-عبد القادر محمودى، المرجع السابق، ص243.

[5]-نفسه، ص ص 248-249.

وتزامننا مع فشل تسوية هذه المسألة وتطور الوضع إلى توتر بلغ حد النزاع المسلح في عام1967 بين العرب و إسرائيل حيث كانت المنطقة العربية تمر بظروف صعبة نتيجة الحرب جويلية، و هو مادفع تونس إلى إظهار رغبة في تحسين علاقاتها مع الجزائر رغم بقاء ملف الحدود معلقا لثمانى سنوات.[1]

وقد إعترفت تونس لاحقا بالحدود التي كانت قائمة قبل سنة من إستقلال الجزائر. وجرت إتصالات بين الطرفين أسفرت عن مشروع إتفاق لتوضيح خط الحدود و إستغلال المنطقة لصالح الطرفين وتم في هذا السياق مد أنابيب النفط من منطقة المرابطة الجزائرية نحو تونس عبر عين أميناس كم تم تزويد تونس بالغاز الجزائرى عبر ميناء الصخيرة.

وفى 22مارس 1969م، إستقبل الرئيس بورقيبة وزير الخارجية الجزائرى آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، وبدأ العمل على تسوية النهائية لمسألة الحدود خلال هذا اللقاء تم إقتراح تنازل تونس عن مطالبها الحدودية مقابل تسهيلات إقتصادية و تجارية تمنح لها من قبل الجزائر.[2]

في سياق الإستفادة المتبادلة بين الطرفين تو توقيع إتفاقية بين البلدين في تونس العاصمة حيث تضمنت إعتراف تونس بخط الحدود الذى يمر من منطقة البرمة مقابل إستغلال هذه المنطقة لفائدة الطرفين، وقد واجه الرئيس التونسى بورقيبة خلال تلك الفترة ثلاث أزمات رئيسة:[3]أولها النزاع المعلن مع يوسف بن صالح، وثانيها تدهور حالته الصحية، وثالثها ظهور مشاكل مع الجارة الليبية. وفى ظل هذه الظروف لم يكن من السهل على بورقيبة قبول العرض الجزائرى في 6جانفى1970، وتوقيع معاهدة الأخوة وحسن الجوار و التعاون مع الرئيس هوارى بومدين لمدة 20سنة، كما نصت على تخلى تونس عن مطالبها الترابية و العمل على تعزيز التعاون الإقتصادى المشترك خاصة في المناطق الحدودية المتنازع عليها لاحقًا، جرت مفاوضات حزبية بين ممثلين من الحزب الحاكم في تونس وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، مما عمّق التنسيق السياسي بين البلدين.

وفي عام 1985، أكد الرئيس الجزائري مجددًا التزام بلاده بفكرة الوحدة المغاربية، مشيرًا إلى أن تحسين العلاقات بين دول المنطقة هو السبيل لتحقيق هذا الهدف

---

[1]-عمر سعد الله، المرجع السابق ،ص114.

[2]-بعزيز عزالدين، سياسة الجزائر المغاربية، من1962-1995 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1997، ص560.

[3]-محمد رضوان، المرجع السابق، ص139.

2-2 مع ليبيا:

إتسمت العلاقات الجزائرية الليبية بطابع الهدوء نظرا لخصوصية تلك العلاقة بينهما،[1]خاصة بسبب الدعم الليبي للقضية الجزائرية وكفاحها التحرري، حيث كانت كلما ترفع المؤشرات التي تنذر بوقوع تصادم بينهم تسعى ليبيا إلى تأجيله نظرا للتخوف من التصادم.[2]

حيث أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي في مارس 1986 خلال مؤتمر شعبي، عن مبادرة للوحدة بين ليبيا والجزائر، مشيرًا إلى أن هذه الوحدة ستكون نواة لاتحاد مغاربي لاحق. في عام 1987، وخلال زيارة القذافي إلى الجزائر، تحدث عن مشروع للوحدة بين ليبيا والجزائر في إطار عربي أفريقي مغاربي.

وقد ورد في ميثاق شعبي جزائري ليبي أن الوحدة بين البلدين ممكنة، ويمكن أن تُفضي إلى دولة اتحادية موحدة ذات سلطة مركزية وقال في هذا السياق:" ستكون دولة إتحادية لها سلطة إقليمية".[3] وتوجت المحادثات في جويلية 1988 باتفاق بين الجانبين على مشروع اتحاد. وفي 13 سبتمبر 1988، زار الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ليبيا، حيث ناقش مع القذافي مشروعًا تمهيديًا لاتحاد بين البلدين، وقد نشرت الصحافة الجزائرية هذا المشروع في 26 سبتمبر من نفس العام تحت اسم "اتحاد دول المغرب العربي ."وتضمن المشروع وثيقة أساسية تؤكد على أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية، والدين الرسمي هو الإسلام، وأن قيادة الاتحاد ستتكون من مجلس رئاسة مشترك يتم تعيين أعضائه من قِبل جبهة التحرير الوطني الجزائرية واللجان الثورية الليبية.[4]

أما فيما يتعلق بالنقطة الحدودية المشتركة الواقعة في أقصى الشمال الواقعة عند بلدة غدامس حيث لم يتم تحديدها بدقة حتى من قبل الاتفاق الفرنسي العثماني بتاريخ10 ماى1910م. أما فيما يخص بقية الحدود أو مايعرف بالمنطقة الحدودية الثالثة المشتركة مع النيجر فقد تم تحديدها من خلال الاتفاق الفرنسي الإيطالى المؤرخ ب12 ديسمبر1919م.

---

[1]-عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 115.

[2]-شوقي عطا الله أكمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ الحديث و المعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر و التوزيع, الرياض،2002، ص376.

[3]-سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، الجزائر في عهد الشاذلى بن جديد1979-1992، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث كلية الأداب، جامعة الموصل العراق،2010، ص212.

[4]-مجلة المستقبل العربى، موجز يوميات الوحدة العربية، المجلد11، العدد118، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1988، ص185

وفيما يتعلق بترسيم الحدود بين الجزائر و ليبيا قد تم بشكل نهائي خلال الثورة التحريرية إعتمادا على الاتفاق الفرنسي الليبي المؤرخ في26 ديسمبر1956م. والذي إنطلق من غدامس شمال إلى أقصى الجنوب.[1] وقد واجهت الجزائر في هذا السياق مزاعم ليبية بشأن بعض المناطق المتوغلة بين فرنسا و ليبيا سنة1957 بإعتبارها الأساس القانوني لترسيم الحدود ليرد الطرف الليبي بأن هذه الإتفاقية لم يصادق عليها البرلمان الليبي وهي غير مستوفية الشروط.[2]

وإن كانت ليبيا ترى أن تلك الإتفاقيات موروثة عن الإستعمار الفرنسي وليست ملزمة بها قانونيا بل إعتبرتها غير متكافئة من حيث الشروط وغير مصادق عليها من طرف البرلمان الليبي إلا أن الطرفين توصلا في نهاية المطاف إلى إتفاق ميداني لتسوية الخلاف من خلال تشكيل لجنة مشتركة، لكن من المهم الإشارة إلى أن الجزائر كانت تصر على تعين الحدود على أساس الإتفاقيات الدولية، في حين أن ليبيا لم تكن آنذاك تمتلك خرائط دقيقة، خاصة تلك المعتمدة في إتفاقية1951.[3]

مع حلول سنة1967م، وقعت أزمة حدودية بين البلدين ساهمت في زيادة التوتر بينهما بعدما أن كانت تتميز العلاقات الثنائية بينهما بالطابع الودي بعد الإستقلال حيث سعت إلى السير في شكل توافقي و تكاملي ورؤية مشتركة للقضايا الإقليمية و الدولية.[4]تعود أسباب هذه الأزمة إلى إختراق دوريات جزائرية للحدود الليبية بحوالي 7كيلوميترات. مما إعتبرته ليبيا إختراقا لإقليمها من طرف القوات الجزائرية.[5]

أما السبب المباشر هو تصاعد مشكلة ترسيم الحدود إلى الساحة من جديد بسبب عدم قناعة ليبيا بالحدود الموروثة عن الإستعمار.

3-2 مع المغرب:

تميزت العلاقات بين الدولتين بالتذبذب مابين التعاون من جهة و التوتر و التجذر من جهة آخرى، كما يعتبر المغرب الأقصى البلد الوحيد الذي لم يكن تحت الحكم العثماني مما ساهمت هذه

[1]-بعزيز عز الدين، المرجع السابق، ص 52.

[2]- عبد القادر رزيق المغامدي، نزاعات الحدود العربية، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،2004، ص114.

[3]-محمد رضوان المرجع السابق، ص140.

[4]-أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع111، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، مصر، 1993، ص142.

[5]-بعزيز عز الدين، المرجع السابق،ص116.

الأخيرة في دعم أسباب الصراع. لكن تزامنا مع الإستعمار الفرنسي للجزائر أظهر المغرب دعمه الكلى للجزائر و الثورة الجزائرية بحكم الجوار، كما كان نفس الموقف بالنسبة للجزائر مع إعلان الحماية الفرنسية على المغرب 1912م-1956م فدعمت الجزائر المغرب و شاركة في كفاح مزدوج ضد نفس العدو.

لتعود العلاقات إلى طابعها المتوتر غداة إستقلال المغرب و إنعقاد مؤتمر طنجة1958م، بسبب تجدد مطالبه الترابية القديمة، ليزيد الوضع حدة نيل الجزائر إستقلالها وبروزها كقوة جديدة مما قد يهدد مكانة المغرب.

بعد إستقلال الجزائر و ترسيم بن بلة في الحكم أخذت العلاقات مجرى آخر وتصدع الصراع وفى ظل هذه الصراعات إنظمة الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية كما أعلن بن بلة عن إنتماء الجزائر للقومية العربية وتضامن مع مصر . لكن تحقيق وحدة المغرب الكبير المراد من قادة الدول في مؤتمر طنجة بات بعيدا.[1]

يعود سبب الصراع في فترة بن بلة إلى نمط حكم كل دولة[2] فالبنسبة للمغرب فيعتبر الحسن الثانى أنه تربى في بيئة تعتبره شريفا يتمتع بالقداسة الشخصية لحمله إسم جده الأول، كذلك من أجل إنتمائهم إلى العلوين سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأى إعتداء يعتبر مساي بهذه الرموز ، وبذلك فالجزائر تشكل مصدر توتر على نهاية الأسرة العلوية.[3]

و بالرجوع إلى بن بلة المتشبث بأفكار الحرية و التحرر وأى إعتداء عليه هو إعتداء على المجد الداخلى و التاريخ النضالى، حيث كان هذا الأخير يملك الرغبة في تحقيق مشروع الوحدة المغاربية. وأعبر أن الجزائر وثورتها حلقة بعث بين الحركات الثورية في تونس و المغرب بإعتبار أن الجزائر دولة محورية.[4]

---

[1]-يحى أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، د م، ناشرى،2003م،ص30.

[2]-أحمد منصور، شاهد على عصر الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة للنشر و التوزيع، الجزائر،2009م، ص256.

[3]-عبد الحميد العونى، الجزائر تستهدف الأسرة العلوية الحاكمة في المغرب من أجل الهيمنة الإقليمة، موقع أنا الخبر، ص 256. http:// www. Ana alkabar.com 2025/4/4

[4]-بوزرب رياض ، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963-1988م، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، جامعة منتورى قسنطينة،2007-2008م، ص72.

ومع إستقلال الجزائر وتغير نظامها نحو الإشتراكية ذات البعد الشورى. دفع بالعناصر المغربية إلى المواجهة مع الجزائر وتعمق الصراع.[1] إن الإختلاف في الأنظمة يعبر أساس عن التباين الإيديولوجي ويعبر عن ذلك الحسن الثانى في خطابه الموجه للشعبه في 25 أكتوبر1963م بقوله: "إن الكثير من الأحداث الجارية هو رغبة بن بلة بإعطاء النزاع بعدا إيديولوجيا" من خلال قوله أن هناك لاتطابق بين النظام المغربى و النظام الجزائرى إن الذى يهم بن بلة ليس الحسن الثانى ولا تندوف ولا حاسى البيضاء ولكن النظام الذى إختاره المغرب."[2]

كانت الجزائر في فترة حكم بن بلة تعيش فترة حرجة و خاصة حين قام بإيواء المعارضة المراكشية بعد مطاردة الحسن الثانى لهم بما فيهم عبد الرحمان ليوسفى و سعيد بن عيلات و حسن الأعرج و البصرى.[3]إثر فوز المعارضة بأغلبية ضد الملك في الانتخابات التشريعية17 ماى1963م. لتتوجه هذه الأخيرة للتحالف مع كل من مصر و الجزائر لتعتبرها سلطة الملك بالمؤامرة الخارجية و خاصة بعد محاولة إغتيال الملك، فتم توقيف130 شخص تابعين للاتحاد الوطنى للقوى الشعبية بتهمة التآمر على الملك.[4] وكرد فعل قام المغرب بإيواء المعارضة الجزائرية بوضع عراقيل أمام بن بلة[5]. حيث تتضح ازمة العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بن بلة في تصريحات الحسن الثانى:"...إن أنسان كهذا لايمكن أن يمثل الجزائر، لقد أيقنت أنه هو الذى يخلق المشاكل، وليس بلده أو حزبه..."وكانت حرب الرمال نتيجة حتمية لهذا التوتر.

ليصرح الحسن الثانى مجددا بعد الإنقلاب الذى قاده بومدين فى1965م:"تسرنى رئاسة الجزائر شخصا أخر يمكنني محاورته و مصافحته". وتدل هذه التصريحات على إنحراف مسار التعاون والتكامل بين البلدين.[6]

سار بومدين على نهج التنسيق من أجل التعاون والحوار و ميادين آخرى من شأنها التوجه نحو سياسة حسن الجوار بين البلدين، ليكون لقاء إفران 1969م محطة إنطلاق جديدة لسياسة المهادنة بين الطرفين، ليتم توقيع الإتفاقية بين البلدين يوم15جانفى 1969م. أطلق عليها معاهدة الأخوة

[1]-جلال يحي، المغرب الكبير، ج3، د ط، دار القومية، القاهرة،1966م، ص126.

[2]-بوزرب رياض، نفسه، ص73.

[3]-أحمد منصور، نفسه، ص261.

[4]-بوزرب رياض، نفسه، ص81.

[5]-فتحى الديب، جمال عبد الناصر و الثورة الجزائرية، "2، المرجع السابق، ص611، ينظر: محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربى على الجزائر، د ط، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د ت، ص28.

[6]-عكاشة برحاب، الجزائر و المغرب تاريخ جوار صعب، مطابع الرباط، الرباط،2015،ص35.

وحسن الجوار و التي إنبثق عنها تكوين لجان مشتركة إختصت بإيجاد حلول للقضايا العالقة بين البلديين. ليقوى هذا التعاون بعد القمة الإسلامية المنعقدة بالدار البيضاء في سبتمبر1969م.[1] لتصادق الجزائر على الإتفاق السابق الذكر و الخاص بالشراكة الاقتصادية في 15 جوان1973م، الذى يخص الإستغلال المشترك لغار جبيلات[2] بينما تخوف المغرب من هذا التعاون بسبب البند الثامن الذى تضمن تحديد مقدار معدن الحديد الخام الذى يتم تصديره بصفة دورية،[3]مما يعطى الجزائر حق مراجعة القدر الذى يباع للشركة الجزائرية المغربية وهو ما رفضته الحكومة المغربية.[4]

ليزيد الموقف تأزما موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية ليصل حد القطيعة،[5] فمنذ طرح القضية أمام المجتمع الدولى إتخذت الجزائر موقفا واحد وهو تصفية الإستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها. لتعيد القضية الصحراوية إحياء الخلافات ثانية إلى السطح وهذا يدل على أن النزاعات العربية تتسم بالمرونة لدرجة أنها تختفى لكنها تظل كامنة لتعود من جديد. ومأكد هذا الطرح التصريح الذى قام به بومدين في مجلة كولومبو الإسبانية في 1975 إذ قال :" لاخلاف أن قضية الصحراء الغربية قد برزت من جديد جوهر الخلافات الإيديولوجية و السياسية و حتى الإستراتجية بين بلدان هذه المنطقة".[6]

إن تطور أزمة العلاقات يعود إلى تاريخ 1966م، حيث توجهت الجزائر على سلسلة من التأمينات منها تأميم غار جبيلات الواقع جنوب تندوف. ليبادر الطرف الجزائرى خلال عهد بومدين في محاولة تحسين العلاقات مع المغرب على أرض الواقع ليطالب بومدين من الملك الحسن الثانى عقد اجتماع بينهم لتجاوز مشكلة الحدود عبر التعاون الإقتصادى و التوجه العقلانى،[7]ليتم تزكية هذه المبادرة في 7 مارس1968 ويتم توقيع إتفاق بين الشركتين الجزائرية للإستغلال المناجم و الشراكة المغربية، من أجل الإستغلال المشترك للمناجم الحدودية.[8]

---

[1]-نفسه ، ص62.

[2]-الجريدة الرسمية الجزائرية، ع48، السنة العاشرة،15جويلية1973م،ص706.

[3]-عكاشة برحاب، نفسه، ص73.

[4]-الجريدة الرسمية الجزائرية، ع48، ، ص 73.

[5]-عكاشة برحاب، نفسه، ص76.

[6]-بوزرب رياض، المرجع السابق، ص85.

[7]-عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص61.

[8]-أمينة شعبونى، العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتجية السياسة الخارجية، مذكرة نيل شهادة ماجستر التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011-2012، ص76.

إعتبرت الجزائر أن إسترجاع المغرب للصحراء الغربية يشكل تهديدا مباشرا لوحدتها الوطنية و محاولة إستراتجية لتطويقها جغرافيا و سياسيا، كما أعتبرته تمهيدا لإفشال مشروعها الثورى. وفق ماجاء في خطاب الرئيس هوارى بومدين بتاريخ24 نوفمبر1976م وبناء على هذه الرؤية إتخذت الجزائر موقفا معارضا لإتفاقية مدريد المبرمة في 14نوفمبر1975م. و إنخرطت في صراع متعدد الأبعاد سياسيا و عسكريا[1] مع المغرب دفاعا عما إعتبرته حق الشعب الصحراوى في تقرير مصيره.

ويندرج هذا الموقف ضمن تصور الجزائرى يربط بين مبادئ دعم حركات التحرر الوطنى و مصالح الدولة الإستراتجية، بحيث تنظر الجزائر إلى دعمها إلى جبهة البوليساريو بإعتباره إمتدادا طبعيا لمسارها الثورى و تكريسا لدورها الإقليمى كحاضنة لحركات التحرر مع ذلك لايمكن إغفال البعد المصلحى في هذا التوجه بالنظر إلى ماتمثله الصحراء من أهمية جيوسياسية بالنسبة للجزائر.[2]

وقد أسفر هذا التوتر عن مواجهة عسكرية مباشرة بين البلدين في منطقة أمغلا يوم27 جانفى 1976م. حيث قامت قوات مغربية بمهاجمة وحدة من الجيش الوطنى الشعبى الجزائرى كانت مكلفة بمهام إنسانية شملت إيصال المواد الغذائية والأدوية للاجئين الصحراوين، وقد إستخدمت في هذه العملية أسلحة ثقيلة الأمر الذى إعتبرته الجزائر مؤشرا على عداء متجذر تجاه مشروعها التحررى.[3]

وظلت العلاقات الثنائية بين الجزائر و المغرب مقطوعة منذ عام1975م، إلى أن فرضت التطورات الإقليمية لاسيما إنعقاد القمة العربية الطارئة في الجزائر على خلفية إندلاع الإنتفاضة الفلسطنية في 9 ديسمبر1987م بضرورة إعادة التواصل، وقد تم إستئناف العلاقات الدبلوماسية رسميا في 16 ماى 1988م، إستجابة للإعتبارات التاريخية و الجغرافية المشتركة بين البلدين.[4]

2-4 مع الصحراء الغربية.

مسّكت الجزائر، منذ عهد الرئيس هواري بومدين وحتى الرئيس الشاذلي بن جديد، بموقف دبلوماسي ثابت تجاه قضية الصحراء الغربية،[5] يتمثل في دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره

[1]-مصطفى الخلفى، أزمة العلاقات الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية،2025/4/4، www .aljazeera.net

[2]-بوزرب رياض، المرجع السابق، ص119.

[3]-أمينة شعبونى، نفسه، ص 119.

[4]- عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص77.

[5]-فضيلة دفوس، سياسة خارجية فاعلة تجاه قضايا التحرر(الجزائر الحاضنة القوية لقضية العرب الأولى)، من موقع جزايرس عن جريدة الشعب،https://www.djazairess.com/echchaab/20069 ، 2025/4/20.

عبر استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد واصلت الجزائر تقديم الدعم السياسي والمادي للشعب الصحراوي، مؤكدة أن موقفها لا يهدف إلى "اختطاف" القضية بل إلى تمكين الصحراويين من حقهم المشروع. وفي أحد اللقاءات الصحفية، شدد الرئيس الشاذلي بن جديد على أن مطالب الشعب الصحراوي تنسجم تمامًا مع مبادئ تقرير المصير، مشيرًا إلى أنه لا يمكن إنكار هذه الحقيقة اليوم. كما أكد أن التوصيات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية، مثل توصية القمة الثامنة عشرة، طالبت بوقف الحرب بين الطرفين المتنازعين والاعتراف بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم، مع احترام إرادتهم كشرط لعودة الاستقرار إلى المنطقة.[1]

المبحث الثالث: علاقتها مع الوطن العربي والقارة الإفريقية.

المطلب الأول: على الصعيد العربي.

حرص رؤساء الجزائر على تعزيز العلاقات الجزائرية مع الدول الشقيقة والصديقة على دعم ومساندة القضايا العربية العادلة. تميّزت السياسة الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس هواري بومدين (1965–1978) بصلابة الموقف ودعمه غير المشروط للنضال الفلسطيني، باعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية في الوجدان الوطني الجزائري وفي إطار التزام الجزائر بمبادئ مناهضة الاستعمار. فقد تبنّت الجزائر، بقيادة بومدين، موقفًا ثوريًا واضحًا يقوم على مساندة حركات التحرر في العالم، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتُبرت الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

عمل بومدين على تعزيز الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية، حيث لعبت الجزائر دورًا أساسيًا في دعم قبول فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وساهمت في الاعتراف الدولي بشرعية الكفاح الفلسطيني. وقد انعكس هذا الدعم من خلال المساعدات السياسية والمالية والعسكرية التي قدمتها الجزائر للفصائل الفلسطينية، فضلًا عن توفيرها للأراضي الجزائرية كمنصّة للنشاط الدبلوماسي والإعلامي الفلسطيني[2].

كما جسّد بومدين مبدأ "التحرر لا يتجزأ"، معتبرًا أن حرية الجزائر لن تكتمل ما لم تنل فلسطين استقلالها. هذا الموقف المبدئي كان ركيزة في الخطاب الرسمي الجزائري، وأحد الثوابت في

[1]-خطب الرئيس الشاذلى بن جديد(15 جانفى-31 ديسمبر1981)، ج3، وزارة الإعلام، الجزائر،1982، ص195.

[2]-إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية،1954-1962،مرجعية لترشيد حاضر و مستقبل سياسة الجزائر الإقليمية و الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2009، ص63.

السياسة الخارجية للجزائر خلال تلك المرحلة، مما جعل الجزائر تُلقّب بحق بـ"قلعة الثوار" و"المدافع الأول عن القضية الفلسطينية" في الساحة العربية والدولية[1].

تميّزت السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، بحرص كبير على تعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، مع تأكيد واضح على دعم القضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي كانت تحظى بأولوية قصوى ضمن اهتمامات القيادة الجزائرية. حيث صرح عن إحتضانه لإجتماع الإعلان عن إستقلال دولة فلسطين في قصر الأمم بنادى الصنوبر بتاريخ15 نوفمبر1988م، فالوقت الذى كانت فيه العديد من الدول العربية إلى إقامة علاقات مع إسرائيل.[2]

لقد تبنّى هذا الأخير موقفًا ثابتًا في دعمه للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حيث كان حريصًا بشكل دائم على دعم وحدة الصف الفلسطيني، ومناصرة نضاله المشروع ضد الاحتلال. وقد واصلت الجزائر، في هذا السياق، تقديم الدعم السياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني، في إطار ما تعتبره واجبًا قوميًّا وأخلاقيًّا يعكس التزامها الثابت بمبادئ التحرر والعدالة.

وقد أكد العديد من الشهادات التاريخية، من ضمنها ما ورد على لسان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، العلاقة الوثيقة التي ربطته بالرئيس الشاذلي بن جديد. وذكر عرفات أن الجزائر بقيادة الشاذلي، كانت دومًا حليفًا وفيًّا للثورة الفلسطينية، وفتحت أبوابها السياسية والدبلوماسية أمام القضية الفلسطينية، معتبرة إياها امتدادًا لنضالها التحرري. وقال عرفات في أحد تصريحاته: "الجزائر فتحت أبوابها للثورة الفلسطينية كما فتحتها لثورتها الوطنية، وكان الشاذلي من أقرب الرؤساء العرب إلينا، دعمًا وتعاونًا[3]".

ويُذكر كذلك أن الجزائر، في عهد الشاذلي بن جديد، لعبت دورًا محوريًّا في احتضان إعلان استقلال دولة فلسطين، حيث استضافت يوم 15 نوفمبر 1988 الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في قاعة الصنوبر بالجزائر العاصمة. وقد جاء ذلك الإعلان في سياق من الدعم السياسي العربي والدولي المتنامي، وكان بمثابة نقطة تحوّل في مسار النضال الفلسطيني نحو الاعتراف الدولي.

---

[1]- نفسه، ص63.

[2]-موقع الشروق أونلاين، الشاذلى حمامة السلام و مرسى البراغماتية في الدبلوماسية،echoroukonline.com 2025/4/3

[3]-سرى القدوة، كلما غلقت الدنيا أبوابها في وجه الشعب الفلسطيني و ثورته فتح الشاذلى أبواب الجزائر مشروعه،alwatannvoice.com2025/4/3

كما مثّل هذا الحدث تتويجًا لمواقف الجزائر الثابتة، التي تجسّدت ليس فقط في البيانات السياسية بل أيضًا في المبادرات اللوجستية والدبلوماسية. وتشير بعض المصادر إلى أن الرئيس الشاذلي شخصيًّا أصرّ على توفير كافة المتطلبات لإنجاح إعلان الاستقلال، مما يعكس عمق التزام الجزائر بقيادة الشاذلي بالقضية الفلسطينية، ليس كشعار بل كموقف استراتيجي ثابت.

على الرغم من خطورة القضية الفلسطينية ومكانتها المركزية لدى الشعوب العربية والإسلامية، إلا أن السياق الدولي والإقليمي آنذاك، وخاصة في ظل النظام الثنائي القطبية، فرض على الجزائر أن تتعامل مع ملفات متعددة في آنٍ واحد، ضمن استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوازنات الجيوسياسية العالمية. وهذا ماهو على تأكيد على الدعم للجزائر للقضية الفلسطينية، حيث صرح الرئيس الراحل هوارى بومدين في إحدى مقابلته أن الجزائر كانت تايد القضية الفلسطينية منذ عام1965، وذلك بالمال و السلاح بصفة غير علنية.[1]

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى مجهودات الجزائرية في مواكبة التطورات الإقليمية، خاصة تلك المتعلقة بمنطقة الخليج العربي. فقد سعت الجزائر إلى احتواء التوترات ومنع اندلاع الحروب، لا سيما في ظل تصاعد التهديدات عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وما أعقبها من تحركات تهدف إلى عسكرية المنطقة، وترسيخ الوجود الأجنبي فيها .وفى هذا الصدد قام الرئيس الشاذلي بن جديد قام دبلوماسية شملت دولًا مثل مصر، إيران، الأردن، وسوريا، وذلك في محاولة لإقناع هذه الدول بتحمّل مسؤولياتها وعدم السماح باستخدام أراضيها كمنصات لانطلاق عمليات عسكرية أمريكية ضد العراق. وقد جاءت هذه المساعي في إطار جهود الجزائر لتقليل احتمالات التصعيد، وحماية المنطقة من تداعيات مغامرات عسكرية قد تؤدي إلى تدمير البنى التحتية وتقويض الاستقرار الإقليمي[2].

كما التقى الرئيس الشاذلي بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين، في زيارة تهدف إلى مناقشة إمكانية انسحاب العراق من الكويت، وتفادي الضربة العسكرية الوشيكة، غير أن الطموحات الإقليمية آنذاك، إلى جانب ما اعتُبر مؤامرات مدروسة تهدف إلى السيطرة على ثروات الخليج ومقدراته النفطية،[3] حالت دون التوصل إلى تسوية سلمية.

---

[1]-منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مدرية الإعلام. حديث الرئيس لمجلة المصورة القاهرية، أوت1973،ص14.

[2]-موقع الشروق أون لاين، الشاذلى حمامة السلام ومرسى البراغماتية.https://www.echoroukonline.com 3 2025/4/3

[3]- نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية العراقية كانت قديمة ومتجذرة، تعود إلى ما قبل استقلال الجزائر، إذ ساهم العراق في دعم الثورة الجزائرية ماديًا ومعنويًا. وبعد الاستقلال، تطورت العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وشهدت تبادلًا في وجهات النظر حول أبرز قضايا المنطقة العربية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، واتفاقية "كامب ديفيد" التي كانت الجزائر من أبرز المعارضين لها، معتبرة إياها تهديدًا للأمن العربي المشترك وتطبيعًا غير مقبول للعلاقات مع الكيان الصهيوني.[1]

على الرغم من خطورة القضية الفلسطينية ومكانتها المركزية لدى الشعوب العربية والإسلامية، إلا أن السياق الدولي والإقليمي آنذاك، وخاصة في ظل النظام الثنائي القطبية، فرض على الجزائر أن تتعامل مع ملفات متعددة في آنٍ واحد، ضمن استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوازنات الجيوسياسية العالمية.

تعود العلاقات الثنائية بين الجزائر و مصر إلى ماقبل الإستقلال من خلال مساندة مصر للثورة التحررية ومايؤكد مدى أهمية هذا الترابط هو الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية في مصر وذلك بتاريخ19 سبتمبر1958 بالقاهرة. وفى مرحلة مابعد الإستقلال سعت الجزائر إلى فرض وجودها على الصعيدين الإقليمى و الدولى، فبمجرد حصولها على الإستقلال قررت الإنضمام إلى الأمم المتحدة، حيث عملت على خدمة سبل التعاون الدولى و التضامن مع الشعوب العربية.

لتخوض الجزائر حربا دبلوماسية في مجلس الأمن الدولى وتسليط الضوء على الإعتداءات الإسرائلية وخاصة على قرية اللاجئين الفلسطنين الذين تم تهجيرهم بعد حرب 1948.[2] وبذلك شاركة الجزائر في الحروب العربية الإسرائلية منذ سنة1967 إلى غاية1973، وإعتبرته ضرورة حتمية لا مفر منها وفى هذا السياق أكد بومدين إنتمائاته العربية و أن الجزائر مستعدة دائما للإسترجاع الأراضى العربية المحتلة. وهدا ما أكده خلال تصرحاته في مجلة المصور المصرية و النهار البيروتية.[3]

---

[1]- سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، المرجع السابق،ص220.

[2]-عائشة عبد الحميد، دور الجيش الوطنى الشعبى في الحروب العربية الإسرائلية ضمن متطلبات التضامن المشترك الجزائرى المصرى،المجلة الأكادمية للأبحاث و النشر العلمى،العدد20، 2020/12/5، الجزائر، ص131.

[3]- منشورات الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية الرئاسة، تصرحات الرئيس هوارى بومدين لمجلة المصور المصرية، ص ص9-10- 11, ينظر: منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرئاسة، تصريحات الرئيس هوارى بومدين لصحيفة النهار اللبيروتية، ص 7.

شهدت العلاقات الثنائية بين الجزائر ومصر في عهد بودين و جمال عبد الناصر بالشكوك و التوتر نتيجة لعلاقة هذا الأخير بالرئيس بن بلة، كما شار لجانب أنور سادات في حرب أكتوبر1973، من خلال شراء الأسلحة و الطائرات من الإتحاد السوفياتى و إرسالها إلى المصرين .[1]

وبذلك سارت العلاقات بين الطرفين للتحسن خلال فترة حكم أنور سادات و هوارى بومدين نتيجة للدور البارز الذى قامت به الحكومة الجزائرية في مساندة العرب في مايعرف بالنكسة. من خلال الدعم العسكرى و السياسى.[2]

لتعود العلاقات خلال عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مجددا إلى التوترًا ، وذلك على خلفية توقيع مصر لاتفاقية "كامب ديفيد" مع الكيان الصهيوني في عام 1979. وقد اعتُبرت هذه الاتفاقية من قبل الجزائر قيادة وشعبًا خروجًا عن الإجماع العربي وتفريطًا بالقضية الفلسطينية، ما أدى إلى تباعد في المواقف بين الدولتين[3].

وقد أكد الرئيس الشاذلي بن جديد موقف الجزائر الرافض لهذه الاتفاقية، معتبرًا إياها شكلًا من أشكال الاستسلام السياسي. وبرزت الجزائر كإحدى الدول العربية التي تصدّت علنًا لمحاولات إعادة دمج النظام المصري في الصف العربي ما لم يتراجع عن التزاماته تجاه "كامب ديفيد". كما رفضت الجزائر المشاركة في أي جهود عربية تسعى إلى تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، انطلاقًا من التزامها الثابت بالقضية الفلسطينية ومبادئ الصراع العربي الإسرائيلي[4].

ومن جهة أخرى، فإن الموقف الجزائري لم يكن مجرد رفض سياسي، بل استند إلى رؤية أعمق لطبيعة الدور المصري التاريخي في قيادة الأمة العربية، وخاصة من خلال ما مثّله الجيش المصري من رمزية في المعارك الكبرى ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولذلك، فإن الجزائر رأت في توقيع مصر للاتفاقية تقويضًا لدور مركزي كان من المفترض أن تلعبه مصر، لا سيما في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية[5].

---

[1]-جروميكو و آخرون، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى1945-1976، ج2، دار التقدم، موسكو، 1980، ص301.

[2]-جودى عبد النور، الجزائر...دور حاسم في حرب أكتوبر1973،جريدة الشعب،17 أوت2017.

[3]-يوميات ووثائق الوحدة العربية1979، البيان الجزائرى- الليبى المشترك اثر زيارة العقيد معمر القذافى للجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985، ص356.

[4]-يوميات ووثائق الوحدة العربية1984،حديث صحفى مع محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة العامة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطنى حول الأوضاع العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985، ص ص402-403.

[5]-يوميات ووثائق الوحدة العربية1979، ،المرجع السابق ، ص356.

وقد انعكس هذا الموقف في السياسات الرسمية الجزائرية التي رفضت التطبيع، وأكدت على أن السلام العادل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب الاحتلال من الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

في إطار القمة العربية التي عُقدت بتاريخ 29 فيفرى 1980، أُكدت ضرورة تبني موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية، مع اتخاذ خطوات عملية ذات طابع استراتيجي لمواجهة التحديات الإقليمية، ولا سيما ما يتعلق بالعلاقات المصرية-الصهيونية. وقد شدد الجانب الجزائري في هذا السياق، ممثلًا في محمد الصغير مساعد، عضو اللجنة الدائمة لجبهة التحرير الوطني، على أن الجزائر لن تغادر الموقف العربي الرافض لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ما دامت مصر تواصل هذا النهج المنفرد.

وفي كلمته خلال ندوة نظمتها الجبهة الوطنية الجزائرية بتاريخ 13 أبريل 1984، أوضح السيد محمد الشريف مساعدية أن "مصر ستبقى، من منظور عربي استراتيجي، تحت المراقبة الشعبية والرسمية، ولن يتم تجاوز موقفها المنفرد دون وجود توافق شعبي عربي واسع، ولا يمكن القبول بعلاقات طبيعية معها في ظل هذا الوضع، لأن ما يربط الجزائر بمصر هو علاقة شعبية قوية لا تنفصل بقرارات سياسية مؤقتة، ولا يمكن تقييدها باعتبارات ظرفية." كما و أضاف أن "الجزائر لا تدخل في عداوات تحت ذرائع سياسية مفروضة، كما أنها لا تسعى إلى تصدير رؤاها السياسية إلى أي بلد عربي، بل تسير وفق خيارات مستقلة نابعة من رؤيتها ومبادئها"، مؤكدًا على أن "الجزائر لا تسعى إلى خلاف عسكري أو سياسي مع مصر، بل إن ما يجمع بين الشعبين المصري والجزائري أكثر بكثير مما يفرق بينهما، وأن المواقف السياسية الراهنة ليست سوى انعكاسات لظروف قابلة للتغير[1]."

كما صرحت الجزائر مرة ثانية على لسان رئيسها الشاذلى بن جديد في سنة1988 أن الجزائر لتملك أية أحقاد للمصر وأن هذه الأخيرة هي من بادرة في قطع العلاقات الدبلوماسية ،ولتبرهن الجزائر عن حسن نيتها هو زيارة الرئيس الجزائرى آنذاك لمصر 1987 من أجل إعادة رسم العلاقات بين الطرفين.[2]

[1]-يوميات ووثائق الوحدة العربية1984، حديث صحفى مع محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى حول الأوضاع العربية الراهنة، المرجع السابق،ص402-403.

[2]- سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، المرجع السابق،ص.226

ضمن سياستها الخارجية القائمة على دعم الحلول السلمية وتفادي الصراعات المسلحة، أولت الجزائر اهتمامًا بالغًا بالحرب العراقية–الإيرانية التي اندلعت عام 1980 واستمرت حتى عام 1988. وقد عبّرت الجزائر، في أكثر من مناسبة، عن قلقها العميق إزاء تداعيات هذه الحرب، التي اعتبرتها تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة بأسرها ولمصالح الدول والشعوب العربية والإسلامية[1].

وفي هذا السياق، ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابًا مهمًا في 24 أكتوبر 1984، تناول فيه رؤيته تجاه الحرب الجارية آنذاك، مشددًا على أن استمرارها يُعد خطرًا جسيمًا لا يقتصر على طرفي النزاع فقط، بل يهدد أمن واستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والإسلامي بأكمله.[2] وأكد أن الحرب لا تخدم سوى أعداء الأمة، وأنها تُلحق الضرر بالمصالح الوطنية والقومية لجميع الأطراف.

ودعا الرئيس الشاذلي، في كلمته، إلى ترجيح الحل السياسي العقلاني بدلًا من مواصلة الحرب، مشيرًا إلى ضرورة أن يختار الطرفان المتنازعان طريق التفاوض السلمي، الذي يُفضي إلى تسوية عادلة، عوضًا عن الاستمرار في مواجهة عسكرية لا طائل منها. وقد شدد على أن الجزائر، بحكم موقعها ودورها التاريخي، ترفض الانجرار وراء منطق الانتقام أو التصعيد، وتُفضّل دوماً الدفع نحو السلم والحوار كسبيل وحيد لحل النزاعات.

هذا الموقف يندرج ضمن الثوابت الجزائرية التي تؤمن بأن وحدة الصف العربي، وتغليب المصالح العليا للشعوب، لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال نبذ الصراعات الداخلية والوقوف صفًا واحدًا في مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجه الأمة.[3]

سعت الجزائر، في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، إلى ترسيخ مبدأ الاستقرار الإقليمي ضمن سياستها الخارجية، وخاصة من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول العربية المعنية بالنزاعات الإقليمية، وفي مقدمتها سوريا ولبنان. فقد تميزت العلاقات الجزائرية–السورية خلال تلك الفترة بطابعها الحميمي والودي، حيث تم الإعلان عن تطابق وجهات النظر بين البلدين إزاء العديد من القضايا الإقليمية، ولا سيما في ما يتعلق بمواجهة التهديدات الإسرائيلية المتكررة ضد السيادة اللبنانية. أعبّرت الجزائر في هذا الصرخ عن تضامنها مع سوريا في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان في أبريل 1984، وأكّدت وقوفها

[1]-يوميات ووثائق الوحدة العربية1984، حديث صحفى شامل للرئيس الشاذلى بن جديد حول القضية الفلسطينية و الحرب العراقية-الإيرانية و المغرب و سائر القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1984،ص ص 215-216.

[2]-سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز،المرجع السابق ، ص 222.

[3]-يوميات ووثائق الوحدة العربية1984، المرجع السابق، ص216.

إلى جانب خيار المقاومة ورفضها أي حلول تتنافى مع السيادة الوطنية اللبنانية والمصلحة العربية العامة. وقد عكست هذه المواقف التزام الجزائر بدعم القضايا العربية المصيرية، وحرصها على احترام قرارات الشرعية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الفلسطينية. كما جدّد وزير الخارجية الجزائري آنذاك، أحمد طالب الإبراهيمي، هذا الموقف في تصريح له بتاريخ 26 أبريل 1985، أشار فيه إلى أن الجزائر ترفض استغلال علاقاتها الطيبة والودية[1] مع سوريا لتحقيق مكاسب سياسية آنية، مؤكدًا أن الهدف الأساس هو العمل على دعم وحدة لبنان الوطنية وتحقيق استقراره، إلى جانب دعم القضايا المركزية الأخرى في العالم العربي، وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: على الصعيد الإفريقي.

بعد أن نالت الجزائر إستقلالها عملت على تقوية إرتباطاتها السياسية بدول القارة . وإتضح ذلك من خلال منظمة الوحدة الإفريقية و الدور الفعال الذى قام به الرئيس الجزائرى أحمد بن بلة خلال المحافل الدولية. ولعل أبرزها المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا بين22-25 ماى1963م، الذى يعتبر جسر فاصل في تحول تاريخ العلاقات الإفريقية. حيث توصل رؤساء الدول المشاركة فيه إلى أهداف و مبادئ موحدة كما تم وضع حد للنظام الإستعمارى و تحرير إفريقيا و تحقيق وحدتها ، ضف إلى ذلك محاولة السعي في إيجاد حلول للمشاكل التي تعانى منها القارة.[2]

أكد أحمد بن بلة على أهمية وضع أطر للتعاون الإفريقى المشترك بما يخدم مصلحة القارة ووحدتها و ذلك خلال مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في القاهرة بين17 و 21 جويلية1964م، وقد إنعكس هذا التوجه في دعوة الرئيس الغينى كوامى ناكروما إلى إنشاء مؤسسات سياسية موحدة على المستوى القارى.[3] كالحكومة الإفريقية الموحدة وهى المبادرة التي لقيت دعما قويا من بن بلة بإعتبارها تمثل الهدف الأسمى لمساعى الوحدة الإفريقية حيث ساندة الجزائر هذه التوجهات من خلال المصادقة على ميثاق المنظمة الوحدة الإفريقية، مؤكدة إلتزامها بتوطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية و مساندتها من أجل تحقيق إستقلالها السياسى و لتحقيق ذلك يجب أولا

[1]-سعد توفيق عزيز عبد الله، المرجع السابق، ص 226.

[2]-منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من أديس أبابا إلى دكار22 ماي 1974، وزارة الإرشاد القومى، ص ص 8-11.

[3]-محمد عبد الكريم، مصطفى نويصر، العلاقات الجزائرية الإفريقية، في عهد الرئيس أحمد بن بلة1962-1965، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد8، العدد1، 2024، ص626.

تحرير البلدان الإفريقية [1] مؤكدة بذلك خلال خطابه في مؤتمر الدول المستقلة في أديس أبابا"...تحدثنا عن إنشاء بنك للتنمية فلماذا لم نتحدث عن إنشاء بنك للدم، لنغيث أولئك الذين يكافحون في أنغولا و في أنحاء متعددة من إفريقيا...فقد قبل إخوان أفارقة الموت لكى تصبح الجزائر مستقلة، فلنقبل كلنا أن يموت بعضنا أو كلنا لتحرر البلدان التي لا تزال تحت السيطرة الإستعمارية وحتى لا تكون الوحدة الإفريقية كلمة فارغة رنانة فحسب".[2]

أما على الصعيد السياسى فقد أقامت الجزائر علاقات قومية مع حركات التحرر الإفريقية خاصة تلك التي قاومت الإستعمار البرتغالى.[3] و الجزائر في تلك الفترة كانت في حداثة إستقلالها حيث لم يمر سوى أربعة أشهر على إستقلالها إلى أنها أصبحت مقصدا للثوار في إفريقيا، حيث قدمت الدعم السياسى و العسكرى للحركات التحرر بما في ذلك التمويل، التسليح، و التدريب وقد شمل هذا الدعم ثماني دول إفريقية من بينها: أنغولا، جنوب إفريقيا، موزمبيق، غينيا البرتغالية، جزر الرأس الأخضر.[4]

كما قررت الحكومة الجزائرية تأسيس مكتب مختص بالتواصل مع حركات التحرر وقد تولى المحامى الفرنسي جاك فيرجيس إدارته لفترة وجيزة قبل تولى جلول ملايكة مهمة إدارة العلاقات و التنسيق بهدف تقديم الدعم اللازم لتلك الحركات.[5]وفى هذا الإطار إفتتحت الجزائر مكاتب لتمثيل في مختلف الحركات التحررية وكان لها حضور رسمي في العاصمة الجزائرية. كما إستفادت هذه الحركات من البنية الدبلوماسية التي ورثتها الجزائر عن شبكة مكاتب جبهة التحرير الوطنى في الخارج ضف إلى ذلك الدعم الذى قدمته القارة للجزائر مما ساهم في تسهيل تنقل قادتها و أعضائها بإستخدام جوازات سفر جزائرية و أسماء مستعارة[6] من بين هؤلاء نذكر باولو خورفى الذى يحمل إسم عمار سليم، و نيتو لويس باسم بوشامة على، وغيرهم وهو ما أتاح لهم ممارسة أنشطتهم السياسية بعيدا عن الملاحقات و المضايقات.

[1]-أمين إسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص78.

[2]-منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من اديس ابابا إلى دكار، المرجع السابق.

[3] -Nicole Grimand. Opcit.p276.

[4] .Ribant, D. (2018). Força Angola témoignages pour l'histoire. Paris: L'Harmattan- .2018.p 147.

[5] -Byreme J. Mecca of revolution U K. oxford university presse.2016. p190

[6] Ribant, D. (2019). l'Angola de A ã Z. Paris: L'harmattan -. P33.

ويعد دعم الجزائر لحركات التحرر إمتداد طبعيا لنضالها المسلح ضد الإستعمار الفرنسي ومن هذا المنطلق حرصت على مساندة الحركات الأكثر شعبية و تمثيلا بإعتبارها الناطقة الشرعية باسم شعوبها مثل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA) وجبهة تحرير موزمبيق(FRELIMO).[1]

وعلى مستوى الأمم المتحدة لعبت الجزائر ودبلوماسيتها دورا بارزا في الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب الإفريقية حيث ساهمت في إصدار قرارات تدين السياسة الإستعمارية التي إنتهجتها الحكومة البرتغالية مطالبة إياها بالإعتراف الفوري بالإستقلال للمستعمرات الإفريقية و منحهم حق تقرير المصيرهم، إلى جانب هذا الدعم السياسى وفرت الجزائر مساعدات ميدانية مباشرة لمقابلي حركات التحرر الإفريقية، شملت التدريب العسكرى سواء داخل الجزائر أ خارجها. خاصة أكاديمية شرشال أو في معسكرات لتدريب خصصت لهذا الغرض بالقرب من الجبهات في المناطق المجاورة خاصة في تنزانيا.[2]

وعلى الصعيد الدبلوماسي سعت الجزائر إلى توسيع حضورها في الساحة الإفريقية خلال شبكة تمثيليات دبلوماسية واسعة شملت سبعة عشر سفارة في القارة. ما يعكس حرصها على نسج علاقات رسمية مع أكبر عدد من الدول الإفريقية المستقلة.[3]وفى المقابل بادرت العدة دول إفريقية إلى فتح بعثات دبلوماسية متعددة لديها في الجزائر على غرار السنغال، الكونغو، الكاميرون، كما تم تواصل في فيفرى1963 إلى إتفاق بين الجزائر و غانا يقضى بتبادل السفراء عقب زيارة الرئيس كوامى نكرو وما إلى الجزائر و محادثته مع رئيس أحمد بن بلة.[4]

أما في سياق الزيارات الرسمية إستقبلت الجزائر في 25جويلية1963 رئيس تنجانيقا جوليوس نيريرى في زيارة رسمية أسفرت عن إتفاقيات تعاون ثنائية تمحورت حول توحيد الجهود في مواجهة التحديات السياسية و الاقتصادية المشتركة و تعزيزا لمسار الوحدة الإفريقية و التصدي لبقايا الإستعمار نهيكا عن العمل على إزالة الحواجز و الخلافات التي تعيق التكامل الإفريقى، كما قام أحمد بن بلة هو الأخر بعدة جولات دبلوماسية في إفريقيا و لعل أبرزها زيارته لمالى فى2و3 أوت1963م، حيث أكد خلال تصريح له على متانة العلاقات بين البلدين مشيرا إلى أنها أصبحت أمتن و أقوى من ذي قبل و مبررا للطابع الإستراتيجى للتعاون نحو الجنوب و سعيها لتوسيع نشاطها مع مالى و الدول الإفريقية

[1]- منصف بكاى، المرجع السابق، ص ص 45-46.

[2]-نفسه ، ص46.

[3]-عبد الملك عودة و آخرون، العرب و إفريقيا،ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1987،ص284.

[4]-عبد الكريم، مصطفى نويصر، المرجع السابق، ص628.

الأخرى.[1] كما قام أحمد بن بلة بزيارة إلى السنغال و المشاركة في مؤتمر وزراء الخارجية الإفريقية المنعقد بالعاصمة البنغالية داكار2-11 أوت 1963م، وتمثلت أبرز أهداف المشاركة فيه إلى السعي نحو صياغة سياسة إفريقية موحدة تعرض خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر1963م و التي اعتبرت فيها دورة القارة الإفريقية.[2]

المبحث الرابع: علاقات الجزائر مع المعسكرين:

المطلب الأول: علاقاتها مع المعسكر الشرقي.

شهدت العلاقات الجزائرية مع الدول الإشتراكية، وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي تطورا ملحوظا تعود جذوره إلى فترة الكفاح التحرري، فمع نيل الجزائر لإستقلالها عززت هذه العلاقات إستنادا إلى مبدأ إحترام السيادة الوطنية و تحقيق التوازن في المصالح المشتركة، وهو ما مكن الطرفين من بناء شراكة مبنية على أساس الإحترام المتبادل و التعاون المتوازن.

وقد أكد رئيس الشاذلي بن جديد خلال فترة حكمه على أهمية الحفاظ على هذا المنهج في التعامل مع المنظومة الإشتراكية، إذ توسعت العلاقات الجزائرية معها لتشمل مجالات متعددة دون المساس بسيادة الدولة. أو خيارتها السياسية والاقتصادية وقد حرصت الجزائر على عدم إختزال التعاون في مجالات ضيقة بل دعت إلى توسيعه بشكل يراعى أولويات التنمية الوطنية ويستند إلى إتفاقيات حكومية رسمية.

إن هذا التوجه السياسي عكس حرص الدولة الجزائرية على بناء شركات إستراتجية متوازنة تراعى أولوياتها التنموية وترسخ مكانتها كطرف فعال و مستقل في العلاقات الدولية.[3] في مطلع سنة1979 م. وبناء على طلب من الحكومة الجزائرية، أوفد الإتحاد السوفياتي مجموعة من الخبراء للمساهمة في تنظيم عمل المصانع وتنسيق الإنتاج وقد لعب هؤلاء الخبراء دورا مهما في دعم الكفاءات الجزائرية لاسيما في تشغيل مصنعي السكر والورق بالإضافة إلى المساهمة في تنظيم الإنتاج داخل مصنع كبير للإنشاءات العدنية و أخر لصناعة التسليح.[4]

---

[1]-منشورات وزارة الإرشاد القومي، رحلة الرئيس أحمد بن بلة في إفريقا من 2 إلى 9 أوت1963، الجزائر،ص11.

[2]-محمد عبد الكريم، مصطفى نويصر،المرجع ، ص628.

[3]- جبهة التحرير الوطني، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، الجزائر،1976، ص2.

[4]-نفسه ، ص2.

وفى سياق ذاته إنطلقت في الجزائر أشغال الدورة الخامسة للجنة الجزائرية السوفياتية في شهر نوفمبر من السنة نفسها و التي هدفت إلى توسيع مجالا التعاون الإقتصادى بين البلدين، خاصة في قطاعى الزراعة و الأنشطة الاقتصادية الأخرى .ومن أبرز مخرجات هذا التعاون تنفيذ مشروع سوفياتى لبناء منشأة لنقل الغاز في حقل حاسى مسعود فضلا عن المساهمة في عمليات التنقيب عن النفط في منطقتي ورقلة و بنت السبع إلى جانب المشاركة في إكتشاف حقول نفطية جديدة.[1]

شهدت العلاقات الجزائرية السوفياتية توسعا ملحوظا شمل مجالات متعددة من بينها القطاع الصحى، حيث تم إرسال مئات الأطباء السوفييت للعمل في مختلف المدن الجزائرية مما سهم في تعزيز المنظومة الصحية الوطنية. كما إمتد التعاون إلى المجال الثقافي حيث إلتحقق عدد من الطلبة الجزائري بالمؤسسات التعلمية السوفياتية لمتابعة دراستهم العليا.

وبحلول عام 1979م، بلغ عدد الطلبة الجزائرين الذين إلتحقوا بالجامعات و المعاهد العليا في الإتحاد السوفياتى نحو ألف طالب و طالبة عاد أغلبهم إلى الجزائر بعد حصولهم على شهادات في مجالات الطب و الهندسة و التخصصات التقنية الأخرى و تفعيلا لهذا التعاون الأكاديمى . تم تأسيس رابطة الطلبة الجزائرين في الإتحاد السوفياتى ، تولت مهمة متابعة شؤونهم الاجتماعية و البداغوجية و العمل على تذليل الصعوبات التي واجهتهه أثناء مسارهم التعليمى.[2]

وقد تعزز هذا التعاون من خلال الدعم المباشر الذى قدمه الإتحاد السوفياتى للجزائر، حيث ساهم في إنشاء عدد من المعاهد التعليمية و المدارس المهنية و التقنية، ما مكن من تكوين ألاف الكفاءات الوطنية في مختلف الإختصاصات.[3]

في إطار العلاقات الجزائرية السوفياتية برز التعاون العسكرى و تسليح الجيش الوطنى الشعبى كأحد أهم محاور الشركة بين البلدين، حيث إضطلع الإتحاد السوفياتى بدور محورى في تزويد الجزائر بمعدات عسكرية و الأسلحة. إلى جانب توفير المدربين و الخبراء. العسكريين ورغم هذه

[1]-مها ناجى حسين، العلاقات الجزائرية السوفياتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية و الإقتصادية1962-1978، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية بنات جامعة بغداد، العراق،2007، ص180..

[2]-سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، المرجع السابق، ص247.

[3]-مها ناجى حسين ، المرجع السابق ، ص201.

العلاقات الوثيقة ، فقد إلتزمت الجزائر بموقف مستقل يرفض الإنحياز الإيديولوجى، وذلك من خلال تمسكها بمبدأ الحياد لنظام الشيوعى.[1]

وفى سنة1981م قدمت الجزائر تسهيلات بحرية للاتحاد السوفياتى تمثلت في إتاحة إستخدم الورشات التصليحية و المراسى المختلفة التي تتم فيها إعادة تموين السفن الحربية بالوقود و المؤونة بواسطة سفن الدعم اللوجيستى، بما يعكس مستوى الثقة الإسترتجية التي كانت قائمة بين البلدين. وتشير بعض المصادر إلى إستفادة الإتحاد السوفياتى من عدة مرافق بحرية في الجزائر شملت ميناء العاصمة و المرسى الكبير بالإضافة إلى مرسى خليج حمامات الواقع شرقا بالقرب من السواحل التونيسية. كما يسجل في هذا السياق وجود حوالى ألف مستشار سوفياتى على الأراضى الجزائرية وهو ما يعكس مستوى التعاون الوثيق بين البلدين في تلك الفترة.[2]

كما يمكننا الملاحظة أنه في عقدى الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين ، شهد مؤشرات واضحة على تحولات في طبيعة العلاقات الثنائية بين الجزائر و الدول الكبرى. فالبنسبة للجزائر شكل رحيل هوارى بومدين الذى كان يتبنى توجها إشتراكيا نقطة تحول نحو توجه ليبراليا وقد إنعكس هذا التغير على مستوى السياسة الخارجية، خاصة في مايتعلق بمسار العلاقات الجزائرية السوفيتية إذ سعى الشاذلى إلى إعادة التوازن في علاقات الجزائر الدولية. من خلال الإنفتاح مجددا على القوى الغربية و على رأسها العدو التقليدي فرنسا.

وفى هذا السياق قام الشاذلى بن جديد بزيارة إلى و م أ سنة 1985م في خطوة مثلت قطيعة مع السياسة الخارجية الجزائرية التقليدية التي إتسمت بالتحالف مع الإتحاد السوفيتى. وقد نقل عنه قوله خلال هذه المرحلة: "لقد عرفت أين تكمن مصلحة الجزائر"، في إشارة إلى إدراكه لأهمية إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية بما يخدم المصلحة الوطنية ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في السلوك السياسى الخارجي للجزائر تمت بإرادة من الرئيس الشاذلى بن جديد نفس نفسه، وقد أدت هذه الخطوة إلى إثارة قلق الإتحاد السوفياتى الذى فسر توجه الشاذلى على أنه إبتعاد عن المواقف الجزائرية السوفيتية التقليدية، وهوما إعتبروه فقدانا لموقع إستراتيجى آخر في منطقة شمال إفريقيا.[3]

[1]-رابح لونيس في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسين، دار المعرفة، الجزائر،ص 236.

[2]-النشرة الإستراتجية التواجد العسكرى السوفياتى في المنطقة العربية و المناطق المحيطة، المجلد2، العدد2، لندن،1981، ص ص 2-3.

[3]-سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، المرجع السابق، ص248.

المطلب الثاني: مع المعسكر الغربي.

في السنوات الأولى التي تلت الإستقلال شهد العالم جملة من الأحداث التي كان لها تأثير كبير على العلاقات العالمية. ولعل أهمها أزمة الرهان الإمريكين الذين تم إحتجازهم في طهران سنة 1979م لتتدخل الجزائر كوسيط لحل هذه الأزمة و إبرازا لقدرتها الدبلوماسية في التعامل مع مثل هذه الأزمات.[1]

أما على الصعيد التعاون العسكرى لم تشهد الجزائر أي أثر يدل على التعاون قبل 1980م، حيث تعتبر الجزار الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من برنامج المساعدات العسكرية الإمريكية. وفى سبتمبر 1980م شهدت الجزائر أول إرساء للأسطول الأمريكي بمناء وهران. كما قامت الجزائر بشراء طائرات شحن إمريكية في نفس السنة. وقد رأى البعض أن الجزائر تسعى إلى تحقيق تنوع مصادر التزود بالأسلحة.[2]

وفى سياق الزيارات الرسمية جاءت زيارة الرئيس شاذلى بن جديد إلى واشنطن في 17أفريل1985م لتشكل نقطة تغير في مسار العلاقات بين الطرفين و أشاد الرئيس الإمريكى رونالد ريغان على طرح مقترح من أجل إنشاء لجنة إقتصادية دائمة و إتفاق بين البلدين، كما صرح عن فتح آفاق تعلمية أمام الطلبة الجزائرين.[3]

كما أشار الرئيس الشاذلى بن جديد إلى تمسك الجزائر بمبادئ الأمم المتحدة في تحقيق السلام و التنمية لجميع شعوب العالم وفى حوار له مع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أوضح أن الهدف الأساسى للجزائر هو إحلال السلام و الاستقرار في المنطقة، خلال لقائه بالإدارة الإمريكية شدد الرئيس بن جديد على أن الجزائر تأمل فأن تتبنى و م أ موقفا متفهما و غير منحاز تجاه حق الشعب الفلسطيني في الإستقلال وقد أشاد الرئيس الإمريكى ريغان بالدور الفعال للجزائر في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط معربا عن أمله في أن تواصل واشنطن إلتزامها بموقف متوازن يراعى مصالحها دون إنحياز.[4]

---

[1] .BOUKARA Hocine, Ideology and Pragmatism in Algerian (Universty of algiers) diploma and M.A University of lomcoster.juin1986.p199.

[2] -I bid. p-p 201-202.

[3]-سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، المرجع السابق، ص244.

[4]- نفسه، ص244.

أما بالنسبة للعلاقات الجزائرية مع فرنسا فإنها إتسمت بالتذبذ . فمنذ الإستقلال إلى غاية وفاة الرئيس الراحل هوارى بومدين 1978م، كانت العلاقات متباينة تارة يسودها التوتر و الإنقطاع و تارة تشهد نوعا من الإنفتاح و المفارقة أن فرنسا رغم عدم توازن العلاقات بينهما إلا أنها حافظت على نفوذها القوى فالجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو الثقافية أو حتى السياسية.[1]

ومع تولى الشاذلى بن جديد الحكم 1979-1992 ووفاة هوارى بومدين مالت موازين القوى داخل النظام الجزائر لصالح التيار الفرنكوفونى الذى سعى إلى إعادة تشكيل العلاقة مع فرنسا في المقابل حاولت الدبلوماسية الفرنسية التكيف مع الواقع الجديد مع علمها بأن الشاذلى لم يكن بعيدا عن النظام السابق بل و كان أحد أبرز قادته ضمن مجلس قيادة الثورة.[2]

رغم التباين في العلاقات إلا أن فرنسا ترى من منظورها أن الجزائر هي الشريك الإستراتيجى لاسيما في مجالات الطاقة كالغاز و النفط[3] رغم تعامل باريس مع الجزائر كمؤسسة مغلقة تقاد بين الجيش و الحزب الواحد و تجاهلها للحركات الاجتماعية و السياسية المعرضة و قد تجلى هذا الموقف بشكل صارخ في حادثة إغتيال المعرض الجزائرى على مسيلى عضو جبهة القوى الإشتراكية في باريس يوم7 أفريل1987م،لتقم هذه الأخيرة بتقديم الجانى أميلوا إلى الجزائر تعبيرا عن إرادتها في تهدئت الوضع حتى لاتتعرض العلاقات بين الدولتين إلى التأرجح.[4]

[1]-مها ناجى حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية دراسة تارخية في تطور العلاقات السياسية و الإقتصادية1954-1978، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية بنات جامعة بغداد، العراق،2001،ص26

[2]-سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز، المرجع السابق،235.

[3]- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال1962-1988ن تر، مصباح ممدوح كعدان، منشورات الهيمة العامة السورية للكتاب ، دمشق،2012، ص103.

[4]- بنجامين ستورا ، نفسه ، ص104.

في ختام هذا الفصل أظهرت السياسة الخارجية بعد إستقلالها إنسجاما واضحا مع المبادئ الثورية التي ركزت عليها خلال حرب التحرير وهو ما تجسد في دعم حركات التحرر و مناهضة الإستعمار. كما تميزت الدبلوماسية بسياسة مستقلة إتسمت بمبدأ عدم الإنحياز و التدخل فالشؤون الداخلية للدول مما ساهم في تعزيز مكانتها ضمن حركة عدم الإنحياز. ضف إلى أبعادها الإنسانية في دعم الشعوب و القضايا الإقليمية و الدولية.

عملت الجزائر بعد إستقلالها إلى بناء جملة من العلاقات الخارجية التي من شأنها تعزز مكانتها على الصعيد الخارجي من خلال علاقاتها مع دول الجور ودول الوطن العربى، إضافة تعزيز العلاقات مع المعسكرين الشرقى و الغربى في الوقت الذى كان العالم يخشى مثل هذه الخطوات وخاصة أن الجزائر نالت إستقلالها حديثا.

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية

لطالما شكلت الوساطة الدبلوماسية إحدى أبرز أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، لاسيما في ظل الأزمات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة العربية والإفريقية منذ الاستقلال. فقد سعت الجزائر انطلاقا من مبادئها الثورية والتزاماتها القومية إلى لعب دور محوري في تسوية النزاعات الدولية مدفوعة بإرثها التاريخي في مقاومة الاستعمار وحرصها على تعزيز السلم والاستقرار الإقليمين. حيث يتناول هذا الفصل تحليلا معمقا للدور الجزائري في الوساطة الدولية من خلال دراسة أهم الحالات والنماذج التي تدخلت فيها الجزائر بدءا من استراتيجيتها في التعامل مع ملف الصحراء الغربية، مرورا بمساعيها في الملف الإيراني، وصولا إلى دورها في تحقيق التهدئة بين الفرقاء في القرن الإفريقي مسلطة الضوء على القضية الفلسطينية والتحديات والرهانات التي واجهت هذه الجهود الدبلوماسية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوساطة كآلية بديلة لحل النزاعات.

المطلب الأول: مفهوم الوساطة.

تُعد الوساطة إحدى الوسائل السلمية البديلة لتسوية النزاعات، وتتميز بطابعها التفاوضي غير الإلزامي. وتقوم هذه الآلية على تدخل طرف ثالث محايد، قد يكون دولة، أو مجموعة دول، أو منظمة دولية، أو حتى شخصية اعتبارية ذات مكانة مرموقة، بهدف تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة وتوفير إطار مناسب للتفاوض بينها.

ويرى بعض الباحثين أن الوساطة تقوم أساسًا على توفير ملتقى محايد يجمع بين أطراف النزاع من أجل تبادل وجهات النظر، وتقريب المواقف بمساعدة وسيط محايد يسعى إلى التوصل إلى تسوية ودية يقبلها جميع الأطراف المعنية[1].

وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في طبيعة دور الطرف الثالث. ففي حين تقتصر المساعي الحميدة على بذل الجهود لإقناع الأطراف المتنازعة باستئناف المفاوضات وتسوية النزاع سلميًا، دون التدخل المباشر في عملية التفاوض، فإن الوساطة تتجاوز ذلك إلى المشاركة الفعلية في المفاوضات. حيث يُسهم الوسيط في إدارة الحوار، وقد يُقدم مقترحات محددة إذا رأى أنها تساهم في تقريب وجهات النظر وتسوية النزاع[2].

[1]-عسام جميل العسلي، دراسات دولية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق1998، ص86

[2]-بن ملوكة خيرانى،عيسى طيبي، دور الوساطة في حل النزاع المسلح في مالي، الحوار المتوسطى،المجلد11، العدد3، جامعة جيلالي ليابس سيدى بلعباس مخبر البحوث و الدراسات الاستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، الجزائر، ديسمبر2020 ، ص348.

وتجدر الإشارة إلى أن الوساطة، كغيرها من الوسائل السلمية، ليست ملزمة لا في عرضها ولا في نتائجها. فلا تُلزم أي دولة أو طرف ثالث بتقديم وساطته، بل تتم بمحض الإرادة الحرة. كما أن لأطراف النزاع كامل الحرية في قبول الوساطة أو رفضها. وحتى في حال قبولها، فإن النتائج التي تُسفر عنها الوساطة لا تكتسب صفة الإلزام القانوني، إذ تُعد التوصيات التي يقدمها الوسيط غير ملزمة، ما لم تتحول إلى اتفاق تعاقدي بين الأطراف.

يمكن أن تُباشر الوساطة بمبادرة من الطرف الثالث ذاته، كما يمكن أن تتم بطلب من أحد طرفي النزاع أو كليهما. وفي كلا الحالتين، فإن مباشرة الوساطة تظل مشروطة بموافقة طرفي النزاع، إذ لا يمكن فرضها عليهما دون رضاهما الصريح. وتُعد الوساطة، في جوهرها، آلية دعم تهدف إلى تمكين الأطراف المتنازعة من تسوية خلافاتهما بأنفسهم، من خلال الحوار والاتفاق، وليس من خلال إصدار قرار حاسم وملزم من قبل الطرف الوسيط[1].

ولا تسعى الوساطة إلى فرض حلول أو إصدار أحكام، بل تركز على تهيئة الظروف المناسبة لعملية تفاوضية بناءة، تساعد على الحد من التوتر بين الأطراف، وتلطيف الأجواء السياسية والنفسية المحيطة بالنزاع.

كما تسهم الوساطة، في بعض الحالات، في وقف التصعيد أو إيقاف العمليات المسلحة مؤقتًا، تمهيدًا لفتح قنوات تواصل غير مباشرة بين المتنازعين من خلال الوسيط،[2] بما يسمح لاحقًا بإجراء مفاوضات أكثر شمولًا وفعالية.

وقد ورد عن الوساطة في نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة جاء نصها كالاتي:" يجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم و الأمن الدولي للخطر... و الوساطة أو أن يلجأ إلى الوكالات أو تنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".[3]

[1]-على عشوي، الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية: دراسة في الوساطة الجزائرية في مالى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2019-2020،ص42.

[2]-الخير قشي، الوسائل التحكمية و غير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1999ن ص21.

[3]-فاطمة الزهراء قلواز ، النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هوارى بومدين (من1965 إلى 1978)، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، العدد الأول، جويلية2016، ص202.

تُعدّ الوساطة وسيلة فعّالة لتعزيز روح التضامن والتآخي بين أفراد المجتمع، بما يسهم في بناء مجتمع متماسك يقوم على حماية النسيج الاجتماعي، خاصة في ظلّ تنامي الخلافات والنزاعات. وقد ورد مفهوم الوساطة بأشكال متعددة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى في سورة البقرة، الآية 143: "وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا" وهو ما يشير إلى مكانة التوسط والاعتدال كقيمة جوهرية في الفكر الإسلامي. كما أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه القضاة برد الخصوم إلى الوسطاء. فقد أولى الوساطة أهمية خاصة، داعيًا إلى اللجوء إليها قبل التوجه إلى القضاء، لما في ذلك من حفظ للخصوصية، وصيانة لسمعة الأطراف، وتجنب ما قد يرافق التقاضي من ضغوط نفسية أو اجتماعية.[1]

وفي ذات السياق، نجد أن العديد من القضاة فالتاريخ الإسلامي قد أشاروا إلى استعمال الوساطة. كالقاضي أبو يعلى الفراء الذي اوجب إعماله عند النظر في المظالم: ثم يردان إلى الوساطة، فإن أفضت إلى الصلح و إلا بت الحاكم الحكم بينهما". وقد أكّد كثير من العلماء المسلمين أن الغاية من الوساطة لا تكمن فقط في إنهاء النزاع، بل تتعدى ذلك إلى ترسيخ قيم العدل، وإحياء روح التفاهم بين الناس، بما يعزّز من تماسك البنية الاجتماعية ويحفظ كرامة الإنسان.[2]

كما أشار عقداء الندوة التحضيرية لوزراء الخارجية للبلدان الإفريقية المستقلة في 15 ماى1973م، في المادة 19 "تتعهد الدول الأعضاء بتسوية مشاكلها بالطرق السلمية و تشكل لهذه الغاية لجنة و ساطة و صلح و تحكيم يحدد تألفها و شروط سيرها باتفاق خاص تصادق عليه ندوة رؤساء الدول و الحكومات"[3] و اعتبرت هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيم للنزاع.

يُشير مفهوم النزاع في اللغة العربية إلى الخصومة والمنازعة، وقد ورد في لسان العرب أن "النِّزاع والمنازعة والاعتراض في الخصومة" تعني تبادل الحجج بين طرفين في إطارٍ من التوتر والتنازع. وهو ما

[1]- فاطمة كساب الخالدي، حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية بين النموذجين الغربي و الإسلامي، دراسة مقارنة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث،2020، ص17.

[2]- فاطمة كساب خالدي، المرجع السابق، ص17.

[3]-منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من أديس أبابا إلى دكار 22 ماى1973،مطابع الإدارة العامة لمنشورات الحزب،3 نهج بيليسى، الجزائر، ص19

يعبّر عن حالة من الخلاف بين خصمين حول مسألة ما،[1] تتجسد غالبًا في صورة مشاحنة أو تناقض في المصالح أو الآراء.

ومن الناحية الاصطلاحية يعرف النزاع بأنه: "حالة من الخصومة تنشأ بين طرفين نتيجة تضارب في المصالح أو المواقف، ويُعبّر عنها عادةً من خلال مطالب متعارضة أو سلوك متنافر". بحيث يتميّز النزاع عن الصراع في كونه يرتكز على خلافات محددة تتعلّق بقضية معيّنة، بينما يشير "الصراع" إلى حالة أشمل قد تمتد لتشمل أبعادًا عاطفية أو أيديولوجية. ويُعدّ النزاع وضعًا اجتماعيًا يتضمّن تعارضًا صريحًا بين طرفين أو أكثر، بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه بطريقة تتعارض مع الطرف الآخر[2].

ويُلاحظ في الأدبيات أن النزاع يمرّ بمراحل متدرجة من التصعيد، تبدأ من الاختلاف، وقد تصل إلى مواجهة مباشرة أو قطيعة اجتماعية أو قانونية. وقد يؤدي هذا التصعيد إلى توتر العلاقات وتدهور التواصل، وقد يشكّل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي أو المؤسسي، خاصة إذا لم تُتخذ آليات مناسبة لحله أو احتوائه.

وفي هذا السياق، يرى Lunghini ، أن النزاع لا يمكن اختزاله فقط في خلاف موضوعي، بل هو في جوهره تباين في وجهات النظر، وقد يتحوّل إلى خصومة إذا ما استحال الاتفاق حول نقاط الاختلاف. ويضيف أن غياب الإرادة المشتركة للحل قد يزجّ بالأطراف نحو مراحل متقدمة من الخصومة[3].

أما على الصعيد الدولي، فإن النزاعات الدولية تُعرّف غالبًا بأنها: "حالات من التعارض أو الخلاف بين الدول أو الكيانات الدولية حول مسائل قانونية أو مصالح متناقضة، تنشأ نتيجة حادث معين أو خلاف قانوني واضح." وقد عرّفتها محكمة العدل الدولية سنة 1924 بأنها "كل حالة ينشأ فيها خلاف بين دولتين أو أكثر بسبب تعارض المصالح أو تفسير القواعد القانونية[4]".

---

[1]-فاطمة كساب خالدي،المرجع السابق ، ص6.

[2]- على عشوي، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[3] -Federica Lunghini.La mediation internationale de la théorie à la pratique : La crise invoirienne de2002-2005.Mèmoire de Magistère, Université de padova, 2006, p103.

[4]-على عشوي، نفسه، ص17.

ويتميّز النزاع الدولي عن غيره بكونه يأخذ طابعًا قانونيًا صريحًا، وقد يتطلّب تدخل آليات مثل التحكيم أو الوساطة الدولية. كما قد يرتبط النزاع بأبعاد سياسية أو اقتصادية تتجاوز البعد القانوني، وهو ما يجعل حله يتطلب أحيانًا توافر إرادة سياسية إلى جانب الحلول القانونية (مثل الوساطة أو التحكيم).[1]

المبحث الثاني: الجزائر والقضية الفلسطينية1967

لم تحظَ القضية الفلسطينية، بوصفها جوهر الصراع العربي الصهيوني، بالمكانة التي تستحقها في الخطاب السياسي الإفريقي والدولي إلا بفضل الدعم المتواصل الذي قدّمته الجزائر، خاصة بعد استقلالها عام 1962. وقد شكّل الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية نقطة تحول في مواقف العديد من الدول الإفريقية، التي أعادت النظر في سياساتها تجاه الكيان الصهيوني، لا سيما بعد أن وضحت الجزائر أبعاد الاحتلال الاستيطاني وفضحت طبيعته الاستعمارية، مؤكدة أن هذا الكيان لا يستوفي شروط الدولة وفق القانون الدولي، بل يمثل مشروعًا توسعيًا مفروضًا على الشعوب العربية والإسلامية[2].

برز الموقف الجزائري الراسخ منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث كان من أبرز تجلياته حيث افتتح أول مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر عام 1963،[3] في سابقة هي الأولى من نوعها عالميًا، بما وفر منصة لتعريف المجتمع الدولي بالقضية الفلسطينية. كما واصلت الجزائر دعمها في القمم العربية، حيث كان حضورها لافتًا في أول قمة عربية سنة 1964، التي تمخض عنها دعم إنشاء كيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني، وهو ما تُرجم في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري ممثل المملكة العربية السعودية[4].

وقد تبلور الدور الدبلوماسية الجزائرية في مناصرة القضية الفلسطينية خلال انعقاد الاجتماع التحضيري في الجزائر بتاريخ 28 أوت 1973، لوضع الخطوط العريضة للبيان الذي احيل إلى مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد مابين3 و 4 سبتمبر بالجزائر العاصمة، لتليها القمة العربية الرابعة ما بين 1-9

[1]- على عشوي، المرجع السابق، ص17.

[2]- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني(1954-1958)، دار الشروق لطباعة و نشر و توزيع ،2008، ص99

[3]-فاطمة زهراء قلواز، النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس هوارى بومدين من 1965 إلى 1978، ص205.

[4]- فاطمة زهراء قلواز ، المرجع السابق، ص205.

سبتمبر من نفس السنة، و التي حضرا فيها رؤساء الدول و الحكومات و خرج هذا الأخير بجملة من النتائج و هي كالتالي:

- منح المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية صفة العضوية واعتبرها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- إدانة السياسة التوسعية الإسرائيلية التعسفية في حق الفلسطينيين.
- المطالبة بالانسحاب الفوري لإسرائيل من جميع الأراضي المحتلة.
- يذكر المؤتمر بضرورة استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية و اعتبارها عنصر أساسي لإعادة السلام العادل في الإقليم.[1]

وبالرجوع إلى احداث أيلول الأسود عام1970م اتّسم الموقف الجزائري بدعمه الواضح والصريح للفلسطينيين، حيث رأت الجزائر في تلك المواجهات تهديدًا مباشرًا للقضية الفلسطينية ومساسًا بوحدة الصف العربي في مواجهة الاحتلال الصهيوني.[2] وقد تبنّت الجزائر، منذ اندلاع الأزمة، خطابًا سياسيًا منحازًا للمقاومة الفلسطينية، معتبرة أن استخدام القوة ضد الفصائل الفلسطينية داخل الأردن يُعد انحرافًا عن أولويات الصراع العربي الإسرائيلي. حيث اندلعت مواجهات مسلحة بين القوات الأردنية وفصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، بعد تصاعد التوترات السياسية والعسكرية في أعقاب ازدياد نفوذ الفصائل داخل الأراضي الأردنية، وتحديدًا في مناطق شمال المملكة. جاءت هذه الأحداث نتيجة تراكمات سياسية وأمنية، أبرزها الصدام بين سيادة الدولة الأردنية وطموحات الفصائل الفلسطينية التي سعت إلى استخدام الأراضي الأردنية كقاعدة انطلاق لعملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي[3].

وقد أسفرت الأزمة عن سقوط آلاف الضحايا من الجانبين، وانتهت بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إلى لبنان، في تحول استراتيجي أثّر بعمق على موقع المقاومة الفلسطينية في الجغرافيا الإقليمية. كما كشفت الأزمة عن هشاشة التوازنات العربية الداخلية، حيث اختلفت المواقف بين الدول العربية في دعمها لأي من الطرفين، ما عمّق الانقسام السياسي العربي تجاه

[1]-يحى محمد الكعيلى، عدم الانحياز بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، دس ط ، ص ص190-191.

[2]-الطاهر يحياوي، عبد العزيز بوتفليقة رجل المهمات الوطنية الكبرى، وزارة الثقافة، الجزائر،2009، ص12.

[3]-عماد رفعت البشتاوي، موقف ياسر عرفات من أحداث عام1970-1971 في الأردن دراسة من خلال الوثائق الفلسطينية و الأردنية، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المجلد09، العدد04، جامعة الخليل فلسطين،2020، ص ص ص 223-224-225-226.

القضية الفلسطينية في تلك المرحلة. وتمثل هذه الأحداث نموذجًا دقيقًا لتعقيدات العلاقة بين الكفاح المسلح والسيادة الوطنية، وتدلّ على التحديات التي واجهتها المقاومة الفلسطينية في محيطها العربي المباشر[1]

وفي أكتوبر 1973، اضطلع بومدين بدور دبلوماسي نشط، حيث أقنع العاهل السعودي الملك فيصل[2] بتبنّي خيار المقاطعة النفطية ضد الدول الداعمة للكيان الصهيوني، كما لعب دورًا محوريًا في إقناع الاتحاد السوفييتي بتعويض القدرات التسليحية المصرية[3] بعد الخسائر التي تكبدتها في الحرب. حيث طالب شراء الطائرات و الأسلحة و إرسالها إلى المصرين لاستعمالها في حرب أكتوبر وبعد تحديد موعد الهجوم قرر بومدين إرسال قائد الأركان الطاهر الزبيري إلى منطقة الشرق الأوسط لإبلاغ القادة أن الجزائر مستعدة لتقديم الدعم اللازم،[4] حيث أرسل أربع أسراب من الطائرات المقاتلة، السرب رقم23، و السرب رقم17، و السرب رقم21، و السرب رقم14، كما أرسلت سرب واد MF21 الذى يضم13 طائرة.[5]

ومعا وصول القوات الجزائرية للنقاط المصرية باشرة انخراطها في الاندماج مع صفوف اللواء الجزائر ومباشرة التحركات بعد تشكيل ما يعرف بالجيش الثالث مع الفرقة المدرعة بقيادة الجنرال محمد عبد العزيز تجاه الغرب.[6] حيث قامت الفرق الجزائرية بأدوار بطولية في هذه الحرب ألحقت خسائر فادحة للجانب الإسرائيلي.[7]

حيث شارك أفراد الجيش الجزائر في مساندة الجيوش العربية في حروبه الإسرائيلية منذ1967 إلى غاية مغادرة أخر جندي في منطقة الشرق الأوسط سنة1975.[8]

---

[1]- عماد رفعت البشتاوى، "الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1970-1971: دراسة من خلال الوثائق الفلسطينية والأردنية". مجلة دراسات تاريخية، المجلد09، العدد 04، 2020، ص ص. 1-26

[2]-أحمد المسلماني، خريف الثورة صعود و هبوط العالم العربي، دار ميرت، مصر 2005، ص ص95-98

[3]- فرحات جمال، السياسة الإمريكية في الجزائر التحولات الكبرى1962-1989، دار الريحانة للكتاب، ص ص 20-22

[4]-الطاهر الزبيرى،نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد الأركان الجزائري، الشروق، ط1، الجزائر،2011، ص166.

[5]- عبد المالك قنازيزية، حرب أكتوبر 1973، الوحدات الجزائرية في الشرق الأوسط، تقديم محمد الصالح، دمبر، د ن، الجزائر،2010، ص ص 145-176.

[6]-عبد المنعم واصل، الصراع العربي من مذكرات و ذكريات الفريق عبد المنعم واصل، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص320.

[7]-بن سعدى أسماء، الجزائر و القضية الفلسطينية1962-1973، جامعة محمد بوضياف لمسيلة،2016، ص63.

[8]-ملف الجيش، مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الحرب العربية الإسرائيلية، مجلة الجيش، نوفمبر، 2012، ص29

وقد توج هذا الدور السياسي والدبلوماسي بإسهام الجزائر في تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على اعتراف أممي لأول مرة في التاريخ. ففي عام 1974، وبفضل الجهود التي بذلها الرئيس هواري بومدين ووزير خارجيته آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، ألقى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات خطابًا تاريخيًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما مثّل اعترافًا ضمنيًا بشرعية النضال الفلسطيني، رغم اعتراض بعض القوى الغربية التي قللت من أهمية هذا الاعتراف واعتبرته غير مُلزم. كما اعتراف هذا الأخير خلال ترأسه للدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحددة [1]عن استمراريه دعم الدبلوماسية الجزائرية للقضية الفلسطينية،[2] والإعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس في 15نوفمبر1988م. ويعد هذا الإعلان تتويجًا لسلسلة من الجهود السياسية التي بذلتها الجزائر منذ استقلالها، وتعبيرًا عن التزامها التاريخي بمساندة قضايا التحرر العادلة[3].

شدد الرئيس هواري بومدين، في مقابلة له مع التلفزيون والإذاعة الإيطالية بتاريخ 16 أبريل 1973، على أن القضية الفلسطينية هي قضية مقدسة، وأن الجزائر ترفض رفضًا قاطعًا أي شكل من أشكال المساومة السياسية أو المتاجرة الدولية بها، مؤكداً أن الكفاح ضد الاحتلال الصهيوني لا بد أن يستمر حتى نيل الحقوق المشروعة،[4] وأن استغلال الثروات العربية في هذه المعركة يشكّل بُعدًا استراتيجيًا مهمًا يجب عدم التفريط فيه[5].

إن قطع الجزائر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في 5 جوان 1967 لم يكن مجرد رد فعل دبلوماسي آني، بل شكّل محطة بارزة في مسار سياستها الخارجية، وذلك في سياق تصاعد التوتر العربي الأمريكي إثر حرب أكتوبر، ودعم الولايات المتحدة المشروط لإسرائيل خلال تلك الحرب. فقد جاءت هذه الخطوة تعبيرًا عن تضامن الجزائر المطلق مع القضية الفلسطينية ورفضها التام لأي شكل من أشكال التعامل مع القوى التي تعتبرها مسؤولة عن استمرار الاحتلال الصهيوني.[6] كانت هذه الخطوة الاستراتيجية قد عبّرت عن توجه سياسي متكامل اختارت فيه الجزائر التموضع في صف

[1]-جريدة صوت الأحرار، www.alahrar.net./ara/pernalink/14543.Htnal

[2]-الطاهر يحياوي، المرجع السابق، ص12.

[3]- جريدة صوة الأحرار، المرجع السابق.

[4]-عمر بومايدة، تقديم عبد الحميد مهرى، بومدين و آخرون ما قاله و ما أثبتته الأيام...، دار المعرفة،الجزائر،2008،ص148.

[5]- الطاهر يحياوي، المرجع السابق، ص12.

[6]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص343.

الدول المدافعة عن قضايا التحرر الوطني، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.[1] كما أنها دعت الدول الإفريقية والعربية على قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني.[2] وقد كان لهذا الموقف تأثير مباشر في تشكيل الموقع الجيوسياسية للجزائر إقليميًا ودوليًا، إذ ساهم في تعزيز صورتها كدولة ذات استقلالية في القرار السياسي، وكساحة ممانعة في وجه الاستقطاب الغربي خلال الحرب الباردة.

على المستوى الإقليمي، رسّخت الجزائر مكانتها كفاعل محوري في العالم العربي وفي إفريقيا، حيث كسبت احترام الشعوب والدول التي كانت تبحث عن نموذج في مقاومة الهيمنة الغربية والدفاع عن القضايا العادلة. كما منحها هذا الموقف مصداقية عالية داخل حركة عدم الانحياز، التي كانت الجزائر من أبرز أركانها، إذ أصبحت تُنظر إليها كدولة ذات "ثقل أخلاقي" وسياسي، لا تخضع للضغوط الخارجية.

أما على المستوى الدولي، فقد ساهمت مواقف الجزائر من الولايات المتحدة، خصوصًا في أعقاب حرب 1973، في توسيع هامش مناوراتها الجيوسياسية، حيث وطدت علاقاتها مع المعسكر الشرقي، لا سيما الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وفتحت قنوات تعاون جديدة مع الدول الاشتراكية والتقدمية في أمريكا اللاتينية وآسيا.[3] وفي الوقت ذاته، لم تُغلق الباب أمام إعادة تموضعها لاحقًا ضمن سياسة أكثر توازنًا تجاه القوى الكبرى، وهو ما ظهر في وساطتها لحل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1981، مما أعاد لها دورًا استراتيجيًا كـ"وسيط محايد" بين الشرق والغرب.

لقد مكّن هذا التوجه الجزائر من تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها الدولية، والاستفادة من مكانتها الجيوسياسية كدولة متوسطية، عربية، إفريقية، وثورية، تجمع بين الانتماء الحضاري والموقف السياسي التحرري، مما عزز حضورها في التفاعلات الدولية، وفتح لها مجال التأثير في قضايا خارج حدودها الجغرافية المباشرة.

كما أكد الرئيس بومدين، في أكثر من مناسبة، أن الجزائر لن تشارك في أي تسوية سياسية تكون على حساب الحقوق الفلسطينية، أو تتناقض مع مبدأ تقرير المصير. وأبرز أن موقف الجزائر من

[1]-فركوس ياسر تاريخ الجزائر العام المحدد للفترة التاريخية من 1518 إلى غاية ما بعد الاستقلال، ط1 ، الناشر دار جودة للنشر و التوزيع، باتنة، الجزائر ،2025، ص 150.

[2]-بشير بلاح، نفسه، ص343.

[3]- فرحات جمال، المرجع السابق، ص ص 22 23.

القضية الفلسطينية ليس موقفًا ظرفيًا أو خاضعًا للضغوط السياسية، بل هو التزام مبدئي ينبع من قناعات تاريخية وأخلاقية تجاه القضايا العادلة، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية.[1]

المبحث الثالث: إسترتجية الجزائر فالتعامل مع ملف الصحراء الغربية.

تعد قضية الصحراء الغربية في جوهرها مسألة تصفية استعمار قبل أن تكون نزاعا أو إقليما وهو ما يشكل المنطق الأساسي لفهمها في السياقين التاريخي والقانوني، ومن هذا المنظور ترى الجزائر أن القضية بوصفها امتدادا لحق الشعوب في تقرير المصير. وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي و ضمن قرارت الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

ولقد ظل الموقف الجزائري ثابتا حيال هذه المسألة معتبرا أن الشعب الصحراوي يعد ضحية للاستعمار لم يستكمل إنهائه وأن من حقه المشروع ممارسة تقرير المصير عبر استفتاء حر نزيه كما عملت على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية وإنهاء كل الخلفات بين بعضها البعض وذلك للإسراع بتحرير هذا الإقليم والوقوف ضد مناورات المستعمر الإسباني.[3]

استنادا إلى تقرير البعثة الأممية لتقصى الحقائق التي أوفدت إلى الصحراء الغربية، أقربت الجزائر منذ النصف الأول من عام1976م، بوضوح بعدم امتلاكها أي مطالب إقليمية أو أطماع ترابية في الإقليم. وقد تمثل موقفها المعلن في الدعوة إلى إنهاء الاستعمار الإسباني في المنطقة بوصفه استعمارا متأخر يتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية،[4] وخصوصا تلك الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية التي أكدت على احترام إرادة الشعب في تقرير مصيره.

ويستند الموقف الجزائري في هذا السياق إلى دعم الحركات التحررية و إلى مساندة رغبة الشعوب في الاستقلال و الانعتاق من التبعية الاستعمارية باعتبار ذلك امتداد طبعيا لتجربتها الثورية و مواقفها المبدئية الرافضة لتجزئة الكفاح التحرري. ويؤكد ذلك توثيق موقف الجزائر ضمن الوثائق الرسمية التي تبرز انخراطها في دعم تقرير المصير للشعب الصحراوي كقضية مبدئية تركز على شرعية

---

[1]- منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تصريحات الصحفية للرئيس هوارى بومدين، مجلة المصور القاهرية، أغسطس1973، ص ص ص ص 14-15-16-17-18.

[2]-مصطفى الكتاب، محمد بادى، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و القوة حق، د ط، دار المختار، دمشق،سوريان1988، ص101.

[3]-عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار الدولي و العلاقات الدولية(دراسة قانونية سياسية)،د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د س، ص ص 256-257.

[4]-إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص ص 100-101.

الدولية وقام الموقف الجزائري على نقاط أساسية تمثلت في التزام الجزائر بدعم المنظومة الدولية و احترام الشرعية الأممية دون أن تعتبر نفسها طرفا مباشرا فالنزاع.[1] كما تأكد على خلو موقفها من آي مطالب إقليمية أو طموحات توسعية في الصحراء الغربية لعل أهمه اعتبارها أن تقرير المصير يمثل الألية الأنسب والأكثر شرعية لضمان حقوق الشعب الصحراوي كحق غير قابل للتصرف.[2]

حيث أكد الرئيس هوارى بومدين قائلا:" أننا نؤكد من جديد على أن الجزائر ليس لها مطامع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية ومن حقها أن تنادى بمبدأ تقرير المصير...ولن تكون ضد الأمم المتحدة".[3]

كما أدلى في تصريحات أخرى تدل على دعم الجزائر المستمر للصحراء الغربية من بين ذلك تصريحه في 24فيفرى1976م:"مشكل الصحراء الغربية هو قبل كل شيء مشكل صحراوي وإن مساعدة الجزائر لهذا الشعب ستبقى مستمرة لأنها تعتبره ولا زانا نعتبر بأن هذه الأراضي هي ملك للشعب الصحراوي فقط".[4]

كما أكدت الجزائر أكثر من مناسبة على المستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثبات موقفها تجاه قضية الصحراء الغربية، وهو ما أعرب عنه وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف الجزائر الذي جاء فيه:" إن الجزائر ليس لها أي مطلب في ذلك القطر ولكنها تعتبر نفسها معنية مباشرة على أساس تصفية الاستعمار، حيث أن للاستعمار هذه تتعلقا طبعا بالسلام وبمستقبل المنطقة التي تنتمي إليها الجزائر..."[5]

ويعد هذا الموقف منسجما تماما مع المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية والتي تتطابق بدورها مع المبادئ المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، لاسيما تلك المتعلقة باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ورفض التوسع الإقليمي. وقد أكدت الجزائر أن رؤيتها تنسجم مع قرارات الأمم

---

[1]-ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأولية، دط، دار كنوز الحكمة، د ب ن،2011،ص48.

[2]-نفسه، ص48.

[3]- على الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دط، دار الحكمة، بيروت،1980، ص234.

[4]-سعيد بن البشير المعامرة، الصحراء الغربية و المجتمع الدولي، اللجنة الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي، دط، د د ن، الجزائر،2008، ص 144.

[5]- موفق عبد الصمد، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الغزو إلى الغزو الملكي الموريتاني، دط، دار النون للطباعة د ب ن، د س ن، ص ص 20-21.

المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار وخصوصا ما يتعلق بإقليم الصحراء الغربية، باعتبارها آخر قضايا الاستعمار في إفريقيا.

وفى هذا الإطار سعت الجزائر إلى دعم الجهود الأممية الرامية إلى إيجاد حل سلمى للنزاع يقوم على أساس تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير وفق ما نصت عليه المذكرات المقدمة إلى الهيئات الدولية المختصة. وقد تبلور النشاط الدبلوماسي الجزائري على المستوى الدولي لاسيما في أروقة الأمم المتحدة من خلال حملة من المواقف الرسمية التي يمكن حصرها في:

أولا: كلمة ممثل الجزائر أمام اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة – 19 نوفمبر 1975م بشأن قضية الصحراء الغربية حيث ألقى ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة كلمة أمام اللجنة الرابعة المعنية بتصفية الاستعمار بتاريخ 19 نوفمبر 1975، تناول فيها موقف بلاده من قضية الصحراء الغربية، مشدداً على:

- ❖ رفض الجزائر القاطع للطابع السياسي الذي تتبعه المملكة المغربية في سياق احتلالها للصحراء، وذلك قبل وأثناء الاجتياح.
- ❖ التأكيد على الموقف الثابت للجزائر الداعم لحل قضية الصحراء الغربية وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.
- ❖ الإشارة إلى أهمية الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، والذي يعزز مشروعية نضال الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره.
- ❖ رفض اتفاقية مدريد الثلاثية لعام 1975،[1] واعتبارها لاغية لكونها تتنافى مع أحكام القانون الدولي، ولم تُعرض على الشعب الصحراوي أو تمثله.

ثانيا: مذكرة الحكومة الجزائرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اتفاقية مدريد الثلاثية في 12 فبراير 1976م.

- ❖ وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 12 فبراير 1976، عبّرت فيها عن رفضها الصريح لاتفاقية مدريد الثلاثية، مؤكدة أنها تشكل انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي، وتضمنت المذكرة النقاط التالية:

[1]- عمر الصدوق، المرجع السابق، ص ص 203-204.

- ❖ رفض اتفاقية مدريد الثلاثية لكونها تسلب الشعب الصحراوي حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.
- ❖ اعتبار الاتفاقية مخالفة للمبادئ الأساسية للمجتمع الدولي، وتفتقر إلى أي أساس قانوني يعترف بها.
- ❖ الدعوة إلى إنهاء الاحتلال غير الشرعي من قبل المغرب، التزامًا منه بواجباته الدولية.
- ❖ التأكيد على أن ما يُسمّى بـ"المسيرة الخضراء" ليست إلا مناورات تهدف إلى فرض أمر واقع بالقوة، وهي شكل من أشكال الاحتلال والغزو.
- ❖ تحميل إسبانيا المسؤولية الدولية الكاملة، باعتبارها السلطة الإدارية القائمة على الإقليم آنذاك،[1] وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 246.

تبنّت الجزائر، منذ البداية، موقفًا ثابتًا في دعم الشعب الصحراوي في نضاله من أجل تقرير المصير، وعبّرت عن هذا الدعم من خلال أشكال متعددة، لا سيما فيما يتعلق باستقبال اللاجئين الصحراويين وتقديم الحماية لهم، خاصة بعد تداعيات ما عُرف بـ"المسيرة الخضراء" في نوفمبر 1975،[2] التي أدت إلى عمليات تهجير قسرية شملت آلاف المدنيين، وتعريضهم لأعمال عنف شملت الترويع والإبادة.

وعلى المستوى السياسي، شكّل الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو امتدادًا لمواقف الجزائر الثابتة في مناهضة الاستعمار. وقد اتسم هذا الدعم بوضوح تام منذ بداية النزاع، حيث عملت الجزائر على تفعيل حراكها الدبلوماسي داخل القارة الإفريقية، بهدف مزدوج: من جهة، الضغط السياسي لصالح تبني مبدأ تقرير المصير، ومن جهة أخرى، دعم الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي[3] داخل المنظومة القارية.

سعت الجزائر، عبر هذه التحركات، إلى توظيف الزخم السياسي في القارة الإفريقية، مستثمرةً البعد الرمزي والواقعي لقضية الصحراء باعتبارها امتدادًا لقضايا التحرر الوطني، كما عملت على كسب الدعم الإقليمي من خلال تأكيدها على أن موقفها ينبني على المبادئ وليس المصالح، مُستخدمة في ذلك شبكة علاقاتها الاستراتيجية مع العديد من الدول الإفريقية المجاورة.

---

[1]-أسامة بوشماخ، تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية(دراسة حالة الجزائر و المملكة المغربية)، رسالة ماجستير، كلية الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر،2011-2010، ص133.

[2]-موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص ص24-25.

[3]- نفسه، ص 25.

وقد عكست هذه المقاربة حرص الجزائر على ترسيخ موقعها الدبلوماسي في إفريقيا، من خلال تأكيد تفوّقها في الساحة الدبلوماسية مقارنة بالمغرب. ويبرز هذا بوضوح في عدد السفارات الجزائرية في إفريقيا، حيث بلغ عددها 27 سفارة مقابل 3 سفارات فقط للمغرب[1] في ذلك الوقت.

ومنذ انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، كثفت الجزائر من تحرّكاتها لدعم القضية الصحراوية، وتمكنت في فبراير 1976 من إدراج ملف ترشيح جبهة البوليساريو للاعتراف[2] بها داخل مجلس وزراء الخارجية الأفارقة في أديس أبابا، كحركة تحرير مشروعة. وقد مثّل هذا تطورًا هامًا في مسار تدويل القضية داخل الإطار الإفريقي.

كما أسهمت الجزائر بفعالية في الدفع نحو عقد قمم خاصة بالقضية الصحراوية، تجلّى ذلك في قمة موريس في جويلية 1976، وقمة الرابعة عشر فالغابون في جويلية 1977، حيث أعادت الجزائر التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.[3] وفي القمة الخامسة عشر في الخرطوم المنعقدة في 22 جويلية 1978، شددت الجزائر على ضرورة عقد قمة إفريقية طارئة مخصصة لمعالجة ملف الصحراء الغربية.

واصلت الجزائر جهودها الدبلوماسية المكثفة لدعم القضية الصحراوية على المستوى الإفريقي، من خلال تقديم مشروع قرار إلى منظمة الوحدة الإفريقية يؤكد الاعتراف بجبهة البوليساريو بوصفها حركة تحرر وطني. وقد تمخض عن هذا المسعى الجزائري تشكيل "لجنة العقلاء"، وهي لجنة مؤقتة أُنيطت بها مهمة دراسة ملف الصحراء الغربية واقتراح سبل التسوية السلمية الملائمة. أفضت أعمال اللجنة إلى تبني أربع توصيات محورية، اتسمت بانسجامها التام مع الموقف الجزائري، تمثّلت في ما يلي:

- الدعوة إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية باعتباره السبيل الديمقراطي لتحديد مستقبل الإقليم.
- وقف شامل لإطلاق النار كخطوة تمهيدية لتهيئة مناخ ملائم للعملية السياسية.
- جمع كافة أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات في إطار تسوية سياسية عادلة، برعاية منظمة الوحدة الإفريقية.

---

[1] - slimane chikh .Algérie port de l'Afrique, casbah, alger, 1999, p255

[2]-فاطمة سعودى، التوجه الدبلوماسي المغاربي للسلطة الجزائرية 1962-1976، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادى،2013-2014،ص59.

[3]-نفسه، ص60.

- تنظيم الاستفتاء تحت إشراف دولي محايد يضمن نزاهة العملية واحترام إرادة السكان الأصليين[1].

وقد اعتُبرت هذه التوصيات انعكاسًا مباشرًا لنجاح التحرك الجزائري في فرض رؤيته داخل الإطار الإفريقي، وتأكيدًا على فاعليتها الدبلوماسية في كسب التأييد القاري لقضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

كما شكّلت نتائج هذه اللجنة منطلقًا لتعزيز الاعتراف بجبهة البوليساريو داخل المؤسسات الإفريقية، ومرحلة مفصلية في الانتقال من مجرد دعم رمزي إلى ترسيخ سياسي واضح للقضية الصحراوية بوصفها مسألة تصفية استعمار.

وفي ضوء هذا الزخم الدبلوماسي، كثفت الجزائر جهودها لدفع منظمة الوحدة الإفريقية نحو الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كدولة قائمة، والعمل على إدماجها ضمن المنظومة القارية. وارتكزت هذه المساعي على التأكيد المستمر لمبدأ ضرورة إطلاق مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، باعتباره الإطار الأمثل لحل النزاع على أسس الشرعية الدولية ومبدأ تقرير المصير[2].

المبحث الرابع: آليات التدخل الدبلوماسي الجزائري في تسوية أزمة الرهائن إيران.

استجابة لطلب المشترك من الرئيس الإمريكى جيمي كارتر و الرئيس الإيراني آنذاك تعهدت الجزائر عبر رئيسها الشاذلي بن جديد في 15نوفمبر1979م،[3]بلعب دور الوسيط في حل الأزمة الناجمة عن احتجاز دبلوماسيين و موظفين أمريكيين في سفارة الولايات المتحدة الإمريكية بطهران والتي اندلعت بتاريخ 4 نوفمبر1979م. وقد برر الجانب الإيراني هذا التصعيد باعتباره ردا على السياسات الإمريكية التي من وجهة نظره شكلت تهديدا للأمن القومي الإيراني فقد رأى النظام الإيراني أن الو م أ لم تحترم سيادة البلاد و قوانينه . خاصة من خلال تدخلها في شؤونه الداخلية ومحاولاتها التأثير على استقرار النظام السياسي وأعبر الإيرانيون أن هذه التدخلات كانت سببا مباشرا في اندلاع حالة م الفوضى مما استدعى اتخاذ إجراءات حاسمة من طرفهم.

[1]-بن عامر تونسي، تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، دط، المؤسسة الجزائرية للطباعة و النشر،1987.ص264.

[2]-محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، د ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص231.

[3]-محمد بوعيشة، الدبلوماسية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، ط1، دار الجيل، الجزائر،2004، ص133.

وفى هذا السياق شرعت الجزائر في جهور وساطة دبلوماسية فعالة قادها وزير الخارجية آنذاك محمد الصديق بن يحرى بمشاركة السفير الجزائري في طهران عبد الكريم غريب. ونظيره في واشنطن رضا مالك، وقد توصلت هذه المساعي بشكل مكثف إلى أن توجت في النصف الثاني من عام 1981م،بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بعد فترة احتجازهم التي استمرت لأكثر من أربعة أشهر في المقابل التزمت الو م أ بعدم التدخل في الشؤون الخارجية الإيرانية مستقبلا وهو ما شكل مخرجا تفاوضيا مهما أتاح حل الأزمة سلميا بفضل الجهود الجزائرية.[1]

فاعند تحليل الأسباب الكامنة وراء أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران يتضح أن الأزمة تفجرت في ظل تصاعد التوتر بين غيران والولايات المتحدة الإمريكية دون توفير أرضية مناسبة لمعالجة الخلافات القائمة بين البلدين عبر القنوات الدبلوماسية هذا الوضع الحرج فرض على الطرفين البحث عن وسائل بديلة وسلمية لتسوية الأزمة وفقا لما تنص عليه المادة33 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تدعو أطراف النزاع إلى اللجوء إلى التفاوض أو الوساطة أو غيرها من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية.[2]

وفى هذا السياق برز دور الوساطة كخيار مطروح من خلال تدخل طرف ثالث يتسم بالحياد والقدرة على التقرب من وجهات النظر المتضاربة. وقد أسهمت الجزائر من خلال دبلوماسيتها النشطة في لعب دور محوري في تسهيل الحوار بين الطرفين المتنازعين. و اقتراح حلول توافقية تلبى الحد الأدنى من مطالب كل من إيران و الو م أ، وقد جاء هذا التدخل بعد أن تقدمت إيران بطلب رسمي للجزائر للقيام بوساطة دبلوماسية نظرا لما عرف عن الجزائر من مواقفها المتزنة وجهودها المستمرة في تعزيز السلم و الامن الدوليين و محاولاتها المتكررة لحل النزاعات دون اللجوء إلى استخدام القوة المسلح أو اندلاع الحروب.

كما يتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا التدخل للطرف الجزائري جاء في وقت فشلت فيه كافة المحاولات الأخرى والمفاوضات التي أجريت بين الطرفيين لاسيما من الجانب الأمريكي.[3] فقد شكلت الوساطة الجزائررية نموذجا فعالا للدبلوماسية النشطة حيث استطاعت الجزائر بفضل تحركاتها الدبلوماسية المدروسة وحكمة القائمين عليها. إن تساهم في إيجاد حل سلمى نهائي للأزمة إحتجاز الرهائن الأمريكيين

[1]- محمد بوعيشة ،المرجع السابق، ص136.

[2]-إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الإمريكية، دار دجلة للنشر و التوزيع، الأردن،2009، ص21.

[3]-لحلوح بلقاسم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة شهادة ماجستير في الحقوق، جامعة البليدة، 2004، ص65.

داخل سفارتهم بطهران وقد ارتبط نجاح هذه الوساطة بتوفير شرطيين أساسين اعتبرا الحجر الأساس في إتمامها وذلك لما أشار إليه الرئيس الشاذلي بن جديد وهما:

- الثقة الكاملة التي حظيت بها الجزائر من قبل الأطراف المعنية، وخصوصا فيما يتعلق بسياستها المتزنة ونهجها السلمى في معالجة الأزمات.
- التزام الطرف الإيراني بتنفيذ الإتفاقيات الناتجة عن المفاوضات، ما سهل الوصول إلى تسوية نهائية للأزمة.[1]

بعد فشل المحاولات العسكرية في معالجة ازمة الرهائن سنة1979م أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ15ديسمبر1979م. أمر باتخاذ تدابير مؤقتة، عبرت فيه عن الإجماع الدولي بضرورة الالتزام بالقانون الدولي وجاء فيه ما يلى:

- على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تبادر فورا بإطلاق سراح جميع الرعايا الأمريكيين المحتجزين.
- على الحكومة الإيرانية أن تكفل توفير الحماية الكاملة و الامتيازات و الحصانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لجميع الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين التابعين للأمم المتحدة.
- على حكومتي الو م أ والجمهورية الإسلامية الإيرانية الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تصعيد التوتر القائم بين الطرفين.[2]

لتصدر محكمة العدل الدولية في 14 ماى1980م، حكما بخصوص القضية المتعلقة باحتجاز الرهائن، حيث اعتبرت المحكمة أن إيران قد أخلت التزاماتها الدولية تجاه الو م أ و و اكتتبت أفعالا ترتب عليها مسؤولية الدولية كما أكدت المحكمة على ضرورة إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، وتسليم مقر السفارة إلى السلطات الأمريكية باعتبارها الجهة القانونية صاحبة الحق في الحماية. كما ألزمت إيران بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية.[3]

نتيجة لتصاعد حدة الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لجأ الطرفين إلى طاولة المفاوضات في محاولة للتوصل إلى تسوية سلمية. وقد استمرت هذه المفاوضات بشكل مكثف بواسطة

---

[1]- الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران،.com. ennaharoronlime .http://www 2025/2/12.

[2]-نفسه.

[3]-محكمة العدل الدولية، www .icj.ang

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حيث شارك المبعوث الأمريكي وارن كريستوفر في سلسلة المحادثات التي جرت على الأراضي الجزائرية. وأسفرت هذه الجهود عن التواصل إلى اتفاق نهائي وتم توقيه بتاريخ19جانفى1981م بالعاصمة الجزائرية و الذى عرف لاحقا باتفاق الجزائر. ويعد هذا الاتفاق بمثابة نقطة نهائية لأزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين وذلك عقب موافقة الطرفين رسميا على البيان الذي صاغته الحكومة الجزائرية.[1]

المبحث الخامس: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الإرتيري الإثيوبي.

يعد النزاع الإرتيري من أبرز وأكثر النزعات حدة على الصعيد الإفريقي، نظرا لما حظي به من اهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي عامة، ومن دول إفريقيا خاصة فقد أسهم هذا الصراع في زعزعة الاستقرار بين الدولتين وتحول من خلاف حدودي إلى مواجه عسكرية شاملة اتخذت طابع الحروب التقليدية.

يرجع أصل النزاع الإرتيري الإثيوبي إلى مرحلة ما بعد استقلال إريتريا حيث كانت إثيوبيا تسيطر بشكل كامل على السواحل الإرتيرية. ويتمثل جوهر النزاع في الخلاف حول الحدود إذ طالبت إريتريا بإعادة ترسيم الحدود التي رسمها الاستعمار الإيطالي، لاسيما في المناطق التي أشير سابقا إلى أنها تضم امتدادات مكانية إرتيرية داخل الأراضي الإثيوبية[2] ولهذا السبب ينظر إلى هذا النزاع المسلح بوصفه صراعا سياسيا و جغرافيا متشابك. يعد النزاع بين إريتريا و إثيوبيا الذى اندلع سنة1998م امتداد لصراع ج تعود جذوره إلى فترة ما قبل استقلال إريتريا، حيث أعلن المجتمع عن الدولي سنة1993م من خلال هيئة الأمم المتحدة بالاعتراف بإريتريا كدولة مستقلة ذات سيادة وقد ترتب عن هذا الاعتراف مطالبة إريتريا بحقها في السيادة الوطنية على المناطق الحدودية تزامنا مع توغل القوات الإثيوبية داخل الأراضي الإرتيرية مما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح.

أمام هذا الوضع تكافئت الجهود الدولية الراهنة إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع و كان للجزائر دور بارز ضمن هذه المساعي فقد بادرت الجزائر بوساطة متعددة الجوانب[3] تهدف إلى توفيق بين

---

[1]-عميور ريمة، بوكرش نبيلة، السياسة الإيرانية في الخليج1988-1997، العودة إلى قوة الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيجل،2014-2015، ص36.

[2]-العنبكى طه حميد حسن، تطورات الصراع الإيثيوبى و مواقف القوى و المنظمات الإقليمية و الدولية، مجلة القادسة للقانون و العلوم السياسية، المجلد الثالث، العددان 1-2، 2010، ص57.

[3]-نفسه، ص57.

الطرفين و التوصل إلى إتفاق سلمى يرضى كليهما. وتوجت هذه الجهود بموافقة الطرفين للدخول في مفاوضات غير مباشرة، أفضت إلى غاية توقيع اتفاق ينص على السلام والمهادنة.

وفى هذا الإطار برز الدور المحورى للوساطة الجزائرية لا سيما من خلال احتضانها لأعمال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي شكلت منصة مناسبة لطرح وثيقة ثانية لتسوية النزاع بين البلدين. وقد تضمنت هذه الوثيقة إلتزام الطرفينن بوقف المناوشات المسلحة ووضع حد لكافة الإدعاءات التي من شانها تأجيج النزاع وقد جاء هذا الإنجاز الدبلوماسي تحت إشراف مباشر من الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة بالتعاون من منظمة الوحدة الإفريقية.

و في إطار مواصلة المساعى الدبلوماسية التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية كلف الرئيس الجزائرى مبعوثه الشخصى السيد أحمد أويحي بمتابعة تنفيذ توصيات قمة الجزائر، وذلك من خلال زيارته الميدانية لكل من إريتريا و إثيوبيا حيث أجرى مشاورات مع رؤساء البلدين بشأن سبل تفعيل بنود الاتفاق.

وقد أعربت إريتريا خلال هذه الزيارة عن إستعدادها لتنفيذ الاتفاق النهائي بشأن النزاع في حين عبرت إثيوبيا عن تحفظها على بعض البنود مما أدى إلى تأجيل توقيعه نتيجة إعتراضها على بعض البنود، و في هذا السياق لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا محوريا في تقريب وجهات النظر إذ تم تشكيل فريق عمل تقنى تحت إشراف المبعوث الجزائرى و ضم في عضويتيه ممثلين عن الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الإمريكية و الإتحاد الأوروبى.[1]

وقد عقد هذا الفريق عدة إجتماعات تم من خلالها وضع ترتيبات تقنية لتطبيق الإتفاق، تمثلت في تحديد الآليات العلمية لتطبيق بنوده و تثبيته وقف إطلاق النار إلى جانب وضع قواعد أساسية لحل النزاع و الاتفاق على إنهاء كل أشكال المواجهات العسكرية بين الطرفين.

قام المبعوث الجزائرى بدور فعال في تقريب وجهات النظر بين الدولتين حيث قاد دولة ثانية للمفاوضات و قدم خلالها وثيقة الترتيبات الفية التي وافقت عليها إريتريا بينما أبدت إثيوبيا إعتراضها على بعض البنود. وإستكمالا لهذا الإتجاه باشر السيد أويحى بجولة ثالثة هدفت إلى تأكيد أهمية الوثيقة وعلى الرغم من حالة التوتر المتصاعد بين البلدين تمكن هذا الأخير من الوصول إلى إثيوبيا مما أتاح الفرصة لإجراء جولة رابعة أجرت خلالها مناقشات معمقة اسفرت عن تقديم إثيوبيا وثيقة

[1]- العنبكى طه حميد حسن، المرجع السابق، ص57.

تنص على أسباب رفض [1] تنفيذ التدابير الفنية إلا أن المبعوث الجزائرى أصر على ضرورة مواصلة الجهود، ما أدى إلى عقد جولة خامسة أنتهت بموافقة إريتريا على الوثيقة رغم عدم توقيعها رسميا من طرف الرئيس الجزائري. أما إثيوبيا فقد تمسكت برفضها للوثيقة بالصيغة ذاتها وهو ما شكل عقبة أمام التوصل إلى حل يرضى الطرفين في ظل هذا الانسداد دعا الرئيس الجزائري إلى دخول الطرفين في مفاوضات غير مباشرة فالجزائر. وتعد هذه الأخيرة خطوة حقيقية نحو الحل السلمى للنزاع إذ مكنت الوساطة الجزائرية من تحقيق تقدم ملموس وقد عقدت هذه المفاوضات بين وزيري الخارجية للدولتين و بحضور المبعوث الجزائري السيد احمد أوجي المكلف بالقضية.

و بالرغم من أن بعض الجولات لم تقضى إلى نتائج حاسمة إلا أن الجهود الدبلوماسية لم تتوقف بل استمرت عبر جولات متعددة توجت بجولة سادسة وافقت فيها الدولتان على توقيع إطفاق وقف إطلاق النار وقد شكل هذا الاتفاق ثمرة للجهود الحقيقية التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية.[2]

[1]- حنفاوى مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام و الأمن الدولين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولى العام، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2011-2012، ص99.

[2]-العنكبى طه حميد حسين، المرجع السابق، ص71.

وخلاصة لهذا الفصل نستنتج الدور الفعال الذي لعبته الجزائر على الصعيد الخارجي من خلال وساطتها في التدخل لحل النزاعات الحاصلة منذ 1978 إى منذ أن تدخلت الجزائر لحل أزمة الصحراء الغربية إلى غايت أخر أزمة في بحثنا وهي أزمة الصراع الإريتيرى الإيثيوبى سنة1998م، حيث عملة الدبلوماسية الخارجية للجزائر على العمل على إجاد حلول ترضى جميع الأطراف المتضاربة دون اللجوء إلى تصعيد هذه الصراعات في إطار السير نحو التقدم بمبادأ وأسس جديدة رافضة لكل أساليب العنف والتخلف.

الخاتمة

الخاتمة:

مما سبق عرضه وتحليله ومناقشته ضمن هذه المذكرة نستخلص ما يلي:

- يتضح أن الدبلوماسية الجزائرية لم تكن مجرد أداة مكملة للكفاح المسلح، بل شكلت في حد ذاتها جبهة نضالية موازية ساهمت بفعالية في تحقيق أهداف الثورة التحريرية. فمنذ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة1958م، انطلقت الجهود الدبلوماسية في إطار منظم و استراتيجي ساعية لكسب التايد الدولي و التعريف بالقضية الجزائرية في مختلف المحافل الإقليمية و الدولية.
- لقد شكل تأسيس تحولا نوعيا في مسار الثورة الجزائرية، إذ ساهم في نقل الكفاح المسلح إلى الساحة الدولية، و منح القضية طابعا شرعيا و مؤسساتيا، وقد نجحت هذه الحكومة في كسب دعم سياسي و دبلوماسي معتبر، رسخ مبدأ الدولة الجزائرية المستقلة في الوعى الداخلي و الرأي العام العالمي.
- لقد كشفت المواقف الدولية من إعلان الحكومة المؤقتة عن مدى تأثير هذه الخطوة في إعادة توجيه مسار الصراع الجزائري الفرنسي ضمن السياق الدولي. ففي ظل التنافس بين المعسكرين الشرقي و الغربي حظيت الحكومة المؤقتة بدعم معتبر من العديد من الدول الاشتراكية و الدول العربية و حتى الإفريقية. مما زاد من عزل فرنسا دبلوماسيا و إضعاف موقفها في الساحة الدولية مما ساهم من تعزيز شرعية الثورة الجزائرية على الصعيدين الإقليمي و العالمي.
- نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إيصال صوت الثورة إلى المحافل الدولية زعم القيود المرفوضة عليها، حيث تمكنت من كسب تعاطف واسع من خلال عرض القضية الجزائرية خلال المؤتمرات الأفروأسيوية و في هيئة الأمم المتحدة. مما سهم في فضح جرائم الاستعمار و تأكيد شرعية الكفاح المسلح و إسقاط الدعاية المغرضة التي كانت تنتهجها فرنسا للوقف في ضد هذه الفعاليات.
- إتسم موقف الكتلة الأفرواسيوية بدعم واضح للقضية الجزائرية حيث واكب تطوراتها السياسية والعسكرية مما عزز من شرعية الثورة الجزائرية و ساهم في كسب تأييد الدولى لمطالبها العادلة.
- لقد ساهم العمل الدبلوماسي الجزائري بالتوازي مع الكفاح المسلح في كسب تأييد الدولى للقضية الجزائرية، مما أدى إلى عزلة فرنسا الدبلوماسييا وعسكريا وأجبرها فالنهاية على قبول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كونها الممثل الشرعة والوحيد للثورة الجزائرية.

- إن السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال اتسمت بدعم واضح لحركات التحرر مستندة إلى تجربة الثورة التحريرية مما عزز من مكانتها الدولية و أكسبها مصداقية في المحافل الإقليمية و الدولية.

- مثلت التجربة الجزائرية في التحرر مرجعا هاما في بلورة السياسة الخارجية الداعمة لحركات التحرر ، رافضة لكل التدخلات الأجنبية و قد سعت الجزائر من خلالها إلى ترسيخ مبادئ السياسة و تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية، بما يعكس التزاماتها بالشرعية الدولية و المساواة و احترام إرادة الشعوب في إطار القانون الدولى.
- سعت الجزائر إلى انتهاج سياسة خارجية متوازية تعبر عن موقفها من دعم قضايا التحرر الوطني و العدالة الدولية، مستندة في ذلك على تجربتها الرائدة في الكفاح من أجل الاستقلال مما جعلها عضو فعالا في صياغة النظام العالمي بعد نهاية الاستعمار
- تعد الوساطة أداة فعالة في تسوية النزاعات كونها تقوم على الحوار و التفاوض بعيدا عن العنف و قد تبنتها الجزائر ضمن إطار دبلوماسي قائم على الشرعية الدولية و المبادئ السلمية.
- أظهرت الجزائر التزاما ثابتا تجاه قضية الصحراء الغربية من خلال دعمها لحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، مستندة إلى موقفها المبدئية المناهضة للاستعمار ومؤكدة على ضرورة الحل السلمى.
- أثبتت أزمة الرهائن بإيران1980م، قدرة الجزائر على لعب دور الوسيط النزيه المحايد حيث ساهم تدخلها الدبلوماسي في التوصل إلى اتفاق ينهى أزمة مما عزز مكاناتها الدولية.
- عكست جهود الجزائر في تسوية النزاع الأثيوبي الأريتيري مدى انخراطها الفعلي في دعم الامن و الاستقرار في القارة الإفريقية من خلال تبنى مقاربة دبلوماسية متوازنة بين الأطراف المتنازعة.
- تتمسك الجزائر بموقف ثابت و داعم للقضية الفلسطينية معتبرة إياها قضية مركزية و قد ساهمت بشكل فعال في دعم الشعب الفلسطيني سياسيا و ماديا، وسعت إلى تحقيق المصالحة بين الفصائل، و تأكد على أهمية الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال الصهيوني و تحقيق السلم و الاستقلال و إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.
- تؤكد مساهمة الجزائر في القضية الفلسطينية حيث شكلت و ساطتها إحدى أدواتها للدفاع عن القضايا العادلة على الصعيدين العربي و الدولى.

نأمل من خلال دراستنا هذه قد سلطنا الضوء على إحدى القضايا التاريخية الهامة من تاريخ الجزائر، و أن تفتح أفاق جديدأما للباحثين في هذا التخصص لإستكمال الجهود العلمية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادرو المراجع:

القرآن الكريم.

سورة البقرة، الآية143.

أولا: المصادر.

أ- كتب و مذكرات:

1. أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري هاجس البناء1965-1978، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

2. البجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

3. بن جديد شاذلي ، مذكرات شاذلي بن جديد ، تحرير عبد العزيز بوباكير ، ج 1، دار القصبة لنشر ، الجزائر .

4. بن قبي صالح ، الدبلوماسية الجزائرية ، بين الأمس واليوم ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار ، الجزائر

5. بلاسي نبيل ، اتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر ،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ، 1990 .

6. جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني ما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007.

7. جلال يحى ، المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرير و الاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 1966.

8. الديب فتحي ، عبد الناصر وثورة الجزائر ، ط2 ، القاهرة ، 1990 .

9. دحلب سعد ، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، 2007 .

10. شعراوي حلمي ، سيرة مصرية إفريقية ، ط1، دار العين لنشر ، مصر ، 2019 .

11. شقيري أحمد ، قضية الثورة الجزائرية من احتلال إلى استقلال ، دار العودة ، بيروت ، دس .

12. فانون فرانس ، من أجل إفريقيا ، تر محمد لميلي ، ط1، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، 1966.

13. عمار قليل ، ملحمة الجزائر ، ج3 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1961

14. الزبيري محمد العربي ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ، 1945 -1962 ، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 , وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

15. الزبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح ، ط1 ، الشروق الإعلام والنشر ، الجزائر ، 2011 .

16. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر،2009.

17. ستورا بنجامين ، تاريخ الجزائر بعد استقلال 1962-1988 ، تر ،صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السوريا للكتاب ، دمشق ، سوريا ، 2012 .

18. ملاح عمار، محطات حاسمة من تاريخ الثورة 1954 -1962، دار الهدى لطباعة والنشر، الجزائر 2007.

19. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مذكرات)ج3، دار البصائر، الجزائر، 2008.

20. واصل عبد المنعم، الصراع العربي من مذكرات و ذكريات الفريق عبد المنعم واصل، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

ب- الجرائد والمنشورات الرسمية:

1. جبهة التحرير الوطنى للجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، مطبعة جريدة النصر، قسنطينة.

2. جريدة المجاهد، العدد 40.

3. جريدة المجاهد، العدد 41.

4. جريدة المجاهد، العدد 48.

5. جريدة المجاهد، العدد 74.

6. جريدة المجاهد، العدد 87.

7. جريدة الرسمية الجزائرية ، ع48 ، السنة العاشرة ، 15 جويلية 1973م .

8. منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، من أديس أبابا إلى دكار 22 ماي –أوت 1973 ، مطابع الإدارة العامة للمنشورات الحزب نهج بليسي ، الجزائر.

9. منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،التصريحات من كلمات الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء .

10. منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،التصريحات الصحفية لرئيس هواري بومدين لمجلة المصور القاهرية وحديثه للتلفزة المصرية ، أغسطس 1973 ، مطبعة الرئاسة .

11. منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التصريحات الصحفية لرئيس هواري بومدين لصحيفة النهار البيروتية ج2 ، أغسطس 1973

12. وزارة الإرشاد القومي مصلحة الوثائق والمنشورات ، الجزائر في أديس أبابا ، خطبة رئيس بن بلة وأمام المجلس الوطني الجزائري، مطابع الإدارة العامة للمنشورات الحزب نهج بليسي ، الجزائر .

13. جبهة التحرير الوطني، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1976، مصلحة المطبوعات المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب:

1. أبو زكريا يحي، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ،د ط ، الناصري ، 2003 .

2. أبو قاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 4 ، د ط ، عالم المعرفة ، الجزائر .

3. أحمد سعيود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960 -1961) ، دار الحكمة لنشر الجزائر ، د س .

4. أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني(1954- 1958) ، دار الشروق لطباعة و النشر وتوزيع ، 2008 .

5. أحمد المسلماني ، خريف الثورة صعود وهبوط العالم العربي ، دار ميرت ، مصر ، 2005 .

6. ألبير تيفوا دجرى، إفريقيا الثائرة، تر نجدة هاجر و سعيد العز، ط2، منشورات المكتب التجارى للطباعة و التوزيع و النشر، لبنان.

7. زغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام ، وتطور ثورة التحرير الوطني (1956-1962) ، مؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1980 .

8. إدريس عطية، التطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائرية الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2019.

9. إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 -1962) ، ج2، دار الغرب ، الجزائر ، 2005 .

10. إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، دار الدجلة ، لنشر والتوزيع، الأردن ، 2009 .

11. إسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار الهومة الجزائر ، 2009 .

12. إسماعيل معراف غاليا ، الأمم المتحدة ، النزعات الإقليمية ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1955 .

13. أمين بشيشي ، الثورة الجزائرية ، أحداث وتأملات ، إنتاج جمعية أول نوفمبر 1994.

14. العسلي عصام جميل ، دراسة دولية ، منشورات اتحاد الكاتب العربي ، دمشق ، 1998 .

15. بن نادر الطيب، الجزائر حاضرة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008.

16. محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1968) ، ج2 ، منشورات اتحاد الكاتب العربي ، 1999 .

17. محمد العربي ولد خليفة، دراسة الهيكلة الجديدة للعالم، د ط، الجزائر، 2013.

18. مادهو بانيكار، مشكلات الدول الآسيوية الإفريقية ، ت ر ، نجدة هاجر وسعيد العز، ط2 ، منشورات المكتب التجاري لطباعة والتوزيع والنشر ، لبنان .

19. لحبيب عبد الله، السياسة الجزائرية في ظل الأزمة (1992 -1997)

د ط ، دار هومة ، الجزائر ، 1999 .

20. براهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمات الجزائرية (1958 -1998)، ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت ، 2001 .

21. برحاب عكاشة، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط 2، د م، دار أبي رقراق لطباعة والنشر، 2003.

22. بن البشير ، المعامرة سعيد ، الصحراء الغربية والمجتمع الدولي ، اللجنة الجزائرية لتضامن مع الشعب الصحراوي ، د ط ، د د ن ، الجزائر 2008 .

23. بن داها عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأراضي إبان احتلال الفرنسي للجزائر ، (1830 -1962)، ج2 ، الجزائر ، 2008 .

24. بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، د ط، المؤسسة الجزائرية لطباعة والنشر 1987 ،

25. بكاي منصف ، دور الجزائر في تحرير إفريقيا وقومات ديبلوماسياتها الإفريقية ، ط1 ، دار الراية ، لنشر وتوزيع ، الجزائر،2017 .

26. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989) ، ج 2 ، دار المعرفة ، الجزائر . 2006 .

27. بن غربي ميلود ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأولية ، د ط ، دار كنوز الحكمة ، د ب ن ، 2011.

28. بوعيشة محمد ، الدبلوماسية والصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الإرتيرية ، دار الجيل ، بيروت ، 2004 .

29. بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية وجنرال ديغول (1958- 1962) ، سنوات والخلاص ، مؤسسة بونا ، الجزائر ، 2012 ،

30. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من بداية إلى غاية 1962 ، ط 1 دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .

31. يحى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج3، دار الغرب، الجزائر،2003.

32. بوميادة عمر ، تقديم عبد الحميد المهري بومدين وأخرون مقاله و ما أثباته الأيام ....، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

33. بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958 -1959)، دار الحكمة للنشر ، الجزائر 2010.

34. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

35. جمال فرحات ، السياسة الأمريكية في الجزائر وتحولات الكبرى في الجزائر، (1962- 1989) ، دار الريحانة للكتاب.

36. جروميكو و آخرون، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى1945-1976، ج2، دار التقدم، موسكو، 1980.

37. خالد بوهند، دور النخبة الجزائرية في نشأة و تطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير،1954.

38. العسلي بسام و مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، دار الطلاس ، دمشق 1984 .

39. العسلي عصام جميل، دراسة دولية منشورات اتحاد الكتاب العربي دمشق 1998 .

40. رضوان محمد ومنازعات الحدود العالم العربي ، دط ، إفريقيا الشرق ، المغرب 1999.

41. عبد القادر زريق المغامدي ، نزعات الحدود العربية ، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 .

42. عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (1945 -1985) ، د ، ط ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2001 .

43. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة،ج3،دار البعث، قسنطينة الجزائر،1991.

44. عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

45. رابح لونيس ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، 2000.

46. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية لدولة الجزائرية الحديثة ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 .

47. سعيدوني ناصر الدين، أساسيات منهج التاريخ ، د ط ، البصائر لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 .

48. سلام حسين مصطفى، العلاقات الدولية، إدارة المطبوعات، الإسكندرية، 1984.

49. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، تر، محمد حافظ، دارسات في الحركة الوطنية والشؤون المسلحة، 2002.

50. الشامي علي ، الصحراء المغاربية عقدة التجزئة في المغرب العربي ، دار الحكمة بيروت ، 1980 .

51. شوقي عطا الله أكمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ الحديث و المعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر و التوزيع, الرياض.

52. الصغير مريم ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1956 -1962) ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2009

53. صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في أطار دولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية سياسية)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د س.

54. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ، ما قبل التاريخ إلى 1962 ، دار المعرفة ، الجزائر , 2009 .

55. فركوس ياسر، تاريخ الجزائر العام المحدد للفترة التاريخية من 1518 إلى غاية ما بعد الاستقلال، ط1 ، الناشر دار جودة للنشر و التوزيع، باتنة، الجزائر ،2025.

56. محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربى على الجزائر، دط، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د ت.

57. مسعود عثمان، الثورة الجزائرية، أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

58. موفق عبد الصمد ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الغزو إلى الغزو الملكي الموريطاني ،د ط ، دار النون لطباعة ، د ب ن .

59. واصل عبد المنعم ،من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل ، ط1 ، مكتبة الشروف الدولية ، القاهرة ، 2002 .

60. الكعلي يحي محمد، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق دار النهضة العربية ، بيروت ، دس .

61. الكتاب مصطفى، محمد بادي النزاع على صحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق، د ط، دار المختار، دمشق سوريا، 1998.

62. الموسمي ضياء مجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1996)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

63. مطمر محمد العيد ، هواري بومدين رجل قيادة الجمعية ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 .

64. يوميات وثائق الوحدة العربية 1979، البيان الجزائري الليبي المشترك إثر زيارة العقيد معمر القذافي للجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985

65. يوميات ووثائق الوحدة العربية 1984 ، حديث صحافي مع محمد شريف مساعديا مسؤول الأمانة العامة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني حول أوضاع العربية الراهنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985.

66. يوميات ووثائق الوحدة العربية1984، حديث صحفى شامل للرئيس الشاذلى بن جديد حول القضية الفلسطينية و الحرب العراقية- الإيرانية و المغرب و سائر القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1984.

ب- الموسوعات و المعاجم و القواميس:

1. بيطار فراس، الموسوعة السياسة و العسكرية، ج3، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
2. الشيخ أبو عمران و آخرون، معجم المشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر،2000.

ج- الأطروحات و المذكرات الجامعية :

1. أسامة بوشماخ ، تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية (دراسة حالة الجزائر والمملكة المغربية) ،رسالة ماجستير ، كلية الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 .

2. أمنية شعبوني العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2011-2012 .

3. بعزيز عز الدين ، سياسة الجزائر المغاربية من 1962 – 1965 . إسماعيل دبش مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1997.

4. بوزرب الرياض ، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغاربية 1988،1963 ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007، 2008 .

5. رياض بودلاعة ، قيام ديمقراطي في ثورة تحريرية ، 1954 -1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتوري ، 2006 .

6. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة .

7. سعد توفيق عزيز عبد الله البزاز ، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد 1979 -1992 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث لكلية الآداب ، جامعة الموصول العراق ، 2010.

8. علي عشوى ، الوساطة كألية لحل النزاعات الدولية ، دراسة في الوساطة الجزائرية في مالي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2020-2019 ,

9. عميور ريمة ، بوكرش نبيلة ، السياسة الإيرانية في الخليج 1988-1977. العودة إلى القوة الإقليمية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات استراتيجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة جيجل ، 2014-2015 .

10. عيسى ليتيم ، الكتلة الأفروأسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، قسم التاريخ كلية أداب وعلوم إنسانية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2005-2006 .

11. فاطمة سعودي ، التوجه الدبلوماسي المغاربي للسلطة الجزائرية ،1962-1976 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الوادي ،2013-2014 .

12. مدلل حنفاوي ، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام والأمن الدوليين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص القانون الدولي العام ،جامعة محمد خيضر بكرة ، الجزائر ، 2011 -2012 .

13. لحلوح بلقاسم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة ، مذكرة شهادة ماجستير في الحقوق ، جامعة البليدة ، 2004 .

14. محمد سريج ، البعد المغربي ، مع الثورة الجزائرية من خلال جريدتي المجاهدة الجزائرية ، وصباح التونسي 1956 -1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (ضفتي البحر المتوسط الغربي)، (أوروبا المغرب)، قسم التاريخ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر ،2009-2010 .

15. مها ناجي حسين ،العلاقات الجزائرية السوفياتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (1962-1978) ،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بنات جامعة بغداد ، العراق ،2007 .

16. مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية1954-1978، رسالة الماجستير مقدمة إلى مجلس الكلية التربية بنات جامعة بغداد، العراق، 2001.

د- المجالات و الجرائد:

1- أحمد سعيود ، الذكرى الخمسون ، لمؤتمر باندونغ التاريخي ، مجلة المصادر ، العدد 12 ، الجزائر ، سداسي الثاني .

2- أحمد مهابة، مشكلة الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع111، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، مصر، 1993.

3- جمال قنان، نقل نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير، الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، ع، 4 1996.

4- جودي عبد النور، الجزائر دور حاسم في حرب أكتوبر1973، جريدة الشعب،17 أوت 2017.

5- سمير قط، السياسة الخارجية للجزائرية في إفريقيا التطورات و المحددات، مجلة العلوم السياسية، و القانون، ع1، المركز الديمقراطي العربى، برلين ألمانيا،2017.

6- عائشة عبد الحميد، دور الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الإسرائيلية ضمن متطلبات تضامن المشترك الجزائري المصري، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد20، 5 ديسمبر 2020، الجزائر.

7- عماد رفعت البشتاوي، الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1970 -1971، دراسة تحليلية من خلال الوثائق الفلسطينية والأردنية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 28، 2020.

8- عماد رفعت البشتاوي ، موقف ياسر عارفات من أحداث عام 1970 -1971 في الأردن، دراسة من خلال الوثائق الفلسطينية والأردنية ، مجلة علوم إنسان ، مجلد 9 ، العدد 4 ، جامعة الخليل فلسطين ، 2020 .

9- عمر بوضربة ، دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955 -1960، المجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ، ع 20 ، جوان 2018 .

10- عمر بوضربة ، النشاط الإعلامي في عمل مكاتب جبهة التحرير الوطني تحرير الوطني 1955 - 1962 ، المجلة التاريخية ، العدد 4 ، سبتمبر 2017 .

11- عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي للإنسان، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1956، ع14، الجزائر، 2006.

12- عيسى طيبي ، بن ملوكا خيراني ، دور الوساطة في حل النزاع المسلح في مالي الحوار المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد3 ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس محبر البحوث ودراسات الإستشراقية في حضارات المغرب الإسلامي ، الجزائر ، ديسمبر ،2020.

13- فاطمة زهراء قلواز ،النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين من 1965-1978 ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية العدد الأول ، جويلية 2016 .

14- فوزيا بوسباك ، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية ، مجلة الذاكرة ، العدد، 3 ، دس.

15- محمد العربي غراس ، قالت الجزائر كلماتها .....نعم الثورة المسلحة، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 151.152 ، الجزائر .

16- محمد سريج ، البعد العربي الإفريقي للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية ، العدد 14 ، جوان 2015 .

17- محمد عبد الكريم ، مصطفى نويصر العلاقات الجزائرية الإفريقية في عهد رئيس أحمد بن بلة 1962- 1965، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد 1، 2024.

18- مجلة المستقبل العربى، موجز يوميات الوحدة العربية، المجلد11، العدد118، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1988.

19- ملف الجيش، مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الحرب العربية الإسرائيلية، مجلة الجيش نوفمبر، 2012.

20- طه العنكبي حميد حسين ، تطورات الصراع الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية ودوليا ، مجلة القادسة للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 3 ، العددان 1-2 ، 2010.

21- النشرة الإستراتجية التواجد العسكرى السوفياتى في المنطقة العربية و المناطق المحيطة، المجلد2، العدد2، لندن،1981.

هـ- الملتقيات :

1- أحمد حمدى، مؤتمر الصومام و مهام الإعلام الثوري و مهامه أثناء الثورة دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأولى حول الإعلام و الإعلام المضاد، المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر.

2- بومالى أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى(1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر.

3- غربى الغالي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية ، أسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009.

و- المو اقع الإلكترونية :

1- فضيلة دفوس، سياسة خارجية فاعلة تجاه قضايا التحرر(الجزائر الحاضنة القوية لقضية العرب الأولى)، من موقع جزايرس عن جريدة الشعب،https://www.djazairess.com/echchaab/20069

2- سرى قدوة كلما غلقت الدنيا أبوابها في وجه الشعب الفلسطيني و ثورته فتح الشاذلى أبواب الجزائر مشروعه، موقع دنيا الوطن:https://pulpit.alwatanvoice.com .

3- محكمة العدل الدولية، www.icj.omg.

4- موقع الشروق أونلاين ، الشاذلي حمامة السلام و مرسى البراغماتية في الدبلوماسية، موقع :. https://www.echoroukonline.com

5- مصطفى خلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية، http://www.elharakeh.com

6- الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران، http://www.ennaharoronlime.com

ي - الأشرطة الوثائقية و البرامج التلفزيونية:

1- هوارى بومدين، ثائر يبنى دولة، ج2، فلم وثائقى من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية، تعليق طلال كحيل و شادى اللهيب، إخراج فتحى جودى، شراف صالح الوسلانى، 1 نوفمبر2014.

ثالثا: المصادرو المراجع الأجنبية:

1. Alistair Horne, Histoire de la guerre d Algérie, Ed4, Edition Dahleb, 2007.

2. Byrene , J. (2016). Mecca of revolution. UK: Oxford université presse.

3. BOUKARA Hocine, Ideology and Pragmatism in Algerian foreign policy, B.A (university of Algiers) diploma and M.A(university of Lancaster), june1986 .

4. Chikh Slimane .Algérie port de l'Afrique, casbah, Alger, 1999.

5. Lunghini Federica.La médiation internationale de la théorie à la pratique : La crise ivoirienne de2002-2005.Mèmoire de Magistère, Université de padova, 2006.

6. Nicol Grimand. Le politique extérieure de l'Algérie, RAHMA alger,1994.

7. Harbi Mohamed. - le FLN Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir (1954 ,1962). - éd. Naqd, ENAL, Alger, 1993 .

8. Ribant, D. (2018). Força Angola témoignages pour l'histoire. Paris: L'Harmattan .

9. Ribant, D. (2019). l'Angola de A ã Z. Paris: L'harmattan.

10. Textes fondamentaux la quatrième conférence des chefs d'Etas ou de couvrement des pya nom alignes .n'unie à Alger du 5ou 9 september1973.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: إعلان عن تأسيس أول الحكومة المؤقتة الجزائرية[1]

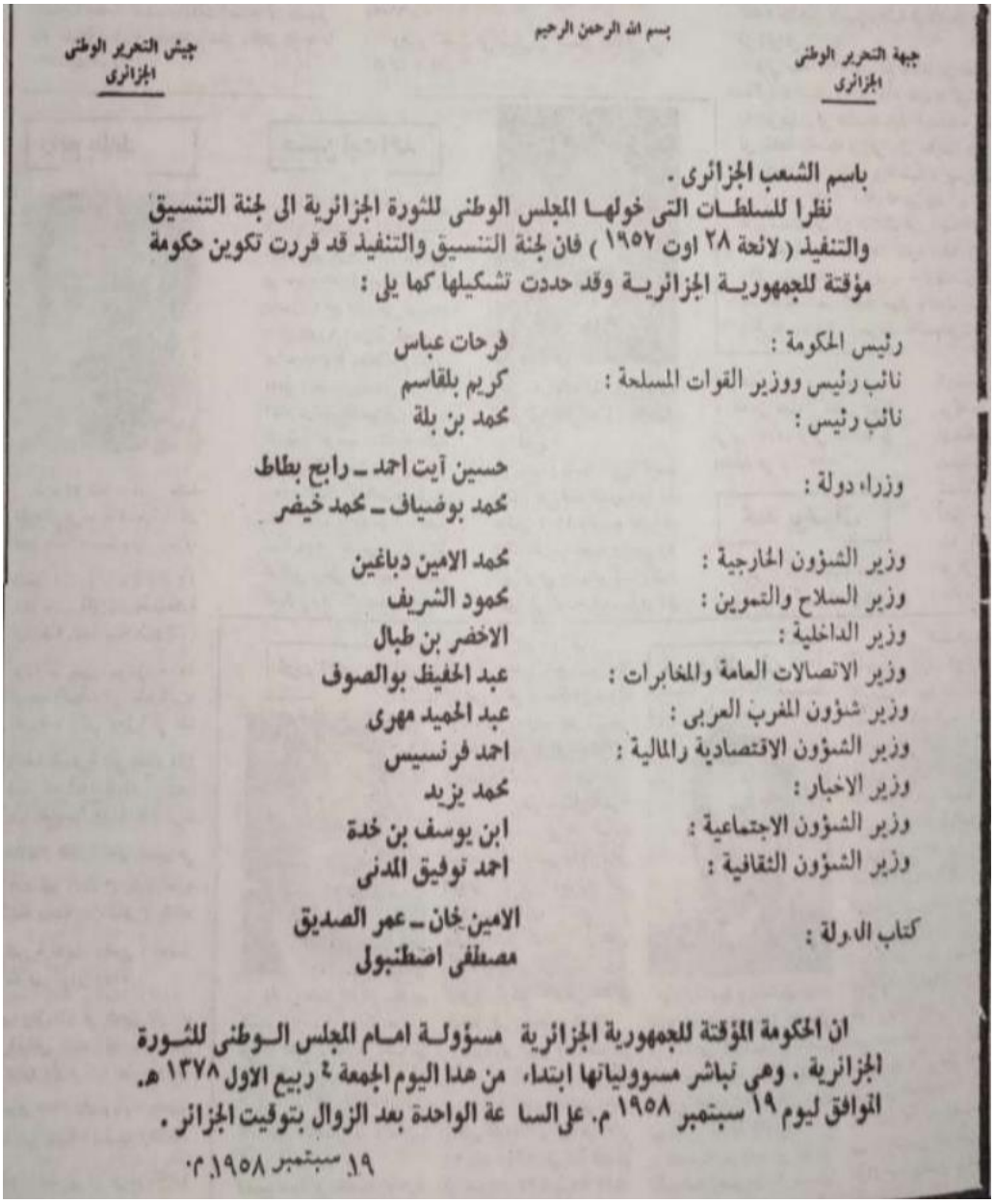

بسم الله الرحمن الرحيم

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

جيش التحرير الوطني
الجزائري

باسم الشعب الجزائري .

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بلقاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد ـ رابح بطاط محمد بوضياف ـ محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين دباغين
وزير السلاح والتموين :	محمود الشريف
وزير الداخلية :	الاخضر بن طبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فرنسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق المدني
كتاب الدولة :	الامين خان ـ عمر الصديق مصطفى اصطنبولي

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ. الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .

١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م.

[1]-جريد المجاهد ، اللسان المركزي للجبهة التحرير الوطني الجزائري، 19 سبتمبر1958، ص61

الملحق رقم 02: أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية في19 سبتمبر1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة و تتكون هذه الحكومة من:[1]

1- رئيس مجلس الحكومة: فرحات عباس.

2- نائب رئيس الحكومة و وزير القوات المسلحة: كريم بلقاسم.

3- نائب رئيس الحكومة(في السجن): أحمد بن بلة.

4- وزراء الدولة(المسجونين في فرنسا): حسين آيت أحمد، بطاط رابح، محمد بوضياف، محمد خيضر.

5- وزير الشؤون الخارجية: محمد الأمين دباغين.

6- وزير التسليح و التموين: محمود الشريف.

7- وزير الداخلية : لخضر بن طوبال.

8- وزير الاتصالات و الإستخبارات: عبد الحفيظ بوصوف.

9- وزير شؤون شمال إفريقيا: عبد الحميد مهرى.

10- وزير الشؤون الاقتصادية و المالية: أحمد فرنسيس.

11- وزير الإعلام: محمد يزيد.

12- وزير الشؤون الاجتماعية: بن يوسف بن خدة.

13- وزير الشؤون الثقافية: أحمد توفيق المدنى.

14- كتاب الدولة(المحاربون في الجبال): الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى صطنبولى.

[1]-عمار بوحوش، التاريخ السياسى للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص ص 584-585.

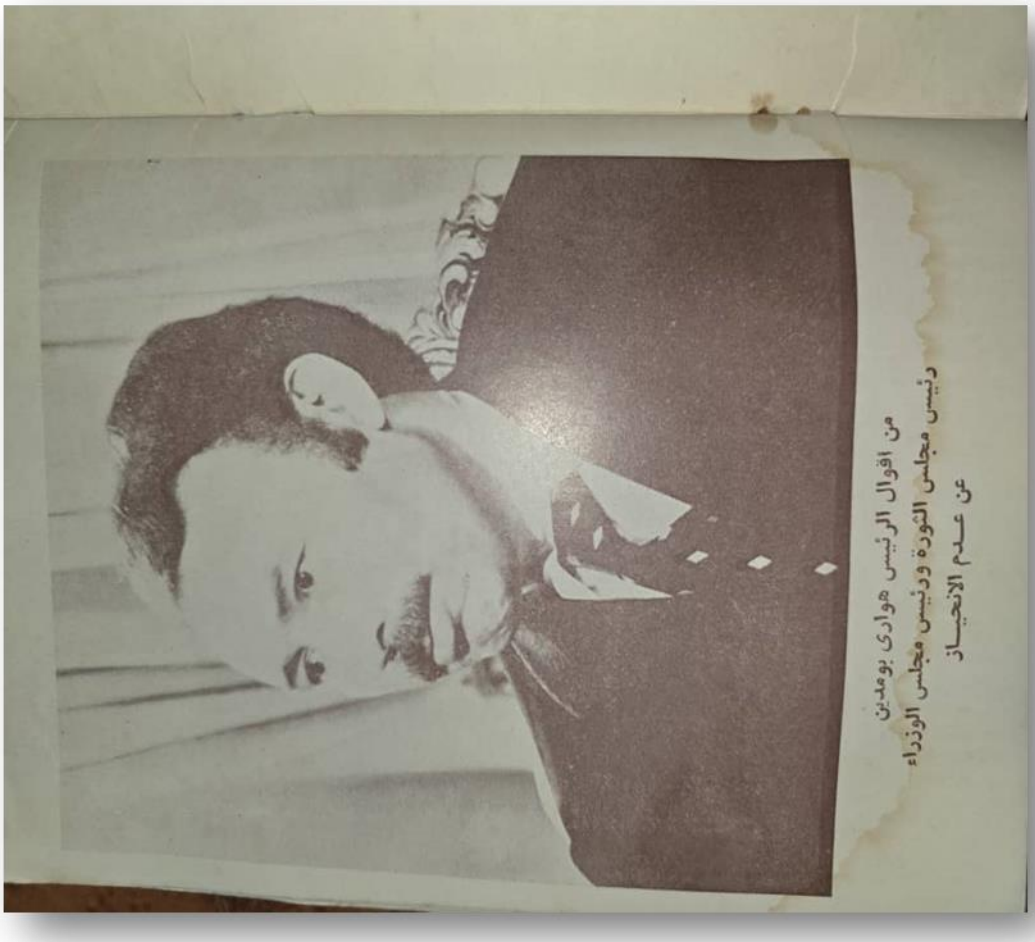

الملحق رقم 03: غلاف المنشورات الرئاسية من كلمات الرئيس عدم الأنحياز.

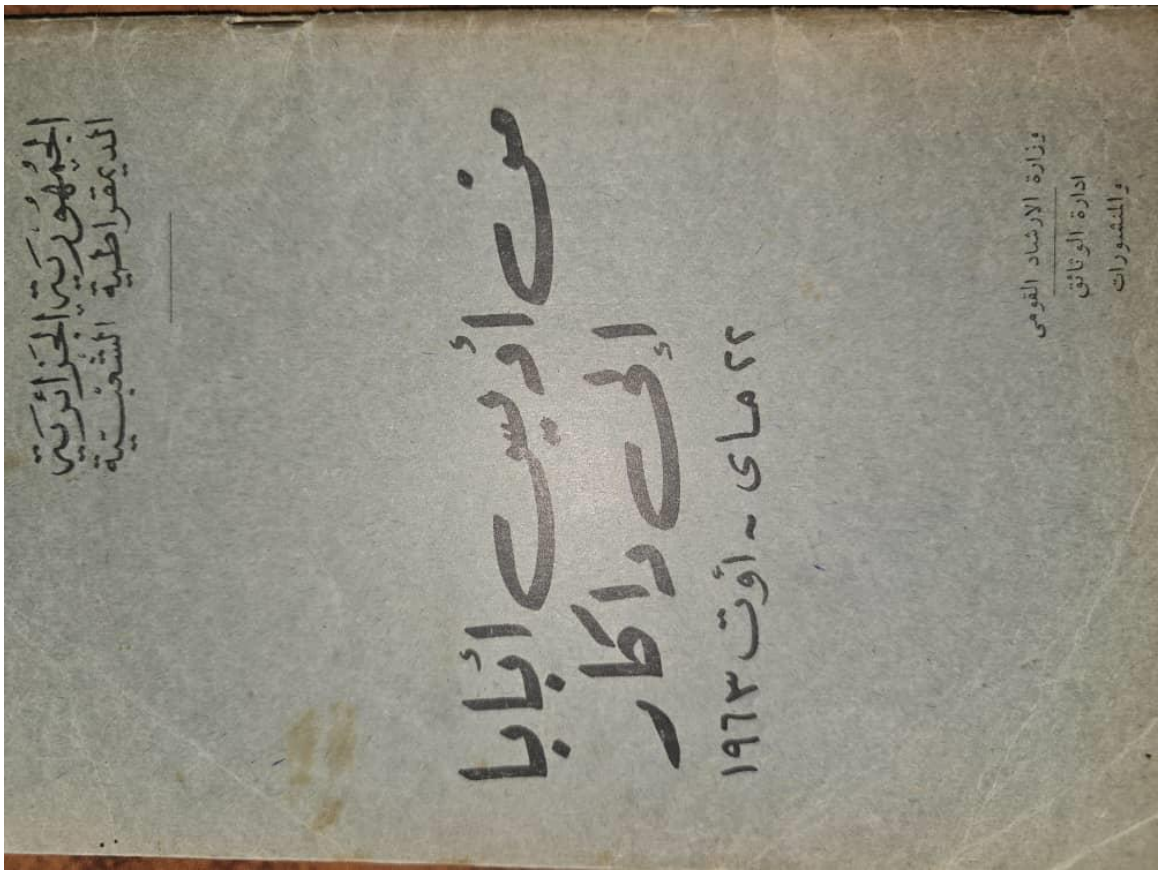

المبحق رقم 04: واجهة منشورات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فيما يخص ندوة أديس أبابا ,و خطب الرئيس بن بلة.

فهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
قائمة المختصرات	
المقدمة	**02**
الفصل الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية في 1958م	
المبحث الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/9/19 بالقاهرة	**09**
المطلب الأول : ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة	**09**
أولا: الظروف الداخلية	**09**
أ- الظروف السياسية	**09**
ب- الظروف العسكرية	**12**
ج- الظروف الاجتماعية	**13**
ثانيا: الظروف الخارجية	**15**
المطلب الثاني: مراحل تشكيل الحكومة المؤقتة	**17**
1-2 فكرة تأسيس	**17**
2-2 نشأة الحكومة المؤقتة 1958-1962	**18**
المبحث الثاني: مبادئ قيام الحكومة المؤقتة	**21**
المطلب الأول: مبادئها وأسسها	**21**
المطلب الثاني: الإعلان عن ميلادها	**22**
المبحث الثالث: المواقف من تأسيسها	**23**
المطلب الأول: موقف الداخل	**23**
المطلب الثاني: موقف الحكومة الفرنسية	**26**
المطلب الثالث: المواقف الدولية	**29**
1-3 الدول العربية	**29**

2-3 دو ل العالم الثالث	**30**
3-3 الكتلة الشيوعية	**31**
4-3 مع الدول الرأسمالية الغربية	**32**
المبحث الر ابع: العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة	**33**
المطلب الأول: القضية الجز ائرية في المؤتمرات الافروأسياوية	**33**
المطلب الثاني: القضية الجز ائرية في هيئة الأمم المتحدة	**46**
المطلب الثالث: نشاط المكاتب الخارجية GPRA	**50**
1-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة GPRA في الوطن العربي	**52**
2-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة GPRA في اسيا	**55**
3-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة GPRA في أمريكا	**57**
4-3 نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة GPRA في أوروبا	**58**
الفصل الثاني الجمهورية الجز ائرية وعلاقتها الدولية 1962	
المبحث الأول: السياسة الخارجية في الجز ائر	**66**
المطلب الأول: الأسس والمبدأ التي قامت عليها السياسة الخارجية	**66**
1-1 مساندة ودعم حركة تحرير وتصفية الاستعمار	**66**
2-1 إلتزام الحياد و دعم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	**68**
3-1 دعم مسعى التحرير الإقليمي الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية	**69**
المطلب الثاني: البعد الافريقي للسياسة الخارجية للجز ائر1962- 1994	**71**
1-2 دور رؤساء الجزائر في رسم السياسة الخارجية	**71**
2-2 الجزائر بعد الاستقلال	**73**
3-2 ميادين النشاط على صعيد القارة الافريقية	**75**
4-2 حركة عدم الانحياز وموقع الجزائر فيها	**76**
المبحث الثاني: علاقتها مع دول الجوار	**77**

2-1 مع تونس	**77**
2-2 مع ليبيا	**81**
2-3 مع المغرب	**82**
2-4 مع الصحراء الغربية	**86**
المبحث الثالث: علاقتها مع الوطن العربي و القارة الافريقية	**87**
المطلب الأول: على الصعيد العربي	**87**
المطلب الثاني: على الصعيد الافريقي	**94**
المبحث الرابع: علاقات الجزائر مع المعسكرين	**97**
المطلب الأول: علاقتها مع المعسكر الشرقي	**97**
المطلب الثاني: مع المعسكر الغربي	**100**
الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوساطة كالية بديلة لحل النزاع	**104**
المطلب الأول: مفهوم الوساطة	**104**
المطلب الثاني: الإطار المفاهيم للنزاع	**106**
المبحث الثاني: الجزائر والقضية الفلسطنية 1967	**108**
المبحث الثالث: استراتيجية الجزائر فالتعامل مع ملف الصحراء الغربية	**113**
المبحث الرابع: اليات التدخل الدبلوماسي الجزائري في تسوية أزمة الرهائن إيران	**118**
المبحث الخامس: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الارتيري الاثيوبي	**121**
الخاتمة	**126**
قائمة المصادر والمراجع	**130**
الملاحق	**143**
فهرس المحتويات	**148**
الملخص	**151**

ملخص:

تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، خلال السنوات الأولى للثورة التحريرية بهدف توحيد الجهود الوطنية و تمثيل القضية الجزائرية على الصعيد الدولى. قامت هذه الحكومة بتدويل القضية الجزائرية من خلال نشاط دبلوماسي مكثف في المحافل الدولية، خاصة تلك التي كانت تعقدها الكتلة الأفروأسيوية و هيئة الأمم المتحدة، حيث سعت لكسب الدعم الدولى للضغط على فرنسا و الدخول في مسار المفاوضات و نيل الإستقلال كثمرة جهد للنشاط العسكرى و السياسى للكفاح الجزائرى. إستندت سياستها الخارجية على مبادئ السيادة الوطنية، ودعم حق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع التأكيد على وحدة الوطن العربى و التضامن مع حركات التحرر الإفريقية. حيث حافظت الحكومة المؤقتة على علاقات متوازنة بعد إستقلالها مع الدول العربية و الإقليمية، كما نسقت مواقفها مع المعسكرين الشرقى و الغربى خلال فترة الحرب الباردة لتحقيق مصالحها الوطنية. برزت الدبلوماسية الجزائرية في لعب دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية و الدولية، معززة مكانتها كقوة إقليمية فاعلة تسعى لحل الخلافات عبر طرق سلمية حديثة.

Résumé :

The Provisional Government of the Algerian Republic was established on September 19, 1958, during the early years of the Algerian War of Independence. Its main objective was to unify national efforts and represent the Algerian cause on the international stage. This government played a crucial role in internationalizing the Algerian issue through intensive diplomatic activity in international forums, particularly those held by the Afro-Asian bloc and the United Nations. It sought to gain international support in order to pressure France into negotiations, ultimately aiming for independence as the result of the Algerian struggle's political and military efforts.

Its foreign policy was based on principles of national sovereignty, support for peoples' right to self-determination, and non-interference in the internal affairs of other nations, while also emphasizing Arab unity and solidarity with African liberation movements. After achieving independence, the Provisional Government maintained balanced relations with Arab and regional countries and coordinated its positions with both the Eastern and Western blocs during the Cold War to serve its national interests.

Algerian diplomacy emerged as a key mediator in resolving regional and international conflicts, thereby enhancing Algeria's position as an influential regional power committed to modern and peaceful conflict resolution.